

دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسل
منذ بدء الحياة النيابية
[627 / ف 17 / ب]

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة السادسة)

المعقودة يوم الثلاثاء 27 جمادى الثانية 1442هـ
الموافق 9 فبراير سنة 2021م

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
7	افتتاح الجلسة	
7	الاعتذارات	الأول
8	التصديق على مضبطة الخامسة المعقودة بتاريخ 2021/1/19	الثاني
8	- تصديق المجلس على المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	
8	الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :	الثالث
8	- 1. موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب	
8	- تلاوة نص الموضوع	
9	الموافقة على تبني اللجنة للموضوع وإرسالة رسالة للحكومة بطلب مناقشة الموضوع .	
9	2. موضوع سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية	
9	- تلاوة نص الموضوع	
10	- الموافقة على تبني اللجنة للموضوع وإرسالة رسالة للحكومة بطلب مناقشة الموضوع .	
10	الرسائل الصادرة للحكومة :	الرابع
10	رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية "	
10	تلاوة نص الرسالة وإحاطة المجلس علماً بها	
11	الأسئلة :	الخامس
11	- سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي - وزير التغيير المناخي والبيئة من سعادة العضو / شذى سعيد النقبي حول " الصيد باستخدام الطعم الحي "	
12	- نص السؤال	
12	- رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضوة مرتين والاكتفاء .	
17	مشروعات القوانين المحالة من اللجان :	السادس
17	- مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها	
17	- تلاوة تقرير اللجنة في شأن مشروع القانون	
20	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على تقرير اللجنة	

تابع... المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
23	- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ	
23	- تلاوة مواد مشروع القانون وأخذ الموافقة عليها مادة . مادة	
60	- الموافقة على مشروع القانون في مجموعه	
61	الموضوعات العامة :	السابع
	- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية "	
61	تلاوة ملخص تقرير اللجنة في شأن الموضوع وأخذ الملاحظات عليه	
62	- مداخلات أصحاب السعادة الأعضاء بدءاً بمقدمي طلب مناقشة الموضوع ثم طالبي الكلمة من الإخوة الأعضاء وردود معالي الوزير عليهم	
67	- الموافقة على إعادة التوصيات إلى اللجنة المختصة لصياغتها على ضوء مناقشة الموضوع في المجلس وعرضها في جلسة لاحقة على المجلس	
127	ما استجد من أعمال :	السادس
128	- مشروعات القوانين الواردة من الحكومة	
128	- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية ...	
128	- إحاطة المجلس علماً بإحالة مشروع القانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من قبل رئيس المجلس وذلك بصفة الاستعجال بناء على طلب الحكومة	
128	ملحق رقم (1) : نص الرسالة الصادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية"	الملاحق
130	ملحق رقم (2) : مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها في صيغته النهائية "	
134	ملحق رقم (3) : تقرير اللجنة في شأن الموضوع العام	
143	ملحق رقم (4) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته السادسة المعقودة بتاريخ 2021/2/9	
150	المعقودة بتاريخ 2021/2/9	

جدول أعمال الجلسة السادسة

المعقودة يوم : الثلاثاء 27 جمادى الثانية سنة 1442هـ

الموافق : 9 فبراير سنة 2021م

(الساعة التاسعة والنصف صباحاً)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2021/1/19م .

البند الثالث : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس:

1. موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب .

(لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

2. موضوع سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية .

(لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية)

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية" .

البند الخامس : الأسئلة :

- سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي – وزير التغير المناخي والبيئة

من سعادة العضو / شذى سعيد النقبلي حول " الصيد باستخدام الطعم الحي " .

البند السادس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

- مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل

والممنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

البند السابع : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة

للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

البند الثامن : ما يستجد من أعمال :

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته السادسة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر في تمام الساعة (09:37) من صباح يوم الثلاثاء 27 جمادى الثانية سنة 1442هـ الموافق 9 فبراير سنة 2021م برئاسة معالي / صقر غباش - رئيس المجلس .
وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

سعادة / د. حواء الضحاك المنصوري .

سعادة / عائشة راشد ليتيم .

وقد حضر هذه الجلسة كل من :

معالي / د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي

سعادة / طارق هلال لوتاه

سعادة / سلطان عبدالله بن علوان

سعادة المهندس / سيف محمد الشرع

سعادة / صلاح عبدالله الريسي

الدكتور / ناصر محمد آل علي

المهندس / يوسف عبدالرحمن النعيمي

السيد / مجاهد العامري

سعادة / سامي بن عدي

الدكتور / أحمد الهدابي

علياء العلي

أحمد الشريفي

السيد / أحمد الضالعي

وزير التغير المناخي والبيئة

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

وكيل وزارة التغير المناخي والبيئة بالوكالة

وكيل وزارة التغير المناخي والبيئة المساعد لقطاع المجتمعات المستدامة ،

والقائم بأعمال وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنوع الغذائي

وكيل وزارة التغير المناخي والبيئة المساعد لقطاع التنوع

البيولوجي والأحياء المائية

مدير إدارة الشؤون القانونية - وزارة التغير المناخي والبيئة

مدير إدارة الشراكات والمشاريع الخاصة - وزارة التغير المناخي والبيئة

مكتب معالي وزير التغير المناخي والبيئة

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي لقطاع الخدمات المساندة

مدير إدارة التنسيق والمتابعة - وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تنفيذي شؤون المجلس الوطني الاتحادي - وزارة الدولة لشؤون

المجلس الوطني الاتحادي

تنفيذي شؤون تشريعية - وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تنفيذي اتصال داخلي - وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

كما حضر هذه الجلسة كل من الأستاذ / كارم عبداللطيف – المستشار القانوني بالمجلس، والسيد / الدكتور وائل محمد يوسف – المستشار القانوني بالمجلس .
وتولى الأمانة العامة سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي – أمين عام المجلس الوطني الاتحادي، وسعادة / عفاء راشد البسطي – الأمين العام المساعد للاتصال البرلماني – الأمين العام المساعد للتشريع والرقابة بالتكليف .

* افتتاح الجلسة :

معالي الرئيس :

صبحكم الله بالخير جميعاً ، بسم الله وعلى بركته نفتتح الجلسة السادسة من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع عشر ، ويسعدني في البداية أن أرحب بمعالي الأخ الدكتور / عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي - وزير التغير المناخي والبيئة ، وأصحاب السعادة والإخوة والأخوات العاملين مع معاليه في الوزارة ، وبسعادة الأخ / طارق هلال لوتاه - وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وسعادة الأخ / سامي بن عدي - وكيل الوزارة لقطاع الخدمات المساندة والإخوة العاملين معهم في الوزارة .

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس ، أود في بداية الجلسة أن أعرب باسمكم جميعاً عن مشاركتنا لوطننا الغالي في اعتزازه وفخره بما يتحقق على أرض الواقع في مشروع مسبار الأمل الذي هو رسالة للثقة والطموح ، ورمز للأمل ، وتعبير عن حكمة لقيادة رشيدة ، وعن عزم لشباب واعد بمستقبل كله أمل وطموح ولتكون دولة الإمارات واحدة من بين فئة قليلة ومتميزة من دول العالم التي تعمل على استكشاف الفضاء مستعينة على ذلك برؤية ثاقبة لقيادة حكيمة ، وبعلم متميز لشباب نابغ ، وبموارد بشرية وطنية لشعب كله أمل وعزيمة على المشاركة في بناء اقتصاد متقدم وبيئة عالمية مستدامة بفكر جديد ، وبحلول مبتكرة ، كما يأتي هذا المشروع الذي تبنته ونفذته دولتنا تأكيداً لثقة وفكر ونهج أول من حملوا مسؤولية البناء لدولتنا الفتية بأولادها ومؤسسها بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه " منذ أكثر من (49) عاماً لنكون بين الدول التي تبني من أجل تقدم الإنسان ولخيرها اليوم وغداً ، وندعو الله أن يوفقنا قيادة وشعباً فيما نحن عليه سائرون ، والله الموفق والمستعان ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ونبدأ جدول أعمال الجلسة ببند الاعتذارات ، وأدعو سعادة الأمين العام لتلاوة أسماء المعتذرين عن عدم حضور الجلسة والغائبين عنها .

* البند الأول : الاعتذارات .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، اعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من :

1. سعادة/ د. حواء سعيد الضحاك المنصوري
2. سعادة / عائشة راشد ليتيم.

* البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2021/1/19 .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذن يصدق المجلس على مضبطة الجلسة الخامسة .

* البند الثالث : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس:

1. موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الموضوع الأول.

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الموضوع :

الموقر

"معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع " سياسة وزارة الثقافة والشباب "

" تعمل وزارة الثقافة والشباب على دعم قطاع الثقافة والفنون وتنمية المعرفة وحفظ التراث الثقافي المادي وغير المادي في الدولة ، وحماية اللغة العربية ، وتعزيز الهوية الوطنية والعمل على تطويرها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بشؤون الشباب وتمكينهم ، وتعزيز ادوارهم المختلفة في مختلف القطاعات الحيوية في الدولة ، وتلعب الوزارة دوراً في تنظيم وترخيص وسائل الإعلام والأنشطة الإعلامية بما فيها الإعلام والنشر المطبوع والإلكتروني وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

وعليه فإننا نود مناقشة سياسة الوزارة في إطار المحاور الآتية :

1. استراتيجية الوزارة في تعزيز الهوية والانتماء الوطني وتطوير قطاعات الصناعات

الثقافية والإبداعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .

2. دور الوزارة في إنشاء ودعم المراكز الشبابية وتطوير قدرات ومواهب الشباب لتحقيق

مستهدفات رؤية 2071 .

3. جهود الوزارة في تطوير المنظومة الإعلامية الوطنية بما يحقق رؤية 2071 .

4. سياسة الوزارة في إدارة الموارد البشرية .

مقدمو الطلب

ناصر محمد اليماحي

سارة محمد فلكناز

عفراء بخيت العلي

د. شيخة عبيد الطنجي

ضرار حميد بالهول

شذى سعيد النقبى

د. حواء الضحاك المنصوري"

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأمين العام ، هل يوافق المجلس على طلب مناقشة الموضوع ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذن وافق المجلس على طلب المناقشة ، وستتخذ الإجراءات اللازمة وفق المادة (141) من

اللائحة في إبلاغ الحكومة بطلب المناقشة .

2. موضوع سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الموضوع .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الموضوع :

الموقر

"معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع " سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية "

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2014 في شأن الخدمة الوطنية والاحتياطي والذي يهدف إلى

غرس قيم الولاء والتضحية في نفوس المواطنين ، وحماية الوطن وحدوده وموارده ، والحفاظ على أمنه واستقراره ، وبذلك أنشئت هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية التي تكون بمثابة الهيئة العليا المشرفة على شؤون الخدمة الوطنية والاحتياطية .

وعليه فإننا نود مناقشة سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطي في إطار المحاور الآتية :

1. استراتيجية الهيئة وآلية تطوير منظومة الخدمة الوطنية والاحتياطية .
2. التحديات في الانتساب للخدمة الوطنية على الوظائف ومواصلة تعليم الطلبة في مؤسسات التعليم العالي .
3. العمل التكاملي والاستفادة من الخدمة البديلة في مجال التدريب للوظائف الحيوية .

مقدمو الطلب

د. علي راشد النعيمي

ناصر محمد اليماحي

سهيل نخيرة العفاري

عبيد خلفان السلامي

محمد أحمد اليماحي

يوسف عبدالله بطران الشحي

أحمد عبد الله الشحي"

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأمين العام .

هل يوافق المجلس على طلب مناقشة هذا الموضوع ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذن وافق المجلس على طلب المناقشة ، وستتخذ الإجراءات اللازمة وفق المادة (141) من اللائحة الداخلية في إبلاغ الحكومة بطلب المناقشة .

* البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية" .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الرسالة الصادرة .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الرسالة : *

الموقر

"معالي الأخ / عبدالرحمن محمد العويس

وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية "

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية ، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه نرجو التفضل

بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي قد تقدموا بطلب مناقشة

موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية . "

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع

وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ، ونص المادة (140) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني

الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016 ، كما يُرجى التفضل بتحديد الوزارة

المعنية بمناقشة الموضوع المشار إليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي"

معالي الرئيس :

هذه الرسالة تم إرسالها للحكومة ، وهي بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة

الطاقة والبنية التحتية " الذي وافق المجلس على تبني اللجنة له ، وهي للعلم والاطلاع .

* البند الخامس : الأسئلة :

- سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي - وزير التغير المناخي

والبيئة من سعادة العضو / شذى سعيد النقبي حول " الصيد باستخدام الطعم الحي " .

معالي الرئيس :

تفضلني سعادة شذى سعيد النقبي بتلاوة نص السؤال .

سعادة / شذى سعيد النقبي :

شكرا معالي الرئيس .

* نص الرسالة الصادرة ملحق رقم (1) بالمضبطة.

نص السؤال .

"إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي - وزير التغير المناخي والبيئة :

الصيد باستخدام الطعم الحي ، هي أفضل الطرق المستخدمة لصيادين الساحل الشرقي في دولة الامارات ، ويكثر الطعم الحي تحت السفن التجارية ، وتم منع الصيادين من الاقتراب وصيد الطعم سنة 2019 ، وفي ظل تفعيل حظر الصيد بجانب السفن التجارية في الساحل الشرقي سنة 2019 ، مما أثر سلباً على حصول الصيادين على الطعم الحي .

ما هي الإجراءات المتبعة لضمان حصول الصيادين على الطعم الحي ، في ظل أن بعض الطرق مفيدة ولكن ممنوعة طبقاً للقانون مثل { التحويلة (الكلي) } ؟"

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بالرد على السؤال .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

بداية لابد أن أتقدم لكم معالي أخي صقر غباش - رئيس المجلس الوطني الاتحادي بالشكر والتقدير، والى أعضاء المجلس الوطني ، وشكراً لسعادة الأخت شذى على هذا السؤال ، وهو بلا شك سؤال في محله ، ولكن دعيني قليلاً أوضح قصة ربما تستدعي الافتراض ، الصيد بالقرب من السفن التجارية ربما يكون محظور لأسباب مختلفة الكل يعرف عنها ، ولكن أهم الأسباب التي من ربما من الأهمية أن تذكر هو سلامة الصيادين الذين ربما لا يتكلمون به كثيراً ، فالقرب من هذه السفن ربما يستدعي الحيطة والحذر لأن ما يحدث اليوم في هذه المنطقة ربما يستدعي الوقفة قليلاً، ولو تُرك لي القرار لربما منعه منعاً باتاً وبالذات إذا كان هناك الساحل بأكمله معد لصيد هذا الطعم ، ولكن مكان تجمع السفن التجارية في الساحل الشرقي هو في الأساس مأوى لتجمع وتكاثر الأسماك الذي - في الحقيقة - نحن نسعى له في سياستنا في دولة الإمارات العربية المتحدة لأنه يساهم في استدامة الثروات المائية ، الوزارة - في حقيقة الأمر - تقوم مع شركائها وهي السلطات المحلية المختصة بوضع تشريعات تنظم حرفة الصيد بحيث تكون بشكل متوازن لا يؤثر على البيئة البحرية ولا يؤثر على ديمومة وإستدامة هذه الثروات المائية الحية ، الآن التحويلة ومنع التحويلة ربما أتى لسببين أساسيين ، ربما هناك أسباب أخرى ولكن أستطيع أن أقول سببين هما :

الأول : هناك تحويطة غير مغلقة مفتوحة لكل الصيادين ، وكذلك هناك طرق أخرى غير التحويطة يمكن للصيادين الذهاب بها إلى الصيد بعيداً عن التحويطة المغلقة التي ربما حسب علمي المحدود في هذه الصنعة أن الأسماك التي تأتي ناتجة عنها ربما تأتي غير حية لأنها أغلقت عليها المنافذ ، لذلك أنا أعلم أن إخواننا الصيادين في الساحل الشرقي تكلموا كثيراً في هذا الطعم ، ولكن ردنا هو أن سلامتهم هي الأساس وديمومة واستدامة هذه الثروات ، وأنا أعلم أنهم يستسهلون لأنها موجودة بكثرة تحت السفن التجارية ، وبالتالي يجدونها أسهل من الذهاب إلى مواقع أخرى ، ولكن وجودها على الساحل الشرقي بشكل واضح ووجودها في مواقف السفن التي بنيناها خلال العشر سنوات الماضية بشكل كبير ، لذلك لا أرى بأس في أن نحمي الصياد ونحمي ديمومة هذه الأسماك الصغيرة لأنها هي المرتع الحقيقي للأسماك التي يسعى لها الصياد أساساً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تفضلي سعادة شذى النقبى بالتعقيب على رد معالي الوزير .

سعادة / شذى سعيد النقبى :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول إلى معالي الوزير ، حقيقة شكراً على التوضيح وعلى حرصكم في الحفاظ على الصيادين وسلامة الصيادين .

نحن نعلم معالي الرئيس بأن فوائد الطعم الحي هو اصطياد الأسماك الكبيرة ، وتكون ناجحة بنسبة كبيرة جداً ، وغير مكلفة في الحصول عليها ، ولكن نجد بأن عدد المخالفات للصيادين خلال سنة 2019 ولغاية اليوم بسبب الاقتراب من السفن التجارية للحصول على الطعم الحي قد تزايدت مقارنة بالسنوات السابقة ، كما لا يخفى عليكم بأن عدد الرخص التجارية على الساحل الشرقي (1600) رخصة بين رخصة نزهة ورخصة صيد ، ولو قسمناها على طول الساحل الشرقي والذي يبلغ طوله (90) كيلومتر ، فعلى أقل تقدير كل كيلومتر واحد يحتوي على (17) قارب صيد ، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنها تعتبر مهنة رئيسية لأهالي المنطقة ، والحظر الشامل للطعم الحي أو في حال اختفاء جميع السفن التجارية من الساحل الشرقي فإن الصياد سوف ينتقل إلى طريقة الصيد بالجراجير والتي سوف يضاعف الصياد رميها في القاع وذلك فقط لتغطية مدخولاته الشهرية التي كان يحصل عليها من الصيد بالطعم الحي ، وبذلك يستنزف الثروة السمكية ، فنحن بهذه الطريقة لم نعالج المشكلة وإنما أوجدنا مشكلة أخرى ، وعليه فإن الحصول على الطعم الحي بطريقة الصيد " بالكلي " يحتاج إلى إعادة دراسة ، ولا يخفى عليكم التحديات

الأخرى التي تُصعب على الصياد ممارسة هذه المهنة ومنها توقيات السماح المفروضة من الوزارة والتي لا تتوافق مع الموسم بحيث أن بعض أنواع الأسماك المتواجدة في الخليج العربي لا تتواجد في نفس الوقت في بحر عمان ، وعليه فإن فترات السماح للاصطياد يجب أخذها بعين الاعتبار بوجود الأسماء وليس بتواريخ وتواقيت معينة وذلك حسب خبرة الصيادين المحليين ، فيجب مراعاة تواقيت الفروقات بين الفصول الأربعة المتغيرة بشكل سنوي ، أي مراعاة الفروقات بين كل عام وعام ، وهناك سنة سوف يتقدم فيها الصيد ، وهناك سنة أخرى سوف يتأخر فيها الصيد ، وهنا من الأفضل تعويض الصياد بوقت آخر لكي يصيد فيه ، على سبيل المثال سوء الأحوال الجومائية طول فترة السماح منعت الصياد عن مزاوله المهنة ، وعند عزمه على المزاوله فإنه قد يصادف دخوله في فترة الحظر ، لذلك من الأفضل تعويض الصياد بوقت آخر لكي يصيد فيه ولا تكون هذه التواريخ ثابتة ، وعند اجتماعي - معالي الرئيس - بصيادي المنطقة الشرقية اتضح لي بأن بعض الصيادين الغير مهتمين بالقانون يقومون بجلب الطعام الحي من الدول المجاورة دون ترخيص مما يحفز باقي الصيادين علي عبور الحدود للحصول عليه والذي قد يضع الدولة في بعض الاحراجات ، وإذا حظرت عليهم وسيلة الصيد فإنهم سوف يعتمدون على أخذ الطعم الحي من الخارج ، فما هي سياسة الوزارة في تعويض الصيادين الذين تضرروا من هذه القرارات ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بالرد على تعقيب سعادة العضوة .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا لسعادة العضوة .

بلا شك أن ما يطرحه الصيادين محل اعتبار واهتمام الوزارة ليس من اليوم ولكن منذ التأسيس ، ولكن ما تطرحه سعادة العضوة فهو إما أن يخالف الصياد هنا أو يخالف الصياد هناك أو يخالف ويعبر حدود الإمارات ليذهب إلى مناطق أخرى ، ففي ظني هنا المطلوب أكثر هو التوعية من أن نضع القوانين كما يراها البعض ، فما نراه نحن في حقيقة الأمر أن ... الصيمة ... موجودة في كل الساحل ولكن أن تشتريها أسهل لأنك تجمعها في مكان واحد وتشتريها ، هذا صحيح ، وأن تجدها تحت السفن التجارية كذلك أسهل لأنك تجمعها في مكان معين ، ولكن أن تذهب إلى ساحل يطول لتصطادها ربما يكون صعبا ، لذلك لا أرى بأن هناك مواسم قد انتهكت وأن مواسم لم يُنظر لها ، فالوزارة منذ التأسيس وهي تنظر إلى الصياد وتنظر إلى موسم الصيد بعين الاعتبار ، فالآن

الوقت الحالي هو وقت صعب لنا جميعا ، وما نراه نحن على الأقل في الوزارة وربما ترونه معنا أنتم جميعا أن أمن سواحل الدولة أهم من أن نجد تجمع هذه الصيمة .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، سعادة شذى النقبي ، هل لديك تعقيب أخير ؟ تفضلي .

سعادة / شذى سعيد النقبي :

نعم ، شكرا معالي الرئيس وبارك الله جهود الوزارة ، نُشكرون على هذه الجهود المبذولة .

أقترح - معالي الرئيس - بعض الحلول والتي من خلالها قد تساهم في دعم مهنة الصيد :

1. تعويض الصيادين خلال فترة حرمانهم من صيد صنف معين من الأسماك إما بالتعويض المادي أو إعطائهم نسبة من صيد هذا النوع الممنوع والتي تكفل له حقه في مصاريف هذه الرحلة .

2. أقترح تشكيل لجنة من صيادي الدولة من ذوي الخبرة العالية كل حسب منطقتهم وذلك لتحري الأصناف وأحجامها وذلك لتحديد فترة حرمان صيد أنواع معينة من الأسماك خلال كل سنة ، وتحديد - أيضا - وقت موسم الصيد وطريقة الصيد .

3. وهذا المقترح المهم : أقترح دراسة وإنشاء مصنع وطني متكامل لتصدير الأسماك في مدينة كلباء لموقعها الجغرافي ، ويوجد لدينا نماذج من شباب مدينة كلباء لهم تجارب في تصدير الأسماك للخارج وذلك لاستقبال جميع أنواع الأحياء البحرية والاستفادة من جميع مخرجاتها مثل الأسماك المجففة والمعلبة والأسماك الحية وقشريات البحر على أن تكون مصادر هذا المصنع من مضيق هرمز إلى مضيق باب المندب ، ومن فوائد هذا المصنع - معالي الرئيس - أنه مصنع وطني يدعم صيادين دولة الإمارات ، وتوفير ما يعادل فوق (1000) وظيفة لأبناء المنطقة ، وتوفير أعلاف طبيعية للحيوانات والزراعة بالأسمدة " والأمجا 3 " وزيادة الاكتفاء المحلي الوطني ، ورفع مستوى الجودة في الأسواق المحلية ، وصنع علامة وطنية إماراتية من خلال التصنيع والتصدير مثل صناعة الشوربة البحرية السريعة والآجار والسوشي ، واستغلال كل شيء يتعلق بالأحياء البحرية حتى الزعفة يتم الاستفادة منها ، وهذا يتم تسويقه بشكل محلي للمطارات والفنادق والمطاعم الكبيرة في الدولة ، وجميعهم سوف يشترون بأسعار رمزية من الصيادين الذين سوف يعملون في هذا المصنع ، وخلق بيئة للصيادين لتحقيق الاستفادة .

4. أقترح عمل مشاد على طول الساحل الشرقي بمواصفات معينة وبمواقع معلومة للكل وذلك

- لتنمية الثروة السمكية ومزارات للسياحة ، وتعتبر مناطق للصيد تحت قوانين واشتراطات معينة بحيث يكون ارتفاعه ليس أقل من (4 - 6) أمتار لأن الطعم الحي دائماً يتواجد في الأماكن المرتفعة على حسب خبرة الصيادين .
5. كإجراء أولي سريع أقترح منح تصاريح للصيادين للحصول على الطعم الحي تحت السفن التجارية خلال توقيات معينة ، وتحت مراقبة جهاز حماية المنشآت والسواحل مبدئياً لحين السماح بالصيد بطريقة " الكلي " مع العلم بأن جميع زوارق الصيادين مراقبة بجهاز " إي باسبورت " ويمكن متابعتهم ، ونحن نثمن حرصكم - معالي الوزير - على تحقيق الأمن للصيادين ، ولكن هناك أجهزة - أيضا - موجودة في قوارب الصيادين ويمكن متابعتها ، وأيضا يوجد هناك غير من أبناء البلد على المخالفات الموجودة في الدولة .
6. أقترح عمل مزارع لتربية هذه الأسماك وهية " الصيمة والجرفة والعمومة والميول " ويتم من خلالها بيع الطعم الحي للصيادين كطريقة بديلة .
7. أقترح أن يتم تطبيق طريقة التحويلة الكلي تحت إشراف جمعيات الصيادين ، والتي بدورها سوف توفر الطعم الحي في البحر للصيادين مقابل مبلغ رمزي تحت إشراف أمني في مواقع معينة على أن يتم إخلاء سراح الأسماك بعد الانتهاء من البيع للمحافظة على الثروة السمكية وبتكرار من (3 - 4) مرات في الأسبوع .
8. أقترح أن يتم توزيع عدد معين من مشبهات السفن على طول الساحل الشرقي على أن يتم تثبيتها من جميع الأطراف في عمق معين ، ويُسمح للصيادين بالصيد تحتها ، ويمكن أن تُستغل كنقطة أمنية للحفاظ على أمننا وسلامة الصيادين ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، هل لك رغبة في الرد على التعقيب الأخير ؟ تفضل .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

ربما أن كل المقترحات أراها تصب في مصلحة الصياد ، ولا أرى بأس في أن تتبناها الحكومات المحلية ، ونحن ندعم الجزء الأكبر من هذه المقترحات لأننا داعمين حقيقيين للصيادين وكذلك لجمعيات الصيادين ، ولكن مسألة أن نذهب إلى التعويض العادل وكيف يكون عادلاً وكيف لا يكون عادلاً !

بالنسبة لفكرة المصنع - الحقيقة - أود القول أنه جاءتني فرصة للقيام بزيارة أحد المصانع الحقيقية في إمارة رأس الخيمة ، والحقيقة أنني فوجئت بما رأيته ، فأتمنى أن يتكرر مصنع كهذا الذي

زرته في كل إمارة ، فما يحدث أن الصياد كل ما يقوم به أننا تركنا له الجانب الذي يعرفه ألا وهو الصيد ، وذهبنا في موضوع التسويق إلى شركة أخرى ، هذا المصنع يقوم باستلام ما يتم اصطياده ثم يقوم بفرزه وفرزنته وبيعه وأحياناً تصديره إلى خارج الإمارات ، فإذا حذت الإمارات الأخرى بنفس الحذو أو القطاع الخاص كذلك مطلوب منه أن يدخل في هذا المجال لأنه في تقديري من الأعمال المربحة كما ذكر لنا صاحب الشركة أو مديرها ، لذلك فالمقترحات كلها في محلها ولكن ربما يكون المخاطب هو الداعم وليس المنفذ ولك الشكر سعادة الأخت شذى .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، ننتقل الآن إلى البند السادس المتعلق بمشروعات القوانين المحالة من اللجان فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند.

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

*** البند السادس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :**

- مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها .

معالي الرئيس :

لنتفضل سعادة سمية عبدالله السويدي - مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية بتلاوة ملخص تقرير اللجنة في شأن مشروع القانون

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

"تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية"

بشأن مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها

والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

" أحال المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/05/05م إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، لدراسته وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس؛ ولهذا الغرض عقدت اللجنة (7) اجتماعات بتاريخ 2021/01/03 و 2021/01/10 و 2021/01/11 و 2021/01/18 و 2021/01/21 و 2021/01/26 و 2021/02/02.

وأثناء تدارس اللجنة لمشروع القانون اجتمعت بممثلي الجهات المحلية وممثلي الوزارة:

ممثلو وزارة التغير المناخي والبيئة:

وكيل الوزارة بالوكالة	سعادة / سلطان عبدالله علوان الحبسي
الوكيل المساعد لقطاع التنوع البيولوجي والأحياء المائية بالوكالة	سعادة / صلاح عبدالله الريسي
مدير إدارة الشؤون القانونية	الدكتور / ناصر محمد سلطان
مدير إدارة التنوع البيولوجي بالوكالة	الآنسة / حمدة عبدالله الأصلي
رئيس قسم التنوع البيولوجي البري بالوكالة	الآنسة / نهلة عادل النوبي
رئيس قسم الحياة البحرية	الآنسة/ هبه عبيد الشحي
بيولوجي	السيدة / حسينة علي

ممثلو الجهات المحلية:

ممثلو بلدية دبي	
مدير قسم التشريع والرأي القانوني	السيدة / عائشة راشد المعيني
قانوني تشريع ورأي رئيسي	السيد / عبدالرحمن عبدالكريم الهلالات
ممثلو بلدية الشارقة	
مدير إدارة الشؤون القانونية	السيد/ سيف الطنجي
مدير إدارة الخدمات البيئية	الأستاذة/ وصال جاسم
مفتش أغذية أول	السيد/ صالح السويدي

دراسة مشروع القانون:

تدارست اللجنة مشروع القانون من حيث المبدأ، وتبين لها أن الأسباب التي دعت إلى اقتراح الحكومة مشروع القانون، ترجع إلى أن الدولة قد صادقت على اتفاقية التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة في عام 2000م، والمتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع التي تنشأ من استخدام الموارد الوراثية، وقد انبثق من هذه الاتفاقية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف

للمنافع الناشئة عن استخدامها، والتي صادقت عليه في عام 2014. وانتهت إلى أن مشروع القانون مرتبط ارتباطاً كلياً بالبروتوكول سالف الذكر ويعد تنفيذاً له.

واستظهرت اللجنة أن مواد مشروع القانون تهدف إلى تحقيق غرض رئيسي وهو حماية وصيانة الموارد الوراثية والحد من استنزافها واستدامتها للاستفادة منها، فضلاً عن تنظيم الحصول عليها وتداولها من أجل المساهمة في حفظ واستدامة التنوع البيولوجي في الدولة.

كذلك ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات.

بالإضافة إلى حصر وتجميع وتصنيف وتوثيق الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات، وتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

وبناء على ذلك اتبعت اللجنة في دراستها لمشروع القانون نهجاً تحليلياً قائماً على تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد الدراسات القانونية والمقارنة، والتي عاونت اللجنة في دراستها لمشروع القانون، وبناء على تلك الدراسات حددت اللجنة نطاق عملها بإقرار المحددات والنتائج التالية.

محددات ونتائج عمل اللجنة :

في ضوء ما استظهرته اللجنة من أن مشروع القانون هو تنفيذاً لانضمام الدولة إلى بروتوكول ناغويا سالف الذكر، حددت اللجنة محدّدات عملها بتدارس مواد وأحكام مشروع القانون في ضوء بنود البروتوكول، للوقوف على مدى توافقهما معاً.

وبناء على ذلك كلفت اللجنة الأمانة العامة بإعداد دراسة مقارنة بين مشروع القانون وبين بنود بروتوكول ناغويا، بالإضافة إلى مقارنة معيارية مع بعض القوانين المقارنة؛ مثل قانون دولة فنلندا، ثم اطّلت اللجنة على الدراسات الاجتماعية ودراسات المفاهيم، وفي ضوء ذلك كله انتهت إلى التالي:

أولاً : استحداث تعريفين للاستيراد والتصدير وسبب ذلك أن مضمون المصطلحين سيكون أشمل من مفهومهما التقليديين؛ إذ سوف يشمل أموراً غير مادية مثل المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية.

ثانياً : مواكبة للتغيرات والتحويلات الرقمية وتسهيلاً للربط الإلكتروني مستقبلاً، ارتأت اللجنة تعديل المادة (5) بجعل السجل الإلكتروني، وأحالت إلى اللائحة التنفيذية تحديد ضوابط السجل والتسجيل.

ثالثاً : عدلت اللجنة المادة (10) من مشروع القانون بإحالة ضوابط الحصول على موافقة الوزارة لتصدير أو استيراد الموارد الوراثية أو مشتقاتهما إلى اللائحة التنفيذية. وفي الختام ، إذ تقدم اللجنة تقريرها، فإنها تأمل أن تكون قد بذلت عنايتها اللازمة في تنفيذ ما كلفها المجلس به لدراسة هذا المشروع، كما تأمل تفضل المجلس بالنظر فيه، وإقرار ما يراه في شأنه.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة مقرر اللجنة ، والآن هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟ الكلمة لسعادة عفران العليبي .

سعادة / عفران بخيت العليبي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول - حقيقة - إلى أصحاب السعادة أعضاء اللجنة على الجهد المبذول في تقرير ومشروع القانون المعني بالحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقسام العادل والمنصف للمنافع الناشئة من استخدامها ، وحقيقة - معالي الرئيس - أن العمل في هذا المجال ضخم جداً ، وبالرغم من وجود الهدف الرابع المذكور وهو : تعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ، والذي يعتبر هدف في غاية الأهمية ولكن - صراحة - غاب عني أن أجد في التقرير أو حتى في مشروع القانون أي مادة تناقش هذا الهدف ، بمعنى - معالي الرئيس - نحن نتكلم عن حالة الحفاظ ، ونتكلم كذلك عن حالة التحسين حتى نصل للحالة المستدامة المرتقبة التي فعلاص نحتاجها ، بمعنى أنا نفسي - الحقيقة - أتساءل هل عندنا مركز اتحادي يقوم - مثلاً - بدور الحفاظ والتحسين على هذه الموارد الوراثية وخاصة المحلية ؟ هل هناك - مثلاً - عندنا مشروع بحثي طويل المدى بحيث نحقق من هذا البحث أن نحصل على تصور دقيق لمخرجات المورثات الزراعية والحيوانية عندنا ؟ وهل إذا كان - فعلاً - موجود عندنا مركز اتحادي يقوم بالجرد الكلي لقوائم المورثات الزراعية والحيوانية ، فإذا كان هذا الشيء موجود عندنا معالي الرئيس سوف يساعدنا لأن يكون عندنا تصور استشرافي دقيق للصيادين والمربين والمزارعين ، كذلك وبنفس التوازي سوف يكون عندنا الاختصاصيين الفنيين في المجال الإرشادي ، ونحن لا يخفى علينا أنه يوجد عندنا بنك الجينات للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ، وهذا صدر في القانون رقم (9) في عام 2013 ، لكن - معالي الرئيس - هذا البنك معني فقط بالموارد الوراثية الزراعية ، فأنا أود أن يتم التوضيح هل فعلاً عندنا مثل هذا المركز

الاتحادي المعني بهذه الموارد الوراثية والذي فعلا يحفظ ويقوم على برامج التحسين لهذه الموارد حتى نحصل بالفعل على حالة الاستدامة التي نأملها ونرتقبها؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلي سعادة ناعمة الشرهان - رئيسة اللجنة .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخت عفراء ، ولكن أنا أعتقد - ومن وجهة نظري أو ربما حتى الأخ المراقب انتبه لهذه الجزئية - أن الموضوع دخل في غير سياقه أو في غير محله الذي تفضلت فيه سعادة الأخت عفراء ، فهذا القانون بالذات ينظم عمل فيه شق قانوني بحث ، وفيه شق ثاني يخضع لأمر دقيقة لا نستطيع نحن في اللجنة مناقشتها لأننا لسنا أصحاب تخصص ، بينما هناك - أيضا - قانون ورد في عام 2013 في نفس المجال ، لكن أنا أتوقع أن ما تفضلت به سعادة الأخت عفراء في قضية المركز وغيره لا يدخل في السياق الذي سنتحدث عنه اليوم ، فقط وجب التنويه والرد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلي سعادة المقرر سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

معالي الرئيس ، اتفاقاً مع ما ذكرته سعادة الأخت ناعمة الشرهان فإن اللائحة التنفيذية للقانون سوف تفسر الأجزاء كون أن هذا القانون غير ذاتية التنفيذ ، وبالتالي لا بد من وجود تشريع يفسر أحكامه لأنه مرتبط باتفاقية التنوع البيولوجي ضمن قانون المعاهدات الدولية التي عقدت في عام 1962 والذي انبثق منه قانون اتفاقية التنوع البيولوجي الذي صدر من خلاله بروتوكول "ناجويا"، وبالتالي لم نستطع التوسع كثيرا في مشروع هذا القانون ، وربما أن سعادة الأخت عفراء ذكرت بعض الأجزاء التي تخرج بعض الشيء عن نطاق القانون ، ولكن نحن لم نستطع التوسع كثيرا في القانون لأن اللائحة التنفيذية هي التي ستفسر هذه الجوانب ، وكذلك هناك جزئية قريبة مما ذكرته سعادة الأخت عفراء في المادة رقم (6) ، وإذا كان لدى الحكومة رد في هذا الجانب لا مانع من الاستماع له ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا لمن ساق رأيه في هذا القانون ، ولكن في رأينا نحن في وزارة التغير المناخي والبيئة أن هذا الهدف لا يتطلب وضع مواد تنظيمية له باعتبار أنه واضح في معناه ، هذا بالإضافة إلى أن الجوانب البحثية نقوم بها مع المؤسسات القائمة ، وقريبا - إن شاء الله - سوف يتم افتتاح مركز الشيخ زايد في إمارة أم القيوين للأبحاث والدراسات السمكية ، وهذا من المراكز المهمة جدا ، كذلك وانتني فرصة لزيارة أحد المراكز المهمة في إمارة الشارقة لبنك الجينات للزراعة التقليدية ، وقد وجدت ما يسر في هذا المركز ، فالوزارة على اطلاع دائم بالمراكز البحثية ، وتتواصل معها وتستفيد من مخرجات الأبحاث الصادرة عنها ، ولكن كما أشارت سعادة الأخت ناعمة أن هذا ربما خرج عن سياقه ولا يتطلب - في حقيقة الأمر - تفسيراً لهذا القانون ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، الكلمة لسعادة الأخ ناصر اليماحي .

سعادة / ناصر محمد اليماحي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لرئيس وأعضاء اللجنة .
معالي الرئيس ، أنا فقط عندي ملاحظة بسيطة تتعلق بالجهات المحلية التي حضرت الاجتماع ، فأجد أنها فقط بلدية دبي والشارقة ، أعتقد - أيضا - أن هناك جهات محلية في أبوظبي ورأس الخيمة والفجيرة عندهم تحديات كثيرة في هذا الموضوع وكنت أتمنى أن يكونوا موجودين أثناء مناقشة اللجنة لمشروع القانون حتى يعطونا رأي في هذا الموضوع ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، وأقدر للأخ سؤاله الهام، وطبعاً اللجنة كانت حريصة ونحن نشكر ممثلي الحكومة الذين حضروا معنا على دورهم الكبير الفاعل والمؤثر، حقيقة أنا أقدر الإخوان في قضية أن هذا القانون ليس سهلاً، وربما مواد بسيطة ولكن ليست سهلة ولكن فريق عمل الدكتور عبدالله حقيقة كان له دور فاعل ومؤثر، هؤلاء الذين كانوا معنيين بالأمر طال عمرك، أما قضية المحليات فنحن استدعيناهم لأنه كانت لدينا معلومة بسيطة لكن من الذين تمت دعوتهم؟ هم جميعاً ولكن من حضر فقد اكتفينا به لأننا كنا نستفسر عن آلية معينة ومن خلال الأشخاص الذين حضروا تمت الإجابة عنها، وبالتالي لم تكن هناك حاجة تستدعي وجودهم الملح، وإلا لكنا

استدعيناهم لمرّة ثانية وثالثة، أما الإلحاح والتفسير والتوضيح فقد كان من قبل وزارة التغير المناخي والبيئة، وشكراً بارك الله فيكم.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضلي يا سمية.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

أضيف لكلام سعادة ناعمة الشرهان الجزئية التي تخص السلطة المحلية وهي قضية اتفاق التقاسم العادل والمنصف للمنافذ، فهذه الجزئية تم استيفائها من خلال الجلوس والاستماع لممثلي الجهات المحلية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سمية السويدي، والآن هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ؟
(موافقة)

معالي الرئيس:

والآن تفضلي سعادتك بتلاوة مواد مشروع القانون مادة. مادة. لأخذ الرأي عليها.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

مشروع

قانون اتحادي رقم () لسنة 2021

في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها

والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن خليفة بن زايد آل نهيان

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء،
وتعديلاته،

وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1979 في شأن الحجر الزراعي، وتعديلاته،

وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1979 في شأن الحجر البيطري، وتعديلاته،

وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون العقوبات، وتعديلاته،

وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، وتعديلاته،

وعلى القانون الاتحادي رقم (37) لسنة 1992 في شأن العلامات التجارية، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (38) لسنة 1992 في شأن إنشاء المشاتل وتنظيم إنتاج واستيراد
وتداول الشتلات،
وعلى القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 1992 في شأن إنتاج واستيراد وتداول الأسمدة
والمصلحات الزراعية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (42) لسنة 1992 بشأن إنتاج واستيراد وتداول البذور والتقاوي،
وعلى القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية
الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات
والنباتات المهددة بالانقراض،
وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2002 في شأن تنظيم حماية الملكية الصناعية لبراءات
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (16) لسنة 2007 في شأن الرفق بالحيوان، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2009 في شأن حماية الأصناف النباتية الجديدة،
وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2013 في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية
والزراعة،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة،
وعلى القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2020 في شأن المبيدات،
وبناءً على ما عرضه وزير التغير المناخي والبيئة، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني
الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي:

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على ديباجة مشروع القانون؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه الديباجة؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (1)

التعريف

في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

- الدولة : الإمارات العربية المتحدة.
- الوزارة : وزارة التغير المناخي والبيئة.
- الوزير : وزير التغير المناخي والبيئة.
- الإدارة : الإدارة المعنية في الوزارة بالمتابعة والإشراف على تنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له.
- المختصة

السلطة المختصة: الجهة المحلية المعنية بشؤون إدارة الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

المعارف والممارسات التقليدية والتراثية: أي مواد ذات أصل نباتي أو حيواني أو كائنات دقيقة أو غيرها من الأصول، تحتوي على وحدات حاملة للوراثة، وذات قيمة فعلية أو محتملة.

الموارد الوراثية: أي مواد ذات أصل نباتي أو حيواني أو كائنات دقيقة أو غيرها من الأصول، تحتوي على وحدات حاملة للوراثة، وذات قيمة فعلية أو محتملة.

المشتقات: مركبات كيميائية بيولوجية تحدث طبيعياً، وتنتج عن التعبير الوراثي أو التمثيل الغذائي لموارد بيولوجية أو وراثية، حتى وإن لم تكن تحتوي على وحدات وراثية وظيفية.

الابتكارات: التوصل إلى معارف أو تقنيات غير مسبوقة أو تطوير معارف أو تقنيات موجودة سواء بالتراكم أو التجميع أو استخدام الخصائص أو القيمة أو التربية أو الاستنباط لأي موارد وراثية.

الحصول على الموارد الوراثية: حيازة وجمع الموارد الوراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات لأغراض جمع وحفظ المورد الوراثي، أو القيام بأبحاث أكاديمية، أو الاستخدام أو الاستغلال التجاري أو أي غرض آخر.

اتفاق تقاسم المنافع: اتفاق موقع بين الوزارة والسلطة المختصة والشخص الذي يرغب في الحصول على الموارد الوراثية، يتم فيه تحديد التزامات الأطراف وشروط الحصول على الموارد

الوراثية وتحديد المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية أو مشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات.

الشخص: الشخص الطبيعي أو الاعتباري.

استخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها: استعمال وتداول الموارد الوراثية أو مشتقاتها أو المعارف والممارسات التقليدية والتراثية أو الابتكارات المرتبطة بها.

الاستيراد: إدخال أي موارد وراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات إلى الدولة.

التصدير: إخراج أي موارد وراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات من الدولة.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة الأولى؟ سعادة مروان عبيد المهيري تفضل.

سعادة/ مروان عبيد المهيري:

شكراً معالي الرئيس، أنا لدي ملاحظتين فقط على مادة التعاريف، بالنسبة لاستخدام مصطلح التراثية في المعارف والممارسات التقليدية والتراثية، أتصور أن التراثية ربما كلمة غير مناسبة في هذا المكان أو في هذا السياق، ربما تكون المتوارثة أو كلمة التقليدية تكفي في هذه الحالة.

الملاحظة الثانية معاليك بالنسبة لتعريف الابتكارات، في نهاية التعريف "استخدام الخصائص أو القيمة أو التربية"، التربية في هذه الحالة معالي الرئيس ربما يكون التعريف مبهماً أو ربما لا يعطي الصورة المناسبة، ربما يكون الاستزراع أو الاستنبات لأنها عملية وضع الخلايا في مكان ويزرعونها، بالتالي ربما تكون كلمة التربية غير مناسبة هنا، وشكراً.

معالي الرئيس :

تفضلني سعادة سمية السويدي.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

تعريف الابتكارات هو تعريف اصطلاحي وعلمي بحث، فجاء من أهل الاختصاص وأنا أحيل هذا السؤال للوزارة.

معالي الرئيس:

تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

إذا سمحتم لي شكراً سعادة العضو، حقيقة هذه التعريفات لم نبتكرها نحن ولكنها أتت أساساً في البروتوكول الذي نحن بصدد التأسيس لهذا القانون وبالتالي تغيير هذه المواد الوراثية أو خلافه ربما يجعلنا نذهب إلى تعديل المصدر كذلك، ولكن لا أعرف لغويتها لكن ما نراه أنها لغوياً تؤدي الغرض إلا إن كان هناك أحد الإخوة يراها بشكل غير مناسب، ولكن بالمجمل هذه التعريفات هي ذات التعريفات التي وردت في ذلك القانون والبروتوكول، وشكراً.

معالي الرئيس:

ناعمة الشرهان تفضلي.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، معالي الوزير فعلاً تطرق إلى الموضوع وهو أن هناك بروتوكول معين يحمل هذه المصطلحات وأعتقد أن هذا شيء متعارف عليه كما ورد لدينا في قضية المناقشة أثناء اجتماع اللجنة، لو تكلمت معالي الرئيس أريد الجزئية الأولى التي تفضل بها سعادة مروان لأنني نسيته ولكن أعتقد أنها كلمة التراثية، فهذا القانون – معالي الرئيس طال عمرك – أصلاً يعتمد كثيراً على قضية الأشياء الوراثية، بما معناه التقاسم العادل وأنا لا ألوم الإخوان، التقاسم العادل ربما يكون هناك شيفرة معينة مثل الجبال في الفجيرة أو رأس الخيمة ولديهم من التراث نبتة معينة وهي تعتبر راجعة لتراثهم هم، أنا اليوم مثلاً كدولة أخرى أريد الحصول على هذا الشيء فهنا لابد أن يندرج الاسم التراثي فيها، فحقيقة سؤاله في محله لكن قد تغيب هذه الجزئية عن جميع الأعضاء لأن فعلاً هذا القانون اليوم يختلف عن القانون في سنة 2013، لأن لدينا التقاسم العادل لأن أحياناً نأخذ من الحكومات المحلية، الحكومات المحلية ربما يكون لديها زرع معين أو طير معين، مثل الدول الكبيرة عندما تأخذ من الدول الصغيرة بالتالي لابد أن يكون موضوع التراث حاضراً، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة ناعمة الشرهان، لدي مجموعة من الإخوة يطلبون الكلمة والتعقيب، عدنان الحمادي والدكتور طارق الطاير وحمد الرحومي وجميلة المهيري وموزة العامري وصابر بن اليماني وسهيل نخيرة، تفضل سعادة الأخ عدنان الحمادي.

سعادة/ عدنان حمد الحمادي:

شكراً معالي الرئيس، هو فقط استفسار من باب ممارسة ومبدأ وعرف يتبع حقيقة في عملية تنقيح ومناقشة مشروعات القوانين في البرلمانات وتحديدًا في المجلس الوطني الاتحادي، دائماً نحن نلجأ

لتطبيق النصوص والمعاهدات لدولية على كثير من التعاريف التقنية ذات الاختصاص الكبير، هي ملاحظة فقط وأرجو التوضيح مع أنني قمت بإرسال عدد من الملاحظات أيضاً للجنة الموقرة لكني لم ألتق رداً حتى هذه اللحظة، من باب الاستيضاح والاستفسار، لماذا أتى تعريف الموارد الوراثية تعريفاً مقتضباً في حين أن هناك تعريف شامل؟ وأيضاً اللجنة أوردت في تقريرها الذي رفع لمعاليتكم أن هذه الممارسة والأسباب التي أدت لاقتراح مشروع هذا القانون ترجع إلى أن الدولة صادقت على معاهدة التنوع البيولوجي في منظمة الأمم المتحدة في عام 2000، وأيضاً صادقت على بروتوكول "ناجويا" الذي عرض في اليابان في عام 2014، في حين أن التعريف الذي أتى في مسودة مشروع القانون كانت مختصرة ومقتضبة جداً، فأريد رأي متخصص في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة عدنان، تفضلي ناعمة الشرهان.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، طبعاً أنا أقدر لسعادة عدنان وفعالاً تلقينا ملاحظاته ولكن كإجراء تم عرضها على المستشار وتم نقاشها في اجتماع، وربما نحن لم نرد عليك ونحن نعتذر منك حيث أن الورقة أمامي ولكن هو يتحدث عن قضية لماذا كان التعريف مختصراً جداً، هذا القانون بالذات يخضع لجهتين، الجانب العلمي البحث والجانب الذي لا نستطيع نحن كجنة أن نخوض فيه بل يترك لأصحاب القرار في الخوض فيه، نحن علينا بالتعديلات المعنيين فيها كجنة، أما قضية المشتقات أو التعديلات نحن ارتأينا في اللجنة أن هذه مظللتها أوسع، فالرد موجود لدينا وأعتقد أن الأخت مريم عبدالكريم أحضرت صباحاً لنا الرد ووزعناه على الأعضاء، ردك وكلامك مقدر يا سعادة العضو ولكن لما حولت إلى المستشار فقد أدلى بدلوه وتم نقاشه فلم نستطيع أن نضيف أي تعديلات بناءً على قناعة اللجنة بما وضعته، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ناعمة الشرهان، سعادة الدكتور طارق الطاير تفضل.

سعادة/ د. طارق حميد الطاير:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، معالي الوزير مشكوراً ذكر أنهم بصدد تأسيس بروتوكول فهذا يعني أنه شيء جديد وهذا يشكرون عليه، طبعاً اللجنة قالت أنهم ليسوا أصحاب اختصاص لكن من بين الأعضاء هناك من هم أصحاب اختصاص وأود أن أعقب على ما ذكره

الأخ مروان أن التربية أو الزراعة أو الاستنبات يعني باللغة الإنجليزية (Culture) لكن سوف أترك الرأي للمختصين في هذا المجال، وبما أن هذا التبروتوكول جديد أرجو أن نركز أو نعطي المعنى الصحيح للتعريف.

كذلك ملاحظتي الأخرى هي أنني أود أن أعقب على ما ذكره الأخ مروان، فإما أن نقف عند التقليدية أو نغير من التراثية إلى المتوارثة، لأنها ممارسات متوارثة وليست وراثية، في التاريخ نقول وراثية أو تراثية بالتالي نقف عند التقليدية أو المتوارثة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، المعذرة أخ حمد، سمية تفضلي.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً لسعادة طارق، أردت أن أنوه إلى أن عبارة المعارف التراثية جاءت نصاً في الاتفاقية ذاتها ونحن نقلناها بنفس النص الذي جاء في الاتفاقية، وشكراً.

معالي الرئيس:

سعادة حمد الرحومي تفضل.

سعادة/ حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، فقط عندي ملاحظة في المشتقات – معالي الرئيس – وقد يكون سقط سهواً في السطر الثاني، مشتقات مركبات كيميائية بيولوجية ومركبات كيميائية بيولوجية تحدث طبيعياً وتنتج عن التعبير الوراثي، هل المقصود هو التعبير الوراثي؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

سعادة ناعمة الشرهان تفضلي.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

أنا أترك التعبير لسعادة سمية لكني لو تعطيني المجال للتعقيب على تعليق سعادة الدكتور طارق؟

معالي الرئيس:

تفضلي.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

طبعاً أقدره وأشكره على المداخلة ولكن نريد أن نوضح جزئية مهمة جداً، عند قراءة القانون فهو يقول الموارد الوراثية، هذه الموارد الوراثية فيها جينات مثل (DNA)، هل نحن مختصون في الجينات؟ هل نحن مختصون في هذه الأمور؟ هذا المقصود بالاختصاص، قضية التغير في

الجينات سعادة المستشار موجود وتم النقاش حولها، النقطة التي طرحت من سعادة الدكتور تم نقاشها مع الحكومة وكلنا أعتقد ليست لدينا آلية الكشف عن الجينات أو تغير الجينات أو تداخلها... إلى آخره، فهذه مواد وراثية بحثت تحتاج إلى أناس علميين متخصصين في هذا الجانب، مهما كانت خبراتنا المتواضعة الموجودة ولكن أتوقع أن دورنا هو تنظيمي بشكل أكبر وعملية تنظيمية للقانون أكثر من الدخول في الأمور العلمية التي يمكن لو دخلنا فيها سنقوم بتغيير شكل القانون ونحن لسنا أصحاب اختصاص، شكراً وسعادة سمية سترد على الجزئية الثانية، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضلي يا سمية.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

سعادة حمد الرحومي كان يسأل عن كلمة التعبير الوراثي أم التغير الوراثي، فقد وردت التعبير الوراثي وكما ذكرنا أنها تعاريف اصطلاحية كونها تفسير علمي صرف، وشكراً.

معالي الرئيس:

دكتورة موزة كنت تريدين التوضيح، تفضلي دكتورة.

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

شكراً معالي الرئيس، أنا تعليقي على كلمة (Culture) فهي كمصطلح عبارة عن استنباط أو زراعة أو تربية، حسب البيئة التي ستزرع فيه المادة، كلمة (Culture) لها معاني كثيرة وكل الكلمات التي ذكرها الدكتور طارق صحيحة، فنحن رأينا مع نقاش القانون مع الوزارة ومع ممثلي الوزارة ومع المستشارين القانونيين أن هذه الكلمة هي المناسبة لنا حالياً في القانون، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، دائماً سنجد مثل هذه التساؤلات وتكون موجودة بالذات عندما يتصل مشروع القانون باتفاقيات وبروتوكولات دولية، ولأن الحكومة مطالبة بعد المصادقة على هذا البروتوكول أن تعمل بموجبه، فتأتي مشكلة ودقة الترجمة والمصطلحات والتي سنواجهها، البحث عن المصطلح الذي نتفق عليه جميعاً سيستغرق وقتاً كثيراً لأن اللغة حمالة أي تحتل الكثير، لكن طالما أن الإخوة رئيس وأعضاء اللجنة توفقوا عند هذه النقاط ودرسوها وبذلوا جهداً فيها وارتؤوا أن هذا يحمل نفس المعنى المقصود، جميلة المهيري تفضلي.

سعادة/ جميلة أحمد المهيري:

معاليك أنا أثنى على كلام سعادة مروان، فعلاً كلمة تراث غير مناسبة هنا بل كلمة الموروث هي الكلمة الأوسع والأشمل، لا أريد الإطالة في هذا الموضوع لكن كلمة موروث أفضل أراها والأمر للمجلس، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضلي يا صابرين.

سعادة/ صابرين حسن اليماحي: (مراقب المجلس)

معالي الرئيس، أنا أتكلم في نفس نقطة المعارف والممارسات التقليدية والتراثية، تقريباً كما قال الإخوة ربما تكون الموروثة ونضع لها تعريف هو ناتج حضاري وحصيلة معرفية لتفاعل أبناء المجتمع المحلي مع بيئتهم المحيطة وتطويرها ونقلها من جيل إلى آخر ذات قيمة اجتماعية واقتصادية ضرورية للحفاظ على الموارد الوراثية واستخدامها، لأنها عبارة عن ممارسات وهم كتبوا هنا تراكم، التراكم عبارة عن فعل، عندما نعرف المعارف فهنا يجب أن نعطي اسم أو ناتج، فهم وضعوا تراكم المعارف وأنا أتوقع أنها ليست تراكم معارف بل نقول نتاج أو ناتج المعارف، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضلي يا ناعمة.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشهران: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً سعادة الأخت وبارك الله فيك، هذه الأسئلة – معاليك – كانت متوقعة كما قلنا هناك مصطلحات، تراكم المعارف كما قلنا أن هذا القانون يعتمد اعتماداً كلياً على ما تتميز فيه، أنا اليوم مثلاً عندما أشارك بشيء وأخذ من عندك شيء بالتأكيد يتم تقاسم للمنافع لشيء موجود عندك وليس عندي، فهذه المعارف طبعاً جزئية كبيرة من القانون يحتملها وبالتأكيد هناك تراكم معارف مبنية على البحث والاستفسار والاستيضاح أن مثلاً اليوم في إمارة من الإمارات وأنا أريد أن أستفيد منها، إذاً هنا لا بد أن يكون التراث موجود ولا بد أن تكون المعارف موجودة ولا بد أن يكون البحث والتقصي موجود، فهذا القانون بالذات وربما لا ألوم الإخوان أنه ربما كان هناك تداخل في الفهم، حتى هذه الاستفسارات التي وردت من الإخوان وردت لدينا في لقائنا، وأنا أترك للحكومة معاليك الرد على هذه الجزئية بالذات، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

في تقديري أن ما أشرت إليه معاليك هو محصلة ربما الخلاف حول التعاريف وبالتالي يدخلنا في بحر ويبعدنا عن روح هذا القانون، لذلك تفضل الوزارة أن يبقى هذا التعريف دون مساس، لأنه ربما يتطلب وقتاً للتداول حول تعاريف أخرى وبالذات عندما نتكلم عن الموارد والمعارف وتراكم الموروث، أنا أعلم أن الإخوان في اللجنة برئاسة سعادة الأخت ناعمة أبلوا بلاءً حسناً، وما وصلني من الإخوان ربما قضاوا وقتاً طويلاً للتأكيد على هذه التعريفات، وكما أشارت أختي سعادة ناعمة أن هذا موضوع فيه كثير من التخصصية لذلك نرى أن نتواءم مع التعاريف التي أتتنا في القانون والبروتوكول دون تعديل، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، لدي طلب كلمة من عائشة الملا ومريم بن ثنية وسنكتفي بهذه التعقيبات ومن ثم سنرى الرأي حول هذه المادة، تفضلي يا عائشة.

سعادة/ عائشة محمد الملا:

السلام عليكم، أنا عندي استفسار فقط بالنسبة لتعريف المشتقات حيث يقول: "مركبات كيميائية بيولوجية تحدث طبيعياً وتنتج عن التغير الوراثي أو التمثيل الغذائي"، التفاعلات هي التي تنتج، هناك تفاعلات بيوكيميائية هي التي تنتج هذه الأمور وليس فقط التمثيل الغذائي والتغير الوراثي، يمكن أن نضع مادتين تتفاعل مع بعضهما البعض وتنتجان شيئاً معيناً، فأين هذه الكلمة من هذا التعريف؟ لو كان هناك توضيح أكثر وشكراً.

معالي الرئيس:

أنا أعتقد أن الكلمة هي التعبير الوراثي.

سعادة/ عائشة محمد الملا:

لأنهم صححوها وبالتالي اعتمدها أنا. أنا أقصد كلمة التفاعلات.

معالي الرئيس :

تفضلي سعادة سمية.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

التعبير الوراثي وليست التغير الوراثي.

معالي الرئيس:

سعادة مريم بن ثنية تفضلي.

سعادة/ مريم ماجد بن ثنية:

شكراً معالي الرئيس، هذا القانون مرتبط بالاتفاقيات كما سبق وورد، وكذلك القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2013 في شأن الموارد الوراثية في تخصص النباتات الزراعية، حيث ورد تعريفين حول الابتكارات والموارد الوراثية كما وردتا في هذا القانون، فأنا أرى أن نبقى على التعاريف كما هي لأنها وردت في ذات القانونين وكلها لنفس التخصص وكلها مرتبطة بالاتفاقيات، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، هل يوافق المجلس على المادة الأولى؟ تفضل أخ مروان.

سعادة/ مروان عبيد المهيري:

معالي الرئيس أنا أطلع على اتفاقية "نجويا" وهي مترجمة باللغتين الإنجليزية والعربية، المادة رقم (7) تتكلم عن المعارف التقليدية ولم تشر أي إشارة إلى تراثية بل اكتفت بالمعارف التقليدية، وبالإنجليزية مكتوب (Traditional Resources)، فبالتالي هذه تبعدنا عن مشكلة التراثية أو المتوارثة وبالتالي هي معارف تقليدية، وشكراً.

معالي الرئيس:

دكتور طارق تفضل.

سعادة/ د. طارق حميد الطاير:

شكراً معالي الرئيس، هذا الملف موجود وهو الاتفاقية المترجمة باللغتين العربية والإنجليزية والترجمة لا يجب أن تكون دقيقة، لكن نود من اللجنة أو من الحكومة عندما نطرح رأياً في التعاريف أن نكون دقيقين، هدفنا الآن أن يخرج مشروع هذا القانون مدققاً ومناقش ونود أن نكون ملتزمين ونحن نلتزم بما ورد في البروتوكول بالضبط، في البروتوكول لا توجد كلمة "تراثية"، فنرجو - معالي الرئيس فقط - تعديل هذا التعريف، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضل يا ناعمة الشرهان.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معاليك والشكر موصول للإخوة الأعضاء على أسئلتهم حقيقة التي تزيد القانون ثراءً، ولكن من الطبيعي عندما يعرض أي مشروع قانون على اللجنة ويتم التدارس بيننا وبين الحكومة بالتأكيد تكون هناك بعض الأمور التي تضاف أو التي تعدل، ربما لدي رد لكنني أطلب من الحكومة الرد بهذا الجانب بالذات وسأعيد نفس الكلام الذي قلته حيث تفضل الدكتور عبدالله وقال أن هذا القانون

له خصوصية ومصطلحاته تدرج تحت بروتوكول معين تم تحديده سابقاً، وهناك بعض الأمور التي حاولنا تغييرها لكن الحكومة أفتعتنا بأن تغييرها سيترتب عليه أمور كثيرة، فأنا أرجع وأكرر الكلام الذي تفضل به معالي الوزير بأن مشروع هذا القانون له خصوصية، وأيضاً المستشار الدكتور وائل بذل جهداً كبيراً لدرجة أن - معاليك - لآخر لحظة كان بيننا وبين سعادة المستشار نقاشاً حول هذه الأمور التي تطرح اليوم تحت القبة البرلمانية لأننا كنا متأكدين بأن الطرح الثري الذي سيطرحه الإخوة سيكون محط النقاش، وشكراً.

معالي الرئيس:

معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

لا بد أن نتفق أن هذا القانون قبل أن يأتي إلى قبة البرلمان قد مرّ بقنواته الحقيقية التي ربما طرح جزء منها بأن هل الإمارات المحلية توافقت عليه كلها أم لا، هذه المسودة قد ذهبت إلى كل الإمارات، وكل الإمارات المستشارون فيها أدلوا بأرائهم وتم الاتفاق على هذه الصيغة، ومن ثم أتى إلى قبة البرلمان والإخوان كذلك في اللجنة تدارسوه بشكل رائع وتوصلنا جميعاً إلى هذه الصيغة، الآن ربما نختلف على المعنى اللغوي لشيء أو لآخر لكن يبقى ارتباط هذا القانون بالقانون الآخر الذي يتكلم عن نفس الموضوع، ويبقى العنوان والتعريفات متشابهة أو كما رأيناها، لذلك في تقديري أن ما ورد في الاتفاقية أن كلمة التراثية تعني المرتبطة بالأجيال، لذلك وردت هنا، لذلك إذا رأى الإخوة الأعضاء أن هناك تعريفاً أكثر ديمومة وأكثر تعبيراً وأكثر ارتباطاً ولا يتطلب تغييراً في الاتفاقيات السابقة ولا في البروتوكول فنحن حقيقة منفتحين على أي تعديل، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة حمد الرحومي تفضل.

سعادة/ حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، بغض النظر عن أن القانون قد مرّ على كثير من القنوات والمسؤولين إلا أنه يبقى حق المجلس في التغيير وارد، ولكن احتراماً للتخصص الآن وصعوبة اجتهادنا نحن في أمر قد يفسر بطريقة أو بأخرى، نحن سنغير كل القانون متى ما أتى وأنت تعرف معاليك أن الاجتهاد فيه قابل بالذات في القوانين الطبيعية، الآن ربما نوعاً ما أنا أتكلم عن نفسي وأحترم إمكانياتي مقابل هذا التخصص، لذلك أرى إذا كان هذا القانون قد أشبع دراسة من اللجنة والحكومة واللجان

السابقة التي مرّ عليها والدورة التشريعية الخاصة به، وقد يكون بالفعل هو خلافي بسبب صعوبة التخصص وفهم الكلمة وماذا تعني، كذلك معاليك تأثيرها داخل القانون وإذا ما كانت هذه التأثيرات ستعكس في داخل القانون فقد يكون لذلك وقفة أطول، وإذا لم يكن لها التأثير الحقيقي داخل القانون فأعتقد أن نعمته كمواقفات، لأن التفصيل فيه الآن يفتح المجال لأن نتكلم بشكل اجتهادي، وهذا الاجتهاد ربما نستطيع عليه كلنا ولن نصل للنتيجة المرجوة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ حمد الرحومي، وللتوضيح أكثر فإن مادة التعريفات هي من المواد الهامة للغاية لأنها ترتبط بما يرد فيما بعد في كل مادة، هي توضيح لكل فقرة في كل مادة ولهذا كان الوقوف عندها والاستماع لآرائكم كلكم وهذا واجب، ثم بعد ذلك ننتقل إذا كنا سنصوت عليها، حسناً لدي طالبو الكلمة وأستاذنكم أن نختم هذه المناقشة بالدكتورة نضال الطنيجي ومرة أخرى طارق الطاير، لكن أعتقد أن سهيل نخيرة كان يطلب الكلمة تفضل أخ سهيل.

سعادة/ سهيل نخيرة العفاري:

معاليك أنا أرى أن النقاش على كلمة بالنسبة للتراثية لا تضيف شيئاً، فإذا حذفناها أو استمعنا لرأي الشباب الذي استبدلوها بالتقليدية إذا كانت موجودة باللغتين العربية أو الإنجليزية أو التراثية، هي كلمة واحدة وفي النهاية لا تضيف ولا تنقص شيئاً، القانون على نفسه وأمره بسيط وننتهي من هذه النقطة.

من ناحية أخرى أنا أؤيد كلام حمد الرحومي في موضوع أن مشروع القانون مهما تمت مناقشته خارج المجلس فإن للمجلس يبدل ويغير ولا يمنع هذا إذا كان هناك تغيير جوهري، ولكن هذه نقطة بسيطة وأرى أننا أخذنا وقتاً طويلاً، فإما أن تضاف هذه الكلمة أو تحذف ولا تغير في الأمر شيء، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، الدكتورة نضال ثم الدكتور طارق الطاير وبعدها نختم المناقشة في الموضوع، تفضلي الدكتورة.

سعادة/ د. نضال محمد الطنيجي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، في نفس نطاق ما تم مناقشته بدايةً أشكر الزملاء الأعضاء الذين تكلموا على موضوع دقة الترجمة لكن أحياناً حقيقة من لغة إلى لغة كما تفضلت معاليك وذكرت أن من الصعب أن تكون الترجمة حرفية دائماً أو أنها بذات المعنى، فإذا كنا نتكلم

عن معارف تقليدية وذكرت في النص باللغة الإنجليزية فهي موجودة أصلاً ولا نضيف لها موضوع التراثية وأرى أن ليس فيها مأخذ بأن تكون موجودة وتبقى في القانون، وتكون من جانب إعطاء مساحة أوسع إذا كانت هناك معارف نراها في لغتنا وفي هويتنا العربية تذكر في نطاق أن تكون تقليدية وتراثية بالتالي لا بأس في وجودها ولا أعتقد أن هناك خلاف وجود كلمة تقليدي وبعدها تراثي، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة سمية السويدي تفضلني.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً معالي الرئيس، الحقيقة نحن وقفنا كما قال الإخوة الأعضاء مع الحكومة وقفات عديدة وتفسيرات متكررة في التعاريف وأخذت منا حيزاً كبيراً، أنا سأذكر بشكل بسيط ورود كلمة تراثية في محلها كون أننا يمكن أن نستفيد من خلال الممارسات التراثية الموجودة مثلاً في الطب الشعبي، يمكن هذه أن تدخل في قضية جمع وحيازة الموارد التراثية، فأنا أرى وجودها في محله، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة سمية السويدي، لكن يبقى أيضاً الاستماع لأراء وملاحظات الإخوة أعضاء المجلس واجب إن شاء الله، تفضل دكتور طارق الطاير.

سعادة/ د. طارق حميد الطاير:

شكراً معالي الرئيس على سعة صدرك وعلى إعطائنا الفرصة، معالي الرئيس في بروتوكول ذكر الشعوب الأصلية فهذا يتكلم عن الأشياء التراثية، نحن الآن نتمنى من المجلس أن يبقى على المعارف والممارسات التقليدية ونحذف التراثية أو نضع المتوارثة.

كذلك معالي الرئيس ليس كل شيء نبدي فيه مداخله يعتبر متخصص، قضية المتوارثة أو التراثية ليس فيها تخصص بل فيها ترجمة دقيقة فقط، كذلك معالي الرئيس هل ارتأت اللجنة تعريف الاستيراد؟ رجل الشارع يعرف ما معنى الاستيراد وما معنى التصدير، لذلك هذه هي الملاحظة الأخيرة التي كانت لدي ولم أذكرها من قبل وهي أنني لا أرى أن يذكر هذا التعريف المستحدث في مشروع القانون، لأن الاستيراد معروف والتصدير معروف، وشكراً.

معالي الرئيس:

حسناً، تفضلني يا سمية.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

معالي الرئيس لو تأذن لي سأقرأ البند الموجود في اتفاقية التنوع البيولوجي والذي يتكلم عن التراث الثقافي في الصفحة رقم (4): "في الظروف الفريدة التي تمتلك فيها البلدان معارف تقليدية مرتبطة بالموارد الجينية التي قد تكون شفوية أو موثقة أو في أشكال أخرى مما يعكس تراثاً ثقافياً غنياً يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام"، هذا ما يتعلق بالشق التراثي.

أما الشق الثاني الذي ذكره سعادة طارق حول تعريف الاستيراد والتصدير وهما تعريفان تقليديان مرتبطان بإدخال وإخراج البضائع، ولكن في القانون قد يختلف تماماً وأحببنا أن نوضح أنها ليست بمفهومها التقليدي وإدخال وإخراج البضائع ولكنها لأنها اشتملت على مواد غير مادية مثل المعارف والابتكارات، بالتالي لهذا التعريف خصوصية تختلف عن التعريف الدارج والعام في قضية استيراد وتصدير البضائع وإدخالها وإخراجها المرتبط بأمور غير مادية أو نقدية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، حسناً أنا أقترح على المجلس أن نقف عند الكلمتين اللتين ذكرهما مروان المهيري الأولى في تعريف الابتكارات أو القيمة أو الترتيبية، اللفظ البديل الذي اقترحه مروان المهيري...

سعادة/ مروان عبيد المهيري:

التربية نستبدلها بالزراعة، تربية أو زراعة وبالتالي تكون واضحة وليست تربية فقط ونستخدم كلمة زراعة أفضل.

معالي الرئيس:

دكتورة موزة ما هو رأيك؟

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

الكلمتان صحيحتان، زراعة وتربية نفس الشيء، لكن نحن ناقشنا هذا الموضوع مع الوزارة ومع المستشار القانوني الدكتور وائل وارتأينا أن الكلمة المستخدمة حالياً في القانون التابع لدولة الإمارات هي الكلمة أو المفردة التي يفترض أن نستخدمها، وشكراً.

معالي الرئيس:

حسناً أنا أستأذنكم بالتصويت على هذه الجزئية فقط، فهل يوافق المجلس على تعريف الابتكارات كما ورد من قبل الحكومة واللجنة؟

(أغلبية - موافقة)

معالي الرئيس:

إذاً هناك موافقة على تعريف الابتكارات كما ورد من الحكومة واللجنة، الآن ننتقل إلى تعريف "الحصول على الموارد الوراثية"، وهناك كلمة "وتراثية" مقترح أن تكون "المتوارثة"، فهل يوافق المجلس على التعريف كما ورد من الحكومة واللجنة؟

(موافقة)

معالي الرئيس:

إذن هناك موافقة على التعريف كما ورد من الحكومة واللجنة. والآن هل يوافق المجلس على المادة بالكامل بالتعديلات التي تمت عليها؟

(موافقة)

معالي الرئيس:

إذن هناك موافقة على المادة بالكامل، والآن ننتقل إلى المادة الثانية، تفضلي سعادة المقررة.

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

الماد (2)

أهداف القانون

" يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

1. حماية وصون الموارد الوراثية والحد من استنزافها واستدامتها للاستفادة منها، وتنظيم الحصول عليها وتداولها من أجل المساهمة في حفظ واستدامة التنوع البيولوجي في الدولة.
2. ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات.
3. حصر وتجميع وتصنيف وتوثيق الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات.
4. تعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة الثانية؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس:

إذاً هل يوافق المجلس على المادة كما وردت من الحكومة؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (3)

نطاق السريان

" 1. تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي:

أ. الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات، التي يتم الحصول عليها أو استخدامها في الدولة أو استيرادها إليها أو تصديرها منها.

عفا معالي الرئيس ، نرغب في حذف أو إعادة صياغة هذه الجملة بحذف كلمة " إليها " وكلمة " منها " ، وهذا تم بالاتفاق مع أعضاء اللجنة .

ب. الموارد الوراثية ومشتقاتها داخل أو خارج موائلها الطبيعية.

2. يستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون ما يأتي:

أ. الموارد الوراثية البشرية.

ب. الموارد الوراثية المخصصة للاستخدام الشخصي .

ج. الموارد الوراثية التي يخضع الحصول عليها وتقاسم منافعها لإجراءات دولية خاصة

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على المادة الثالثة بالإضافة إلى الحذف الذي أشارت له سعادة المقررة سمية

السويدي ؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (4)

الحصول على الموارد الوراثية

" 1. لا يجوز لأي شخص الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع

الناشئة عن استخدامها إلا إذا كان حاصلاً على تصريح بذلك من السلطة المختصة.

2. لا يجوز لأي شخص استيراد أو تصدير الموارد الوراثية والتقايم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها إلا إذا كان حاصلًا على موافقة بذلك من الوزارة.

3. تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نوع ومدة صلاحية تصريح السلطة المختصة وموافقة الوزارة، وأي اشتراطات أخرى لازمة

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على المادة الرابعة كما عدلتها اللجنة ؟
(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذن هل يوافق المجلس على المادة كما عدلتها اللجنة ؟
(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (5)

السجل الإلكتروني

" تحتفظ الإدارة المختصة بسجل إلكتروني توثق فيه كافة الموافقات الصادرة من الوزارة والتصاريح الصادرة من السلطة المختصة التي تم منحها وفقاً لأحكام هذا القانون .
وعلى السلطات المختصة موافاة الوزارة بكافة البيانات اللازمة لذلك .
تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تنفيذ هذه المادة . "

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما عدلتها اللجنة؟ الكلمة لسعادة عائشة البيرق .
سعادة / عائشة رضا البيرق:

شكراً معالي الرئيس الموقر، لدي ملاحظة بشأن الإضافة باللون الأحمر في نهاية المادة (5) من المشروع ونصها: " تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تنفيذ هذه المادة " أرى -معالي الرئيس الموقر- أنه لا داعي لها لأن المادة (15) من المشروع تنص على أن: " يصدر عن مجلس الوزراء الموقر اللائحة التنفيذية للقانون " وبالتالي ما ورد باللون الأحمر في نهاية المادة هو من قبيل لزوم ما لا يلزم، أي تزييد في غير محله ، و شكراً .

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات أخرى على هذه المادة؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

الآن من يوافق على ما تفضلت به سعادة عائشة البيرق يتفضل برفع يده هناك أغلبية واضحة، تفضلي سعادة المقررة .

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

الحقيقة وضعنا هذه الجزئية مواكبة للمتغيرات الجديدة، وحتى يكون هناك تفسيرات تضعها اللائحة التنفيذية فيما يرتبط بقضية الربط الإلكتروني ومكوناته، لذلك وضعنا هذه الجزئية، و شكراً.

معالي الرئيس :

الحقيقة أن اللائحة وردت في مادة منفصلة، وستغطي كافة الجوانب، لذلك لا يوجد في هذه المادة ما يستدعي أن نفصل لها هذا النص، وكذلك هناك موافقة بالأغلبية من المجلس على حذف الفقرة الأخيرة وهي " تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تنفيذ هذه المادة "، فهل يوافق المجلس على المادة الخامسة مع حذف عبارة " تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تنفيذ هذه المادة " ؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (6)

توثيق المعارف والممارسات التقليدية

" تنشأ لجنة دائمة من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية للعمل على توثيق المعارف والممارسات التقليدية في الدولة.

ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها قرار من الوزير " .

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة السادسة كما وردت من الحكومة؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس:

إذن هل يوافق المجلس على المادة السادسة كما وردت من الحكومة؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (7)

جمع واستخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها

" يحظر الحصول على موارد وراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات في الدولة دون الحصول على تصريح بذلك من السلطة المختصة، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون " .

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة؟ الكلمة لسعادة مريم بن ثنية .

سعادة / مريم ماجد بن ثنية :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة هذه المادة لو عدنا للمادة رقم (4) وهي " الحصول على الموارد الوراثية " ، فقد ورد في البند رقم (1) منها ما يلي : " 1. لا يجوز لأي شخص الحصول على الموارد الوراثية والتفاسم العادل للمنافع إلا إذا كان حاصلًا على تصريح بذلك من السلطة المختصة " فما هو الاختلاف ما بين هذه المادة التي نحن بصددنا وما بين هذا البند وكذلك المادة تليها أيضا شبيهة بالبند رقم (2) اثنان من المادة رقم (4) ، فما وجه الاختلاف معالي الرئيس ؟ و شكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخت مريم ، تفضلي سعادة المقررة سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً معالي الرئيس، نحن - فعلاً - تناقشنا في هذه الجزئية مع الحكومة، وبعد مناقشات عديدة ذكروا أنه تم إفراد هذه المادة كونها مرتبطة بالمواد التجريبية التي فيها العقوبات، فتم إفراد المادة رقم (7) والمادة رقم (8) بحيث يكون لهما نص خاص حتى يكون لها نص عقابي وبذلك تكون مستقلة وأكثر وضوحاً، وشكراً .

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات أخرى على هذه المادة؟

(لم تبتد أية ملاحظات)

معالي الرئيس:

إذن هل يوافق المجلس على المادة السابعة كما وردت من الحكومة؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (8)

تصدير واستيراد الموارد الوراثية ومشتقاتها

" يحظر تصدير أو استيراد الموارد الوراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات من الدولة أو إليها دون الحصول على موافقة الوزارة، ووفقاً للضوابط

والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وعلى وجه الخصوص شروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة . "

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما عدلتها اللجنة؟ الكلمة لسعادة عائشة البيرق .

سعادة / عائشة رضا البيرق:

شكراً معالي الرئيس الموقر ، كذلك الأمر ما ورد باللون الأحمر في نهاية المادة (8) من المشروع وعلى وجه الخصوص " شروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة " ، أرى معالي الرئيس - أيضاً أنها لا داعي لها لأنها طالما وردت في اللائحة التنفيذية فهي ملزمة وناقذة، والعبارة باللون الأحمر لا تضيف شيء إلا نوع من الجملة الزائدة التي قد تشوه الصياغة القانونية، معالي الرئيس الموقر ، لا يغيب عن مدارك وعلمكم أن هناك قاعدة أساسية في الصياغة القانونية تُسمى حسب علمنا " واو الثلاثية " ، أو " واضح ، واف ، وجيز " فأبي كلمة أو جملة في مشروع القانون لا تنطبق عليها الواو الثلاثية " واضح ، واف ، وجيز " تعتبر كلمة أو جملة زائدة لا قيمة لها بكل احترام وتقدير ، شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة الأخت ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، والشكر موصول لسعادة الأخت عائشة، هذه النقطة بالذات وهي " الشروط والضوابط " القصد فيها أن هناك طبعاً التقاسم بين الوزارة والحكومة المحلية، فهناك شروط ومواصفات معينة ، والحقيقة أن هذا أحد الأبواب الذي استدعينا فيه المحليات أثناء مناقشة مشروع القانون ، فهذه المادة بالذات ترتبط بتقاسم المنافع ، ولذلك لا بد أن يكون هناك شروط وضوابط لتقاسم المنافع ، ولذلك وردت هذه لتؤكد الشروط والضوابط التي يتم من خلالها تقاسم المنافع بين الوزارة وبين الحكومات المحلية ، و شكراً .

معالي الرئيس:

تفضلني سعادة المقررة سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

أشكر سعادة عائشة البيرق، وفعلا هذه الجزئية نفس الفكرة التي تناقشنا فيها مع الحكومة ومع سعادة المستشار وتم التأكيد على ضرورة وضعها لأن وضعها يعطي إلزامية لللائحة التنفيذية بتنظيم هذا الأمر، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، الملاحظة معالي الرئيس لنفترض أننا لم نضع اللائحة التنفيذية فما الذي يدعو الوزارة لوضع التفاصيل الأخرى ؟ فالكلام الذي طرح أنه في النهاية هناك لائحة تنفيذية تصدر لا يعني أن التفاصيل الواردة في هذه المادة ستصدر إلا بعد أن نضع أن اللائحة التنفيذية ستحدد التفاصيل في هذه المادة ، والمادة التي حذفناها منها نفس الشيء معالي الرئيس ، فاللائحة التنفيذية تحدد التفاصيل لهذا الأمر ، فأى جزئية نضع فيها اللائحة التنفيذية نكون نتكلم عن تفاصيل لا توضع في القانون ، أي مجموعة تفاصيل تقوم بها الوزارة وتأخذها من خلال اللائحة التنفيذية ، لذلك أستغرب الآن ، لو ألغينا هذه الاشتراطات مثلا فما الذي سيلزم الوزارة بوضع هذه التفاصيل في اللائحة التنفيذية ؟ لذلك في كل القوانين المواد التي بها تفاصيل لا نضعها في القانون ونتركها للوزارة ولكن نشير لذلك في اللائحة التنفيذية في القانون حتى تلتزم الوزارة بوضع هذه الاشتراطات في اللائحة التنفيذية عندما تصدر ، لذلك تجد في كل قانون أربع أو خمس أو ست مواد التي تحتاج إلى تفاصيل نقول فيها " وتحال إلى اللائحة التنفيذية " والوزارة تضع التفاصيل في اللائحة التنفيذية، لكن إذا حذفناها من هذه المواد فما الذي سيلزم الوزارة لوضع هذه التفاصيل في اللائحة، وما الذي سيعطي الوزارة الصلاحية لتضع هذه التفاصيل في اللائحة؟ فعندما نضع هذه العبارة في القانون فهذا يعني ان القانون يمنح الوزارة صلاحية التفصيل في هذه النقاط في اللائحة التنفيذية، وإذا لم يكن القانون يعطيها الصلاحية - أتمنى أخذ الرأي القانوني في هذا الأمر -، فهل تستطيع الوزارة وضع هذه التفاصيل؟ لأنه إذا كانت تستطيع دون وجود هذا التحويل لها في القانون فهذا يعني أن الوزارة تستطيع أن تضع تفاصيل لأي مادة من مواد القانون في اللائحة التنفيذية وهذا غير صحيح، فصلاحياتها فقط في المواد التي يتم التحديد فيها بالإحالة في التفصيل للائحة التنفيذية، وبقية المواد تمشي بناء على القانون، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ حمد الرحومي ، للتوضيح فإن المادة (15) حددت وجوب صدور اللائحة التنفيذية وأعطت فترة زمنية لصدور هذه اللائحة التنفيذية ، فموضوع أن لا تصدر يُفترض أنه نصا غير وارد ، فصدورها وارد في القانون ومحدد بزمن ، والقانون كله حوالي (17) مادة ، واللائحة التنفيذية ستفصل في كافة المواد التي وردت ، غالبا بعض المواد لا ضرورة للتفصيل

فيها مثل الديباجة والتعريفات ، لكن التفصيل سيكون في المواد الأخرى التي تحتاج للتفصيل ، وبذلك فإن المواد التي سيتم التفصيل فيها في اللائحة ربما تكون في حدود سبعة أو ثمانية مواد التي ستتناولها اللائحة بالتفصيل ، والإشارة على وجه الخصوص لشروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة القرار في بقائها أو حذف يعود للمجلس ، ولكن في تقديري فإن اللائحة يُفترض أن تغطي كافة هذه الجوانب ، ولماذا نحيل هذه التفاصيل لللائحة لأن اللائحة فيها مرونة بحيث متى رأت الوزارة أن هناك إضافة أو تعديل ، لكن معروف كقاعدة قانونية أن اللائحة التنفيذية لا تأتي بجديد ، ولا يمكن أن تبتعد عما ورد في القانون ، فلا بد أن تكون التفاصيل التي توردها اللائحة مرتبطة بالمواد التي تحتاج إلى تفصيل في القانون ، تفضل سعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، ليس من باب الجدل وإنما من باب أنني أعتقد أنه في جميع القوانين نحن نضع هذه العبارة في المواد التي تحتاج لتفصيل بإحالة هذه التفاصيل لللائحة التنفيذية ، وأنا لا أتكلم عن صدور اللائحة الآن ، فالصدور إلزامي لها وخلال وقت محدد ، ولكن أنا أتكلم أن أي قانون بغض النظر هذا أو غيره إذا كانت تستطيع الوزارة أن تضع من نفسها في اللائحة التنفيذية تفصيل لمواد في القانون لم يتم الإشارة فيها بأنها تفصلها اللائحة التنفيذية .. لذلك أنا طلبت الإستشارة القانونية في هذا الأمر لأنني كما أعتقد إذا لم نشر في المادة بإحالة التفاصيل لللائحة التنفيذية فلا يجوز للوزارة أن تضع التفاصيل في اللائحة التنفيذية إذا لم يتم الإشارة في المادة بإحالة التفصيل فيها لللائحة التنفيذية ، هذا اعتقادي أنا ، ويا حبذا لو نستمع للرأي القانوني في هذا الشأن لأنه إذا كان بإمكان الوزارة أن تضع أي شيء في اللائحة التنفيذية دون النص عليه في القانون يكون الأمر طبيعياً لو تم حذفها ، و شكراً .

معالي الرئيس:

تفضل سعادة المستشار كارم عبداللطيف لو سمحت توضيح هذه النقطة .

الأستاذ / كارم عبداللطيف : (المستشار القانوني بالمجلس)

الحقيقة أن اللوائح التنفيذية - معالي الرئيس - توضح كيف ينفذ القانون، وبالتالي فهي تتضمن كافة الآليات التي بمقتضاها ينفذ القانون، ولكنها لا تضيف جديداً للقانون، فهي تلتزم بالقانون، وإذا كان يحتاج تفصيلاً في الإجراءات تفصلها تحديداً في الشروط الواردة في القانون تحدها، ولكنها لا تضيف جديداً على ما ورد في القانون إلا بما يستلزمه التنفيذ فقط، وشكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أنه من وجهة نظري وأعتقد وجهة نظر المقرر لأنه تم نقاش بيننا في هذا الشأن، إذا ارتأى المجلس حذفها فلا مشكلة لدينا ولكن نحن تناقشنا في مسألة أن هذه بالذات كما تفضل سعادة الأخ حمد الرحومي لها آلية حيث أنه يدخل عليها تحديث دائماً في موضوع الاستيراد والتصدير، ولكن إذا ارتأى المجلس أنها لا داعي لوجودها فلا مانع في ذلك، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة الدكتورة نضال الطنجي .

سعادة / د. نضال محمد الطنجي :

شكراً معالي الرئيس، بداية أنا أثنى على وجهة نظر سعادة الأخت عائشة البيرق في موضوع المادة الثامنة لأنني عندما أقرأها: " الحصول على موافقة الوزارة وفقاً للضوابط والإجراءات ... ثم عادت اللجنة وازدادت شروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة، فأرى أنها ليس إلا إعادة صياغة وكما ذكرت الأخت عائشة تعتبر تزييد ولم تضيف شيء فعلي للمادة .

الجزئية الأخرى التي أود إبداء وجهة نظر بشأنها بناء على طرح الزميل سعادة الأخ حمد الرحومي : نحن نفترض وكلنا ثقة أن الوزارة دائماً عندما يُترك موضوع ما في القانون لللائحة التنفيذية يكون لدى الوزارة المرونة الكافية في أن تشمل كافة الأمور التفصيلية التي لا يتم تحديدها في القانون ، وبالتالي فكلية المرونة تعني أنه في حالة كان هناك أي مستجدات أو تغيير فاللائحة بالنسبة لهم هي الوسيلة التي من خلالها يواكبون هذه المستجدات ، وبالتالي أتفق مع معالي الرئيس بالاكفاء بذكر أن اللائحة التنفيذية التي سترد في مادة لاحقة تشمل كافة الأمور التفصيلية التي نرتأي عدم ورودها في القانون ، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، أنا أكتفي لأنني صراحة ربما لم أنتبه أن الجملة موجودة ومكررة، ففي نهاية الجملة ورد " اللائحة التنفيذية لهذا القانون " فنحن الآن كأننا كررناها، فما دامت موجودة يتم حذف التكرار، فالحقيقة لم أنتبه للتكرار بسبب القراءة السريعة لها، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ حمد الرحومي، إذاً سنطرح التصويت على المادة بالتعديل الذي أشارت له سعادة عائشة البيرق، فمن يوافق على المادة بالتعديل الذي أشارت له سعادة عائشة البيرق يتفضل برفع يده ... هناك أغلبية .

إذاً فقد تمت الموافقة على المادة الثامنة مع حذف عبارة: " وعلى وجه الخصوص شروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة " ، والآن ننتقل للمادة التاسعة .

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (9)

اقتسام المنافع

" للوزارة والسلطة المختصة اقتسام المنافع مع الطرف الحاصل على المورد الوراثي والتي تنشأ من الاستخدام المباشر أو غير المباشر للموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات وفقاً للأحكام الواردة في اتفاق تقاسم المنافع " .

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما وردت من الحكومة؟ الكلمة لسعادة عدنان الحمادي .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أنا أيضاً أرسلت هذه الملاحظة وأتمنى الاستفادة من الحكومة أو الوزارة بتعديل وإضافة على اعتبار أنه يكون اقتسام المنافع بموجب عقد اتفاق بشروط متفق عليها بشكل يحقق العدالة والتوازن بين الطرفين، والمبرر مراعاة للعدالة والتوازن بين طرفي التعاقد وتقسيم هذه المنافع، وشكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو عدنان الحمادي ، بالفعل أرسل لنا أكثر من نقطة ولكن بعد تداولها ورد عليها الدكتور وائل بعد مناقشتها مع اللجنة ، ونحن نود الوصول إلى نتيجة إلى أنه كانت هذه الملاحظات مقدره ، كما أشكر الأخت عفراء أيضاً حيث كان لديها ملاحظة وتم التعديل عليها بناء على ما طرحته ، لكن النقاط التي تفضل بها سعادة العضو عدنان الحمادي جرى حوار طويل حولها وكان هناك نقاش مستفيض ، ولكن أعتقد لو يتم الرد من خلال

المستشار لأنه هو من رد على النقاط المطروحة من الأخ عدنان الحمادي ثم بعد ذلك تم تداولها من خلال اللجنة ، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكرا سعادة الأخت ناعمة الشرهان، رأى المستشار لكم كلجنة هو رأي المستشار لكم، أما هنا في المجلس فالحق للأعضاء، فإذا تطلب الأمر أن نعود لأي من المستشارين القانونيين سنعود لذلك، لكن رأيه هو رأي للجنة، تفضلي .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

فعلا - معالي الرئيس كلامك صحيح، ولكن لماذا أنا أقول المستشار لأن هناك أشياء علمية كثيرة وردت، وأعتقد أنه من حقنا أن نستفيد في الرأي، والحقيقة أود الوصول إلى نتيجة

معالي الرئيس:

هو مستشار قانوني

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

كلامك صحيح معالي الرئيس لكن لم يتم التعديل على النقاط التي وردت من سعادة العضو، وشكراً .

معالي الرئيس:

معالي الوزير، هل لديك توضيح؟ تفضل .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

نعم معالي الرئيس، إذا سمحت لي ففي حقيقة الأمر هذه المادة جاءت نصاً في التعريف، وبذلك فكأنها لم تبعد كثيرا عن التعريف نفسه، والحقيقة أن مسألة تقاسم المنافع لا أرى فيه تعديل .

معالي الرئيس:

الحقيقة أنا عندي تساؤل، مثل هذه الملاحظة التي أشار لها سعادة العضو عدنان الحمادي أتوقع أن هذا التفصيل سيأتي في اللائحة التنفيذية لأنه سيختلف التقاسم من حالة إلى حالة، فهناك أشياء فنية خالصة ربما تتناولها اللائحة في تفاصيلها وتغطيتها، أما ذكرها هنا بشكل محيد سيقيدها، أما اللائحة فتعطيهم المرونة ومع التطبيق التغير والتعديل، الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

الحقيقة أن الكلام الذي تفضل به سعادة العضو الرد كان عندنا " مراعاة العدالة والتوازن بين طرفي التعاقد بشكل واضح في تقسيم المنافع " ، وأنت تفضلت تقريبا بنفس الجزئية ، ولكن هذا كان ردنا على النقطة التي طرحت من سعادة العضو ، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة المقررة سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً معالي الرئيس، وشكراً لسعادة الأخ عدنان الحمادي ، الحقيقة هناك تعريف خاص في اتفاق تقاسم المنافع أعتقد أنه يجيب عن تساؤل سعادة الأخ عدنان ، وكذلك عنوان مشروع القانون يوضح ذلك ، وكذلك في أهداف القانون أشار البند (2) إلى هذه المسألة : " ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها " ، و شكراً .

معالي الرئيس:

الآن هل يوافق المجلس على المادة (9) كما وردت باتفاق بين الحكومة واللجنة؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (10)

إلغاء الموافقة والتصريح واتفاق تقاسم المنافع

" يجوز إلغاء الموافقة والتصريح واتفاق تقاسم المنافع في أي من الأحوال الآتية:

1. مخالفة اشتراطات الموافقة أو التصريح أو اتفاق تقاسم المنافع بحسب الأحوال.
2. تقديم بيانات أو معلومات غير صحيحة للحصول على الموافقة أو التصريح أو لتوقيع اتفاق تقاسم المنافع بحسب الأحوال.
3. أي حالات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . "

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما وردت من الحكومة ؟ تفضل سعادة الأخ عدنان الحمادي .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

شكراً معالي الرئيس، أيضاً مقترح تعديل لدقة الصياغة كالتالي : " يجوز إلغاء الموافقة والتصريح واتفاق تقاسم المنافع بدلاً من " في أي " ... نقول " في إحدى الحالات التالية :
والفقرة (أ) من المادة يكون نصها كالتالي : " أ. تكون مخالفة أي شرط من شروط الترخيص أو الموافقة أو اتفاق تقاسم المنافع " ، وإذا كان بالإمكان - أيضاً - معالي الرئيس أن نأخذ إفادة من الحكومة أو الوزارة حول هذا التعديل ، وشكراً .

معالي الرئيس:

استأذن الإخوة الأعضاء، فموضوع أن نأخذ إفادة من هنا وإفادة من هنا أرجو تركها حتى نرى سير النقاش إذا احتاج الأمر إلى ذلك إلا في الحالات الاستثنائية، فلندع المجلس والإخوة الأعضاء هم الذين يثنون على ملاحظة العضو أو يبدو نفس الملاحظة أو يؤكدوا عليها، تفضلي سعادة المقررة سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

أشكر سعادة الاخ عدنان الحمادي ، فقط أود التنويه إلى نقطة ذكرها خلال التوضيح أننا لم نذكر كلمة " ترخيص " في القانون ، كذلك أعتقد إذا حذفنا كلمة " الترخيص " التي تفضل بها سعادته فلا توجد أي فوارق موضوعية في النصين ، فجاءت مخالفة الاشتراطات بصفة الجمع ، وسعادته ذكر مخالفة أي شرط من الشروط بصفة الفرد ، فالجمع يجمع الفرد ، ولكن المفرد لا يشمل الجمع ، و شكراً .

معالي الرئيس:

والآن هل يوافق المجلس على المادة كما وردت من الحكومة؟

(موافقة)

سعادة / سمية عبدالله السويدي: (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (11)

العقوبات

" 1. لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر.

2. يعاقب بالحبس الذي لا يقل عن (6) ستة أشهر ولا يزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن (1,000,000) مليون درهم ولا تزيد عن (5,000,000) خمسة ملايين درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف حكم المادة (7) أو المادة (8) من هذا القانون.

3. يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (200,000) مائتي ألف درهم ولا تزيد على (1,000,000) مليون درهم كل من خالف حكم البند (3) من المادة (4) من هذا القانون .

4. تحكم المحكمة بمصادرة المواد موضوع الدعوى وإحالتها إلى الوزارة أو السلطة المختصة للتصرف بها وفق ما تراه مناسباً.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما وردت من الحكومة؟ الكلمة لسعادة كفاح الزعابي .

سعادة / كفاح محمد الزعابي :

السلام عليكم، في البداية أود أن أشكر اللجنة ومعالي الوزير وفريقه على المجهود الواضح في مشروع القانون .

الحقيقة أنا ملاحظتي اليتيمة والوحيدة وأنا دائماً مع تشديد العقوبة، فمع أهمية هذا القانون نحن نرى أن لا يكون هناك حبس، فأنت تعطي غرامة بمليون درهم وخمسة ملايين درهم ثم تأتي في جانب تقييد الحرية وتقول " حبس " ! فأنا أرى أن يكون " سجن " وليس حبس ، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة المقررة سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً سعادة الأخت كفاح، من شروط صحة ودستورية العقوبات أن يكون هناك تناسب ما بين الفعل والعقوبة، وعقوبة الحبس تعتبر عقوبة مشددة وليست بسيطة ، و شكراً .

معالي الرئيس:

على أي حال دائماً الفقرة الأولى في نص مواد العقوبات تقول : " لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر " ففيما لو وقعت المخالفة التي ينظر لها القاضي ويرى فيها أنها تنطبق عليها أحكام قوانين أخرى ، ويرى الحاجة إلى التشدد في العقوبة فإنه سيستخدم هذا النص بالكامل ، فالعقوبات دائماً يتم النظر لها في التشريعات والقوانين الخاصة يُنظر لها من زاوية أن الأفعال نفسها أعلى مدى في العقوبة ، وبالتالي يضع لها أعلى مدى في العقوبة وأدنى مدى في العقوبة ، ويتحرك بين الإثنين ، وأي تغيير في هذا يعني التأثير على بقية العقوبات لأنك غيرت في المدى ، وهذا يترتب عليه تغيير في بقية العقوبات الواردة ، فهناك ميزان في مثل هذا الأمر حرصاً على أن تكون العقوبات منسجمة مع المخالفات ، الكلمة لسعادة ناصر اليماحي .

سعادة / ناصر محمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة في مادة العقوبات جرت العادة أن تكون العقوبات من الأدنى إلى الأعلى ، أي من العقوبة الأقل إلى العقوبة الأعلى ، لكن في هذه المادة (11) اختلف الوضع حيث جاءت العقوبة من الأعلى إلى الأدنى ، فهل هناك معنى لهذا التغيير في النظام أم مجرد جاء الأمر سهواً ؟

معالي الرئيس:

هل الملاحظة التي تفضل بها سعادة العضو في محلها؟ تفضل سعادة المستشار وائل؟

الأستاذ/ د. وائل محمد يوسف : (المستشار القانوني بالمجلس)

عفواً معالي الرئيس، عقوبة الحبس لو ذكرت بدون تفصيلات فهي تبدأ من يوم إلى ثلاث سنوات.. عفواً والمشدد خمسة ، ولكن المقصود من نص المادة الثانية أن عقوبة الحبس لا تقل عن ستة أشهر ثم تزيد ، فهذا هو المقصود من النص ، فالنص مشدد أصلاً ولا يدع للعقوبة مجال بأقل من ستة أشهر .

معالي الرئيس :

لكن سعادة العضو أشار إلى أن نبدأ في المواد بالعقوبات الأقل ثم نصعد بالتشدد ، فهل الملاحظة صحيحة ؟ أي أنه في ترتيب مواد العقوبات نبدأ بالأقل ثم نصعد ، فهل هذا ما جرت عليه العادة في القوانين ؟

الأستاذ/ د. وائل محمد يوسف : (المستشار القانوني بالمجلس)

نعم هذا ما جرت عليه العادة وهو المطبق حالياً في مشروع القانون ، فربما يقصد سعادته استبدال البند الثالث بالثاني ، أليس كذلك ؟

معالي الرئيس :

تفضل سعادة ناصر اليماعي .

سعادة / ناصر محمد اليماعي :

اسمح لي معالي الرئيس ، فعلاً هذا ما قصدته ، فلو ذهبنا للبند (3) فهو ينص على : " يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن 200 ألف ... " ومبلغ (200) ألف درهم أقل من مليون درهم الواردة في البند (2) ، لذلك يُفترض أن يصبح البند (2) هو البند (3) والبند (3) هو البند (2) حتى يستوي التدرج في العقوبة من الأدنى للأعلى في العقوبة ، وشكراً .

الأستاذ/ د. وائل محمد يوسف : (المستشار القانوني بالمجلس)

لا مانع في ذلك يا معالي الرئيس ...

معالي الرئيس :

السؤال هو ما الذي جرت العادة عليه في مواد العقوبات ؟

الأستاذ/ د. وائل محمد يوسف : (المستشار القانوني بالمجلس)

جربنا في القوانين على ذلك وعلى ذلك، ولا يوجد ما يمنع .

معالي الرئيس :

إذاً يصبح البند (3) مكان البند (2) والبند (2) مكان البند (3) ، الكلمة لسعادة عائشة البيرق .

سعادة / عائشة رضا البيرق:

شكراً معالي الرئيس، هنا أنا عندي فقط استفسار من ناحية الشق الاجتماعي في القانون، فقد لفت نظري في العقوبات أنها خلت من عقوبة حالة العود، أي في حال تكرار المخالفة، هذا ما أردت الاستفسار عنه وهو العقوبة في حال تكرار المخالفة، و شكراً .

معالي الرئيس:

سعادة المستشار كارم، ما هو توضيح هذه النقطة في حالة العود لتكرار المخالفة ... سعادة المستشار كارم، أورد الإخوة ملاحظة بخلو مواد العقوبات من عقوبة حالة العود وتكرار المخالفة، فما هو تفسير ذلك؟ تفضل .

الأستاذ / كارم عبداللطيف : (المستشار القانوني بالمجلس)

ليس بالضرورة أن ينص مشروع القانون على عقوبة حالة العود وتكرار المخالفة، فهذه مرجعها إلى أن هل هذا العمل عمل معتاد وممكن أن يتكرر أو لا يتكرر، فمن الممكن أن يتم النص عليه في المشروع أو عدم النص عليه حسب تكرار الفعل مرة وأخرى وعدم تكراره، فالحكومة قدرت أن حالة العود هنا غير متروكة وغير واردة، وبالتالي لم ترد في مشروع القانون، و شكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة جميلة المهيري .

سعادة / جميلة أحمد المهيري :

شكراً معالي الرئيس ، فقط في رقم المادة مكتوب " اصبحت المادة (11) " ، فلا داعي لكلمة " أصبحت " لأنه لم يطرأ تغيير على تسلسل المواد ، فالتسلسل صحيح ولا داعي لكلمة " أصبحت " ، و شكراً .

معالي الرئيس:

صحيح يتم حذف كلمة " أصبحت " ، الكلمة لسعادة كفاح الزعابي .

سعادة / كفاح محمد الزعابي :

الحقيقة أنا أود التثنية على كلام سعادة عائشة البيرق، فالملاحظة قيمة وفي محلها، فالقانون خلا من العقوبة في حالة العود للمخالفة، فالمفروض أن هذا مشروع قانون جديد ويجب أن تكون مضافة فيه، فمن الذي قال إن بعض المخالفات التي يتم ارتكابها لا يمكن أن يكون فيها عود! بالعكس هذا المجال ربما يكون أكثر مجال يكون فيه عود لارتكاب نفس المخالفة، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، أنا أقول أنه بعد هذه العقوبة أعتقد أنه سيفكر مليون مرة قبل أن يرتكبها مرة أخرى، لكن إذا عاد وارتكبها فالعقوبة واضحة وسيتم معاقبته بنفس العقوبة، فلا يحتاج لأن يُدرج لها عقوبة منفصلة لوحدها كما تفضل سعادة الدكتور كارم، فإذا عاد للمخالفة ستتم معاقبته بنفس العقوبة،

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة الدكتور طارق الطاير .

سعادة / د. طارق حميد الطاير :

شكراً معالي الرئيس، أنا أثني على ما ذكرته سعادة الأخت عائشة البيرق وثنت عليه سعادة الأخت المحامية كفاح الزعابي، فيجب أن يتم ذكر العقوبة في حالة العود ، ولا تكون العقوبة متساوية مع المخالفة للمرة الأولى ، لذلك أرى أن تندارس اللجنة مع المستشارين والحكومة اقتراح عقوبة في حالة العود حتى لا ندخل أرقام وعقاب ربما لا يكون محق ، و شكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة لسعادة عائشة الملا .

سعادة / عائشة محمد سعيد الملا :

معالي الرئيس، أنا أثني على الإخوة والأخت عائشة البيرق لأنه إذا لم يتم تحديد العقوبة وتشديدها في حال العود فنحن هنا أمام فترة (12) شهر لصدور اللائحة التنفيذية بالتنظيم، ففي هذه المدة لو حصل الفعل الخاطئ وعاد لنفس الخطأ ولا توجد لائحة تنفيذية وحتى لو صدرت فيما بعد ذلك اللائحة التنفيذية سيكون هناك مجال للتجاوز ، لذلك أنا أؤكد على ملاحظة الإخوة ، وشكرا .

معالي الرئيس:

فقط للتوضيح لا يوجد علاقة بين صدور وعدم صدور اللائحة التنفيذية، فالمادة عندما يصدر القانون سيتم تطبيقه اعتباراً مما ورد في نصه، فعدم صدور اللائحة لا يعني تطبيق أو عدم تطبيق القانون، تفضل سعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، أنا أثني على إضافة مادة للعقوبة في حالة العود لنفس المخالفة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة هند العليبي .

سعادة / هند حميد العليبي :

معالي الرئيس، أود فقط التثنية على مقترح وضع عقوبة في حالة العود للمخالفة خاصة وأن العود يعتبر علامة تشديد على الجاني وهو تعبير عن عدم توبته الأخيرة عن الفعل وتماديه في الجرم متحدياً القوانين والنظام العام ، لذلك لا بد من أفراد عقوبة أخرى تكون أشد في حالة العود ، و شكراً .

معالي الرئيس :

دعونا نسمع رأي الحكومة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

نحن نرى - في حقيقة الأمر - أن العقوبة كما أشارت لها المادة مشددة ، والمدى كذلك فيها ربما يعطي القدرة على التمييز في وقت العود ، فعندما نتكلم عن غرامة من مليون إلى خمسة ملايين درهم فأنت تتكلم عن عقوبة مشددة ، الآن إذا دخلنا في حالة العود في مادة مثل المواد الوراثية ربما ندخل في تفصيل ، لذلك نرى أن العقوبة بحد ذاتها وإعادة العقوبة مرة أخرى تكفي في عدم العودة إلى نفس الفعل ، هذا ما نراه ، ولكن إذا رأى مجلسكم الموقر أن يضاف ما هو أكثر تشديدا فنحن نقبل بالرأي الآخر ، و شكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، والشكر موصول للإخوان ومناقشاتهم المثرية، ولكن أنا أقول أن هذه لا تقع في موقع الجريمة وإنما هي ممارسات أفراد، فالتشديد فيها كما تفضل معالي الوزير سوف يدخلنا في أمور أجدها أو تجدها اللجنة.. والحقيقة أنه حصل حديث مبسط وأجد أنها ليست جرائم ولا جنحة وإنما هي عبارة عن ممارسات أفراد، فلماذا التشديد؟ وشكراً .

معالي الرئيس:

أنا سأسأل سعادة المستشار كارم في قانون العقوبات بشكل عام، هل يملك القاضي في مثل هذه الحالة أن يستخدم مبدأ العود؟

الأستاذ/ كارم عبداللطيف: (المستشار القانوني بالمجلس)

القاضي لا يستخدم مبدأ العود إلا إذا نص عليه القانون. هذا رقم واحد.

ثانياً: العود هو ظرف مشدد، بمعنى إذا ارتكب الفعل مرة أخرى خلال فترة زمنية معينة فإن العقوبة تضاعف، فمثلاً خمسة ملايين درهم غرامة تصبح عشرة ملايين درهم وهكذا، لكن نظام العقوبة جعل لها درجات مختلفة أحياناً يكون بديلاً عن العود بشكل أو بآخر، وشكراً.

معالي الرئيس :

حسناً، أستاذكم بالتصويت على مبدأ الحاجة إلى إضافة فقرة تتعلق بالعود، فمن يوافق على إضافة هذه الفقرة يتفضل برفع يده؟

(أغلبية)

معالي الرئيس :

حسناً سنطلب من سعادة المستشار إضافة هذه الفقرة، تفضل سعادة المستشار الدكتور وائل.

الأستاذ/ د. وائل محمد عبدالعال: (المستشار القانوني بالمجلس)

معاليك نحن يمكن أن نستعيد الفقرات الموجودة في المشروعات الأخرى التي ناقشها المجلس، لو كان توجه المجلس الموقر أن يضاعف العقوبة في حالة العود في الفقرتين الثانية والثالثة فإنه يضاف في نهاية كل منهما عبارة "وتضاعف العقوبة في حالة العود"، هذا حسب ما يرتنيه المجلس، هل سيضاعف العقوبة في الفقرتين أم في فقرة واحدة؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

المجلس يرغب في إضافة العود والتشدد في الفقرتين، إذا كان المجلس يرغب في إضافة التشديد في الفقرتين فليرفع كل عضو يده بالموافقة؟

(أغلبية)

معالي الرئيس :

إذاً ستضاف الفقرة التي أشار لها سعادة المستشار في الفقرتين الثانية والثالثة، والآن هل يوافق المجلس على المادة (11) مع الإضافة التي أشرنا إليها في الفقرتين؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (12)

التظلم

يجوز التظلم من أي من القرارات التي تصدرها الوزارة تنفيذاً لأحكام هذا القانون خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وذلك أمام لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من الوزير، وعلى

اللجنة أن تفصل في التظلم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه إليها، ويكون القرار الصادر بشأن التظلم نهائياً.

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على المادة (12)؟ دكتور طارق الطاير تفضل.

سعادة/ د. طارق حميد الطاير:

شكراً معالي الرئيس، أنا لا أرى إضافة أن الوزير يشكل لجنة، أي نقول: "يجوز التظلم من أي من القرارات التي تصدرها الوزارة تنفيذاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثين يوم عمل" فقط، أما قضية أن نضع في مشروع القانون أن يشكل الوزير اللجنة واللجنة ترد على التظلم خلال (15) يوماً أعتقد أنه لا داعي لذلك، بل نقف عند "ترد الوزارة خلال ثلاثين يوم عمل، وشكراً.

معالي الرئيس:

سعادة المستشار الدكتور وائل تفضل.

الأستاذ/ د. وائل محمد عبدالعال: (المستشار القانوني بالمجلس)

معالي الرئيس، الفارق بين النصين، النص الذي تفضل بذكره سعادة العضو والنص المقترح من الحكومة يرتبط بالقواعد العامة في الاختصاص بنظر التظلم، القواعد العامة بالاختصاص بنظر التظلم أن التظلم يقدم إلى الجهة التي أصدرته، فلو أخذ المجلس باقتراح سعادة العضو فيقدم التظلم على حسب الجهة التي أصدرته، لو كان القرار من الوزارة سيقدم إلى الوزارة ولو كان صادراً تصريحاً سيقدم إلى السلطة المحلية، أما النص الذي اقترحتة الحكومة هو تشكيل لجنة بقرار من الوزير، وهذه اللجنة هي المختصة بالنظر في التظلم على القرار سواء كان من الوزارة أو من السلطة المحلية المختصة، المسألة تقديرية في الأساس بين الاثنين وإن كان الأوفق هو النص الذي جاء من الحكومة لأن اللجنة ستتضمن أعضاء من المحليات والاتحادية وما شابه ذلك، وشكراً.

معالي الرئيس:

سعادة حمد الرحومي تفضل.

سعادة/ حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

معاليك أنا مع النص كما جاء لأنه يعطي حيادية، بالتالي لا يشتكي الشخص عند نفس الجهة التي رفضت الطلب لذلك أرى أن يبقى النص كما هو لأن اللجنة هي لجنة مختصة بهذا الأمر وتكون مشكلة – كما تفضل سعادة المستشار – من أكثر من جهة لذلك فيها أكثر حيادية من التقدم إلى نفس الجهة، وشكراً.

معالي الرئيس:

حسناً، هل يوافق المجلس على المادة (12) كما وردت من الحكومة بالاتفاق مع اللجنة؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (13)

مأمورو الضبط القضائي

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير ورئيس السلطة المختصة صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع من مخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك في نطاق اختصاص كل منهم.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة (13)؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (14)

رسوم الحصول على الموارد الوراثية

يصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد الرسوم المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة (14)؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (15)

اللائحة التنفيذية

يصدر مجلس الوزراء- بناء على عرض الوزير- اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال اثني عشر شهراً من تاريخ نشره.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة (15)؟ ناصر اليماحي تفضل.

سعادة/ ناصر محمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس، المادة حددت اثني عشر شهراً، أعتقد سنة كاملة هي فترة طويلة يا معالي الرئيس، ولو كانت فترة ستة أشهر أعتقد أنها كافية لتنفيذ اللائحة التنفيذية، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

جرت العادة في حقيقة الأمر أن تكون المدة اللازمة للتأسيس لللائحة التنفيذية أقل من اثني عشر شهراً ولكن كما تعلمون أن هذا القانون مرتبط بالمحليات، وكذلك هذا القانون فيه العديد من التخصصية ومرتبطة بتشريعات ربما محلية الشأن لذلك نتوقع الحقيقة أن تكون الردود متأخرة شيئاً ما وأردنا أن نلتزم أمام مجلسكم الموقر بالمدة المطلوبة، لذلك ارتأينا أن مدة اثني عشر شهراً هي المدة المعقولة التي نستطيع من خلالها التواصل والتأسيس لللائحة التنفيذية، وشكراً.

معالي الرئيس:

وبالتأكيد معالي الوزير لو استطعتم الانتهاء منها قبل ذلك فستفعلون، ناعمة تفضلي.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشهران: (النائب الثاني للرئيس)

أنا أتفق تماماً مع معالي الوزير لأن هناك مواد وراثية تحتاج إلى عمل ما يسمى بالبحث في الأمور الجينية وما إلى ذلك، هذه بحاجة كما تفضل معاليه إلى وقت كبير إلى جانب أن هناك آلية عمل بين السلطات المحلية والحكومية إلى جانب أن هناك اشتراطات، إذاً هذا القانون له خصوصية في قضية أن الفترة الزمنية هذه بحاجة لها نظراً لخصوصيته، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، ربما نحن بحكم أننا دولة اتحادية عندما يكون مشروع القانون معنية فيه الحكومة الاتحادية تشريعاً وتنفيذاً فإن قدرتهم على التحكم في المدة عالية، ولكن عندما يكون القانون أو التشريع بالمشاركة في التنفيذ فإن الحاجة للوائح والتنسيق بحاجة لبعض الوقت، تفضلي سمية.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

هناك جزئية معالي الرئيس أحب أن أضيفها أن نصوص هذا القانون جاءت مقيدة اتفاقاً مع البروتوكول والمعاهدة التي أبرمت ولكن تركنا تفسيرات لللائحة التنفيذية ولذلك ستأخذ وقتاً أطول في إعدادها، وشكراً.

معالي الرئيس :

حسناً، هل يوافق المجلس على المادة (15) كما وردت؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (16)

الإلغاءات

يلغي كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على المادة (16)؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

(موافقة)

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

المادة (17)

نشر القانون والعمل به

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي من تاريخ نشره.

معالي الرئيس:

توضيح سبب الفرق وارد في فقرة التوضيح، هل هناك أية ملاحظات على المادة (17)؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

(موافقة)

معالي الرئيس:

والآن هل يوافق المجلس على مشروع القانون في مجموعه دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في

صيغتها النهائية*؟

(موافقة)

* مشروع القانون في صيغته النهائية ملحق رقم (2) بالمضبطة.

معالي الرئيس:

نثمن جهد اللجنة ورئيسها وأعضائها ومقررها على هذه الوقفة، هل تودون الحصول على استراحة لأن نفس المقرر ستتولى تلاوة تقرير اللجنة في شأن الموضوع العام؟ وإذا كنا سنكمل فسيكون للساعة الواحدة ظهراً ومن بعد ذلك تكون الاستراحة، حسناً بناءً على رغبتكم فسنكمل الجلسة. ننتقل الآن إلى البند السابع.

البند السابع : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " .

معالي الرئيس:

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الموضوع العام.

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

"معالي/ صقر غباش
الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة

للموارد السمكية والحيوانية والزراعية في الدولة

إن حماية البيئة هي مطلب أساسي لتحقيق نمو مستدام ومتوازن وشامل، لذلك تسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 في تحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء.

وعليه نرجو مناقشة موضوع سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة

للموارد السمكية والحيوانية والزراعية في الدولة ضمن المحاور التالية:-

1. تشريعات الوزارة في الحفاظ على الثروة السمكية والحيوانية والزراعية.
2. مبادرات الوزارة في تنمية واستدامة القطاع السمكي والحيواني والزراعي.
3. دور الوزارة في استشراق مستقبل القطاع السمكي والحيواني والزراعي.

مقدمو الطلب

ناعمه عبد الله سعيد الشهران

سميه عبد الله بن حارب السويدي

محمد أحمد محمد أحمد اليماحي
د. موزه محمد حمور العامري
عذراء حسن بن ركاض
أحمد حمد بوشهاب
شذى سعيد علي علي النقبلي
د. حواء الضحاك المنصوري
جميله أحمد المهيري"

معالي الرئيس:

لنتفضل سعادة سمية عبدالله السويدي – مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية بتلاوة ملخص تقرير اللجنة.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية) "ملخص التقرير"

أحال المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة الأولى من دور الانعقاد العادي الأول في الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ (14 / 11 / 2019) موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية في الدولة " إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية؛ لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدد (9) اجتماعات لدراسة الموضوع، وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة من قبل الأمانة العامة حول موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية في الدولة ".

كما اطلعت اللجنة على المعلومات الواردة من وزارة التغير المناخي والبيئة، والهيئات البيئية المحلية والبلديات والجمعيات التعاونية للصيادين والمزارعين بالإضافة إلى المعلومات الواردة من النحالين في مجال تربية النحل وإنتاج العسل.

واجتمعت اللجنة بممثلي الهيئات البيئية المحلية بتاريخ (2020/2/2) كما اجتمعت اللجنة بممثلي البلديات المحلية والجمعيات التعاونية للصيادين والجمعية التعاونية للمزارعين بتاريخ (2020/6/07)، واجتمعت كذلك مع أصحاب الخبرة من المزارعين والنحالين ومربي الثروة الحيوانية بتاريخ (2020/6/14) للتعرف على أهم التحديات التي تواجههم بشأن القطاع السمكي

والزراعي والحيواني.

واجتمعت اللجنة بممثلي وزارة التغير المناخي والبيئة بتاريخ (2020/10/6) للرد على استفسارات اللجنة بشأن الموضوع.

وانتهت اللجنة في دراستها للموضوع إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: تشريعات الوزارة في الحفاظ على الثروة السمكية والحيوانية والزراعية واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية:

- 1- استخدام بعض الصيادين طرق ومعدات للصيد محظورة قانوناً، وشيوع الصيد الجائر، مما أدى إلى تعرض بعض الأنواع المحلية من الأسماك للاستنزاف، وتناقص المخزون السمكي.
- 2- عدم التزام بعض الصيادين بالاشتراطات القانونية لمزاولة مهنة الصيد وفقاً لأحكام المادة رقم (4) من القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في الدولة وتعديلاته.
- 3- عدم التزام بعض الصيادين بالمقاييس والمعايير التي حددها القرار الوزاري رقم (471) لسنة 2016 بشأن تنظيم صيد الأسماك السطحية باستخدام الشباك بطريقة الضغوة¹.
- 4- ضعف الرقابة من قبل الجهات المختصة على قوارب النزهة للتأكد من عدم تجاوزها صيد الكميات المسموح بها بناء على أحكام اللائحة الداخلية من أحكام القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في الدولة وتعديلاته.
- 5- أهمية إنشاء مراكز ومختبرات للأبحاث في مجال القطاع الزراعي باعتبار أن ذلك يمثل أحد السبل الأساسية لتطوير الأنظمة الغذائية المستدامة.
- 6- عدم القدرة على تسويق المنتجات الزراعية المحلية للمزارعين في منافذ البيع ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة لها على الرغم أن القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1981 عمل على إنشاء المؤسسة العامة لتسويق الإنتاج الزراعي بهدف تسويق المنتجات المحلية الزراعية

1 الصيد بطريقة الضغوة هي وسيلة لصيد معظم الأسماك دون الحاجة إلى ركوب الأمواج، والولوج إلى مسافات بعيدة في عرض البحر وتعتمد الضغوة على سواعد الرجال في جر الشباك وإخراجها من البحر بعمية الأمواج، ويبلغ متوسط عدد المشاركين في عملية الصيد هذه نحو 30 رجلاً، يتعاونون معاً من خلال رمي طرف الشباك على الشاطئ وسحب الطرف الآخر إلى عرض البحر والانعطاف بها لتشكيل حلقة دائرية ضخمة أطرافها ممدودة إلى الساحل، ثم يسحب الرجال الحبال من الأطراف، فيظل السمك حبيس الشباك حتى يلتقطه الصيادون.

وحمايتها من المنافسة الخارجية.

7- عدم التطبيق الفعال للقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2013 بشأن الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها.

المحور الثاني: مبادرات الوزارة في تنمية واستدامة القطاع السمكي والحيواني والزراعي واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية:

1- ضعف برامج ومبادرات للوزارة بشأن توعية الصيادين عن القوانين والقرارات التنظيمية الخاصة بالثروة السمكية بما يضمن عدم استخدام أدوات الصيد المحظورة قانوناً.

2- ضعف التنسيق بين الوزارة والجمعيات التعاونية للصيادين ومن يمثلهم من الاتحاد التعاوني لجمعيات صيادي الأسماك.

3- محدودية المشاريع المختصة بمزارع الأحياء المائية في الدولة، فالاستزراع السمكي في الدولة لا يمثل سوى (1%2) من المنتجات البحرية في أسواق الدولة.

4- عدم وجود جهات رسمية مثل (الجمعيات التعاونية الزراعية) على مستوى الإمارات المحلية تمثل المزارعين أمام الجهات المختصة لشرح أوضاعهم واحتياجاتهم والمشاكل التي يواجهونها وتقديم المستلزمات الزراعية.

5- غياب برامج تدريب وإرشاد المزارعين حول طرق الزراعة الحديثة بشأن المحافظة على المياه وطرق التخلص من المياه المالحة بعد الري.

6- منافسة العسل المستورد للعسل المحلي نظراً لضعف الدعم المقدم للنحالين وعدم تسويق منتجاتهم وعدم استغلال الأشجار المحلية لتربية النحل.

7- محدودية برامج وخطط الوزارة بشأن دعم مربي الثروة الحيوانية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف والخدمات البيطرية.

المحور الثالث: دور الوزارة في استشراف مستقبل القطاع السمكي والحيواني والزراعي واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية:

1- تواضع مخرجات برنامج تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة في ظل انخفاض الاستثمار والإنفاق في البحوث العلمية والدراسات الزراعية لدعم تكنولوجيا الغذاء الأمر الذي سيسهم في انخفاض كفاءة وتنافسية الإنتاج الوطني من الأغذية.

2- أهمية تطوير تشريعات قطاع الاستزراع السمكي، وتطوير البنية التحتية لتقليل

الاعتماد على استيراد المنتجات السمكية من الخارج.

3- أهمية قيام الوزارة بتطبيق أهم الممارسات العالمية بشأن الوسائل الحديثة لتربية الحيوانات المنتجة واستخدام التقنيات المتطورة الخاصة برقمنة إدارة الثروة الحيوانية.
وبناء على الاستنتاجات السابقة توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية: -

أولاً: القطاع السمكي

1. التطبيق الفعال للقانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في الدولة بما يحقق الآتي:
 - أ الحد من الممارسات السلبية بشأن ممارسة مهنة الصيد وفقاً للاشتراطات والإجراءات التنظيمية التي نص عليها القانون.
 - ب الحصول على التراخيص اللازمة لقوارب الصيد وفقاً للاشتراطات والضوابط التي حددها القانون.
 - ج الرقابة والتفتيش على قوارب النزهة للتأكد من عدم اصطيادها كميات كبيرة من الأسماك تتجاوز الكمية المسموح بها.
2. التطبيق الفعال للجزاءات الإدارية لمخالفتي القرار الوزاري رقم (18) لسنة 2012 حول عدم الالتزام بالقرارات التنظيمية الخاصة بالثروة السمكية بما يضمن عدم استخدام أدوات الصيد المحظورة قانوناً، وإعداد حملات توعوية لتوعية الصيادين بالتشريعات المنظمة لعملية صيد الأسماك بما يحقق الحفاظ على الثروات السمكية.
3. وضع مبادرات تحفيزية لدعم مشاريع استزراع الأحياء المائية، وإنشاء شراكات مع القطاع الخاص لتطوير أساليب استزراع الأحياء المائية المستدامة والقيام بمشاريع مشتركة لتطوير وزيادة الأنواع المحلية من الأسماك المعرضة للاستغلال المفرط.
4. إعداد برنامج دعم شامل لجمعيات الصيادين على مستوى الإمارات المحلية وبما يضمن توفير احتياجاتهم الأساسية وتسويق الأسماك بأسعار جيدة.
5. زيادة عدد الاجتماعات التنسيقية بين الوزارة والجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك والقيام بزيارات ميدانية لمواقع تجمعات الصيادين للتعرف على التحديات والصعوبات في مهنة الصيد.

ثانياً: القطاع الزراعي

1. وضع التشريعات المتعلقة بأنماط الزراعة الحديثة واستخدام الممارسات المستدامة والوسائل

- التكنولوجية لإنتاج غذاء صحي وسليم ضمن الأوليات التشريعية لتحقيق رؤية الإمارات الاستراتيجية في الخمسين عاما المقبلة.
2. مراجعة دور المؤسسة العامة لتسويق الإنتاج الزراعي وتقييمها بما يحقق تقديم أوجه الدعم اللازمة للمزارعين وإمدادهم بالأسمدة والبذور والمبيدات، والاستشارة الزراعية وكذلك إعادة النظر في القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1981 بشأن "المؤسسة العامة لتسويق الإنتاج الزراعي" في ضوء مراجعة وتقييم دور المؤسسة العامة لتسويق الإنتاج الزراعي.
3. إنشاء جمعيات تعاونية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية على مستوى الإمارات المحلية لدعم وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية، وتشجيعهم على الاستمرار بمهنة الزراعة وتربية الحيوانات.
4. إنشاء جمعية خاصة للنحالين الإماراتيين لتقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي والهام وتسويق منتجات العسل الإماراتي وتعزيز قدرته التنافسية.
5. زيادة الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير العلمي في مجال القطاع الزراعي وذلك من خلال:
- أ. إنشاء مراكز ومختبرات للأبحاث في هذا المجال.
- ب. إنشاء برامج شراكة مع مراكز الأبحاث الدولية ذات الصلة.
- ج. إنشاء إدارة للأبحاث والدراسات العلمية في الهيكل التنظيمي للوزارة بما يسهم في تحقيق رؤية الإمارات 2071.
6. إعداد أنظمة وأدلة إرشادية حول أنماط الزراعة الحديثة والتوعية المستدامة للمزارعين للحفاظ على الموارد المائية.
7. إعداد مبادرات للتنسيق والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص التي تمتلك منافذ بيع مباشرة للجمهور بغرض عرض وبيع المنتجات المحلية للمزارعين المواطنين ودعمهم بما يكفل منافستهم بأسعار المنتجات المستوردة.
8. تشديد إجراءات الرقابة على تداول مبيدات مكافحة الآفات الزراعية وضمان استخدامها وفق أحكام التشريعات لضمان صحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة، وإعداد أدلة إرشادية بهذا الشأن.
- ثالثا: القطاع الحيواني**
1. تحديث القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2013 بشأن الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها على أن يتضمن الآتي:

- أ. تنظيم شراء الأعلاف من المراكز المرخصة.
 - ب. التخلص السليم والأمن من الأعلاف التالفة والأدوية البيطرية والمبيدات منتهية الصلاحية.
 - ج. تنظيم حجر الحيوانات الجديدة مدة زمنية كافية قبل دمجها مع القطيع.
 - د. التخلص من الحيوانات النافقة بطريقة آمنة.
 - هـ. تجنب الذبح خارج المسالخ الرسمية.
2. تشديد إجراءات الرقابة والتفتيش على مزاولة مهنة الطب البيطري والمنشآت الطبية بما يضمن استيفاء التراخيص اللازمة وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن مزاولة مهنة الطب البيطري.
3. توفير الدعم اللازم لمربي الثروة الحيوانية من خلال توفير خدمات طبية بيطرية وإرشادية لهم بأساليب علمية حديثة، وإمكانات فنية وتقنية عالية لتربية المواشي، وتوفير الأعلاف بأسعار رمزية لضمان تعزيز إنتاجية وجودة المنتجات الحيوانية وسلامة الغذاء.

رابعاً: استشراف مستقبل القطاع السمكي والزراعي والحيواني

1. إعداد استراتيجية مستقبلية للقطاعات الزراعية والسمكية والحيوانية وإجراء التجارب التطبيقية للتقنيات الحديثة وتطويرها بما يتناسب مع الظروف البيئية للدولة بهدف رفع القدرة الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج وضمان سلامة الغذاء.
2. إعداد برامج شراكة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتشجيع البحوث العلمية في الجامعات والكليات الحكومية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف الدولة وضمان الأمن الغذائي المستدام.
3. إعداد مشروعات وطنية مبتكرة لتطبيق برامج الشراكة بين الوزارة ووزارة الأمن الغذائي وبما يضمن تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

معالي الرئيس:

هل هناك أية ملاحظات على تقرير * اللجنة؟ سعادة الأخ حمد الرحومي تفضل.

سعادة/ حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، بدايةً أبارك لمعالي الوزير أن يكون في هذه الوزارة المهمة معاليك وأنقل شكر وامتنان صيادي الدولة للسماح بصيد أسماك الشعري والصافي بعد فترة الحظر التي امتدت لفترة أربع سنوات والنتائج الإيجابية التي انتهى لها هذا الأمر.

* تقرير اللجنة كاملاً في شأن الموضوع العام ملحق رقم (3) بالمضبطة.

بدايةً معاليك أشكر اللجنة ورئيسها ومقررها على التقرير الوافي والشامل والذي يحتوي على الكثير من المعلومات الوافية المفيدة للتحضير للجلسة، وأنا متأكد أنه تم بذل جهود كبيرة جداً في إعداده بشكل متنوع ومتشكّل الاختصاصات.

معالي الرئيس نناقش اليوم وزارة أنا أعتبرها من أهم الوزارات بحكم تنوعها واختصاصها وارتباطها بالأمن الغذائي خصوصاً في هذا الوقت الذي أصبح فيه موضوع الأمن الغذائي هاجساً للعالم، أهمية موضوعنا معالي الرئيس اليوم تأتي من ارتباط الأحداث العالمية في موضوع الأمن الغذائي، كذلك معالي الرئيس أهمية موضوعنا كوننا سنناقش ما الذي يمكن أن يحدث في حالة الإغلاق الكلي في العالم والاعتماد الكلي على الداخل، لذلك سنناقش اليوم المصادر المحلية للأمن الغذائي في الداخل وكيف نحمي وندعم مصادرها، مصادر هذا الغذاء وهي تتمركز في الصيادين والمزارعين ومربو الماشية والنحالين وكذلك مصادر المياه، وهذه كلها معاليك موجودة لدى الوزارة المهمة هذه وثقل هذه الوزارة في أهمية عملها واختصاصها، هذه الوزارة معاليك مهمة ومع وجود معالي الدكتور فطرحنا اليوم سيكون عبارة عن عصف ذهني، أفكار واقتراحات وتوصيات نتمنى بكل جدية أن يستفاد منها ودراستها وتطبيق ما يمكن تطبيقه، لذلك كلنا أمل في هذه الجلسة معالي الرئيس أن نكون إضافة لمعالي الوزير ووزارته وتوضيح الخطوط العريضة لهذا الموضوع المهم وإن شاء الله نخرج بنتائج مميزة وعصف ذهني وتوصيات إن شاء الله تكون قابلة للتطبيق، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ حمد الرحومي، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على تقرير اللجنة؟
(لم تبد أية ملاحظات أخرى)

معالي الرئيس:

إذاً نبدأ باب المناقشة والبداية لأعضاء اللجنة مقدمي الطلب، ناعمة الشرهان تفضلي.

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

بدايةً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الوزير على جهوده السابقة حقيقة والعمل الميداني يشهد لك طال عمرك وبصماتك تشهد لك في السنوات السابقة، وطبعاً نحن متأملين بوجودك كما تفضل سعادة العضو حمد الرحومي في أنك في المكان المناسب وإن شاء الله مستقبلاً وأنا متأكدة ووثيقة تماماً من قدرتك على تغيير الكثير وستحمل الأجندة المستقبلية الكثير من الأمور الاستشرافية إن شاء الله والتي نستبشر بها بوجودك طال عمرك، والشكر الوافي والجزيل لممثلي الحكومة الذين أبلوا بلاءً حسناً حقيقة في المناقشة وشكري لأعضاء اللجنة، شكراً لسعادة الأخت سمية ما شاء الله

ما قصرتي.

بدايةً طبعاً يتزامن عرض هذا الموضوع في وقت استثنائي ومهم جداً، وقت وضع العالم كله أمام تحديات عظيمة وكبيرة ألا وهو جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأسره، وتغيرت فيها جميع الأولويات سواء كانت داخل أو خارج الدولة، وأثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على أن تقف وقفة من خلال القيادة الرشيدة التي فاجأتنا - ولم تفاجئنا - ولكن التي أكدت على أن الإمارات قادرة على أن تقف وتتصدى، حديث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد والشيخ محمد بن زايد في قضية توفير الغذاء الذي كان هاجساً في يوم وليلة أصبح بوجود هذه الجائحة أكدوا للجميع أن دولة الإمارات دولة سباقه ونموذج أمثل في كل شيء، إذاً اليوم بعد التحدي الأخير أصبح الأمن الغذائي أولوية هامة لأي دولة من الدول، اليوم نحن نناقش الأمن الغذائي من منطلق الحفاظ على هذه الثروة السمكية التي تعتبر ثروة وحرفة لأجداد دولة الإمارات العربية المتحدة.

معالي الرئيس، هناك أربعين ألف مزرعة منتجة للمواطنين، عندما وجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بالاهتمام بقطاع - والذي اعتبره أنا قطاع حيوي وهام والجميع يعتبره مصدر أساسي - الزراعة، اليوم حقيقة أبناء هذه الدولة مرتبطين بأرضهم أصلاً وبنيت هذه الدولة قبل قيام الاتحاد على ما يسمى بالصيد والزراعة، إذاً نحن متفقين على هذا وهو إرث، اليوم لدينا في دولة الإمارات العربية المتحدة أربعين ألف مزرعة منتجة للمواطنين ذات جودة عالية، وأعتقد أن معاليه كانت له زيارة لإمارة من الإمارات وأكد على هذا الشيء إذا كانت معلوماتي صحيحة، وحتى أنني سمعت كلماته بأنه تفاجأ - وهو لم يتفاجأ لأنه ابن المنطقة - لكنه رأى على الطبيعة جودة المحصول المنتج، ولكن الجميع يعلم أن جودة المحصول في دولة الإمارات يقابله كثير من التكلفة سواء كانت بالأسمدة أو بالبيوت البلاستيكية أو بالبيوت المغطاة، بالتالي نحن نقف عند تحدي كبير للقطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

طبعاً هذه مقدمة للكلام الذي تحدثت عنه، نحن من خلال نقاشنا اليوم معاليك نرغب في الكثير ولكن سنختصر الكثير في بعض النقاط ونتعشم من معالي الوزير الذي رأيناه وعاشرناه وتجاوزنا معه في كثير من الأمور وكانت له وقفات، اليوم هذا القطاع هو قطاع حيوي وهام.

أولاً: ما هي خطط وبرامج الوزارة بشأن دعم المنتج الزراعي المحلي؟

ثانياً: ما هي برامج ودعم المستلزمات الزراعية مثل الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية والاستشارات الزراعية ومعدات الحراثة والبيوت البلاستيكية؟

ثالثاً: أسباب عدم التوسع في إنشاء الجمعيات الزراعية تخدم القطاع الزراعي وأنت شخصياً مقتنع

بدور الجمعيات؟

رابعاً: ما هي التحديات التي تواجهكم بشأن التنسيق والشراكة مع الشركات الخاصة ومنافذ البيع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الزراعية المحلية؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة ناعمة الشرهان، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً سعادة الأخت ناعمة وأشكركم إخواني أعضاء هذه اللجنة، بلاشك أن الجهد الكبير الذي بذل من الفريق المشكل لهذه السياسة أوضح لنا جميعاً أن هناك عبئاً كبيراً بحاجة لأن نؤسس له وأن نذهب له، ولكن دعوني قليلاً أن أوضح شيئاً ربما الجميع يعلمه وهذا في أول اجتماع عندما طلب مني عرض سياسة الوزارة على صاحب السمو الشيخ محمد وصاحب السمو الشيخ منصور، ربما فوجئ زملائي بأن عبدالله اليوم يتكلم عن الزراعة والثروة السمكية بالرغم من أن الوزارة تتكلم عن البيئة والتغير المناخي، أنا أقول دائماً أن أهلنا يستحقون أن نقف معهم قليلاً، الآن مع الزراعة طلبت الحقيقة من أصحاب السمو أن أعطى الفترة الأولى للتركيز على منتجاتنا المحلية سواء كانت زراعية أو ثروة سمكية أو حتى مما يصدر إلينا من خارج الإمارات، ما طرح من أن لو أغلقت علينا المنافذ، كم يمكن أن نوفر من مزارعنا الأربعة ألف الموجودة وصيادينا؟ في حقيقة الأمر الرقم متواضع جداً، نحن لا نتكلم عن أكثر من 10%، لذلك من المهم جداً أن نبدأ بالتركيز على ثروتنا المحلية، ولكن دائماً المزارعين والصيادين وأهلنا ينظرون إلى أن الحكومة ستسعفنا بكذا وكذا، اليوم مع الزراعة نحن نواجه تحدي أكبر من قصة هل هذه المزرعة تستطيع أن تنتج أم لا، اليوم نحن نواجه مشكلة الطقس وصعوبته وصعوبة الزراعة في جو مثل هذا، كذلك نواجه إشكالية أننا دمجت كل شيء وقلنا أن هذا المزارع يستطيع أن يسوق ويبيع ويكد من وراء الزراعة لكن الواضح أنه لا يستطيع، كذلك الحال بالنسبة لإخواننا في البحر والصيادين، ما ينتجه البحر أو منتجنا المحلي محدود جداً مقارنة بما يأتي، هل ليس لدينا صيادين كافين أو أن المنتج هذا بدأ يقل من البحر أم أن الطلب عليه زاد؟ لذلك وضعنا ربما استراتيجيات من ضمنها بشكل أقل من ثلاثة أشهر داخلياً في الوزارة، حيث بدأنا نتكلم حول أن نجعل هذا الصياد أو هذا المزارع فقط مزارع، ربما أعود قليلاً لسعادة ناعمة أنا في الحقيقة مع فريق عملي هنا تقريباً كل خميس نذهب إلى زيارة ميدانية إما إلى مزرعة أو لمنتج حيواني أو لإخواننا الصيادين في مكان ما، وربما زرنا معظم الصيادين والمنتجين لثروتنا السمكية أو الثروة الغذائية، ما فعلناه الآن قلنا أننا سوف نجعل هذا الصياد أو هذا المزارع عبارة عن مزارع فقط، ويترك قضية

تسويق المنتج ويترك قضية بيع المنتج، ابتدأنا بتوقيع اتفاقيات مع شركات للقيام بهذا العمل، بمعنى أن اليوم اتفاقية سوف يتم توقيعها إن شاء الله خلال الأسبوع القادم مع إحدى الشركات التي تنتمي إلى كارفور ولكنها شركة متخصصة بإسعاف أهلنا ومزارعنا بشراء المنتج من مزارعهم ، لدينا كذلك شركة قائمة ونتحاور معها الآن حول نفس الموضوع بأن نوقع معها اتفاقية وهي شركة " سولار " في أبوظبي التي أثبتت قدرتها على الذهاب لأبعد من أن تجعل هذا المزارع يبئلي بزراعته ، أوقفني أحد المزارعين في الساحل الشرقي كان يزرع " باذنجان " ، وأنا شديد لا أبكي الحقيقة ولكن هذا الرجل قال أنا زرعت " باذنجان " ونزلته للسوق ، وعندما ذهبت لأرى السعر وجدت أنه يبيعه بخمسة أضعاف في حين أنهم قالوا لي أن هذا المنتج إذا أردت البيع بخمسة فاضرت للرميه في الزباله ، بمعنى أن المزارع مسكين زرع وتعب ولكنه لم يعرف كيف يسوق ويبيع المنتج الزراعي ، لذلك هذه الشركات الآن سوق تقوم بهذا الدور ، فلا نستطيع أن نجعل المزارع هو الذي يسوق ويبيع وينتج ويركض خلف مزرعته ، ولكن لا بد أن ننظر كذلك إلى الخلف قليلا ، فغالبيه مزارعنا وهي (40) ألف مزرعة هي للهواية ، فمعظم هذه المزارع هي لأسر تستطيع أن تزرع وتستخدم وتوزع وربما لا يضيف هذا إلى أمننا الغذائي شيء ، لذلك نحن الآن نعمل مع فرقنا وكذلك نريد أن نوحدها هذا الأمر على مستوى الإمارات ، فبالأمس كنا مع إخواننا في دائرة الزراعة في أبوظبي وأردنا الإطلاع على سياستهم في هذا المجال لأنهم يعملون الآن على سياسة مهمة ، فقلنا دعونا ندعم بشكل عام أولئك الذين يساهمون في الأمن الغذائي ، فمن يزرع لنفسه فهذا يتحمل تكلفة مزرعته ، ونحن على اتفاق في هذا الأمر ، فاليوم هناك عدد كبير من مزارعنا بدأنا التواصل معهم ، ولدينا هذا الكم من المعلومات الي سوف يستفيد منها هذه الشركات لتسويق هذه المنتجات .

والهدف مع هذه الشركات هو محلي ، ونحن كذلك ننظر إلى قصة مختلفة ، فنحن لا نريد أن نغلق أسواقنا ، وإن أردنا لا نستطيع لأن الإمارات سوق مفتوح ونتكلم عن السياسة المفتوحة ولكننا ننظر إلى المنتج المحلي ذو الجودة العالية ، لذلك نحن اليوم في نقاش مع إخواننا في الأمانة في مجلس الوزراء على ربما قرار من مجلس الوزراء يجعلنا قادرين على الاستفادة من هذه المنتجات بأن نسوقها خارج الإمارات كزراعة ، وكذلك نستطيع أن ندخل شركات خاصة بحيث نستطيع إسعافنا في قضية تسويق المنتج بحيث تصبح لدينا التكلفة العادلة لهذا المزارع الذي ضاع المنتج الخاص به واضطر لرميه في الزباله ، فهذه الشركة ملزمة بتوفير كل ما يتطلبه هذا المنتج من وسائل تبريد ومن نقل وتثقيف ، ودورنا نحن الحقيقة الآن أصبح ربما خلال الثلاث شهور الماضية استباقي ، بمعنى أن المزارع قبل أن يذهب إليه الآفة هناك أحد المختصين يذهب إلى

المزرعة ليرى إذا كان هناك آفات زراعية وإخبار صاحب المزرعة بنوع الدواء المطلوب لهذه الآفة .

لذلك فقد بدأنا ربما بخطى ليست بالسرعة المطلوبة ولكن الأساس هو أن نبدأ ، وما ينطبق على الزراعة أردنا أن نجعله ينطبق كذلك على المنتج الحيواني ، فالיום من ضمن الأشياء التي نوقشت في الاجتماع الأول مع أصحاب السمو أنه ... أقول لصاحب السمو أن الخروف اليوم بألف درهم وأذكر أنه كان بـ (500) درهم ، وهذا لأننا منعنا لأسباب ما كثير من الاستيراد من كثير من الدول لأسباب ربما شيء منها حللناها ، وأصبح اليوم مثلا لدينا في موضوع الأغنام كنا نمنع الأغنام التي تأتينا من الجزر ، والجزر ربما معظم المواطنين يرون أنها قريبة من المحلي ، اليوم أصبح عندنا منتج يباع في الأسواق من هذه الأغنام بعد أن يتم الفحص عليها هنا وهناك ، نعم هناك عقبات في الجانب الآخر من بحر الخليج ولكنها تُحل ، الآن أعتقد أنه خلال الستة أشهر الماضية استطعنا أن نوفر ما يكفي لأن يخفض سعر الأغنام ربما أكثر من 30% ، فالיום تجد هذه الماعز بسعر (400) أو (350) درهم في حين كنا نتكلم عن سعر (500) ولا تجدها وذلك لأننا فتحنا السوق ، اليوم سيكون عندنا بعد أن ننتهي من الحوار بشأن قرار المجلس سوف نستطيع الذهاب إلى إفريقيا الجنوبية، وكنت أقول لزملائي أنني مرعوب وأخشى أن ينتهي الأمر بأن لا يأكل أهلنا اللحم إلا في الشهر مرة أو كل أسبوعين مرة ! فهل معقول أن نمنع ونصبح كبني إسرائيل ونمنع على أنفسنا شيء مفتوح ، نعم هناك معوقات وربما حجر صحي والكثير من الأشياء التي ألزمتنا بها المستورد ولكن الآن بصدور هذا القرار سوف تصبح الأمور أفضل ، وكنت أقول لهم اليوم إذا أردت الشراء هل يجب أذهب للفحص ؟ اليوم هناك شركات تقوم بهذه المهام من فحص وغير ذلك وأنت تعتمد على هذا الفحص ، ولديك متطلبات تريدها في هذا الخروف أو الأغنام ، فتضعها وتقول للذي يفحص هذه الحيوانات أن يقوم بأخذها للفحص وأريد شهادة منك بأنها خالية من مرض كذا ومرض كذا ، وتستطيع أن تعمل حجر كذلك خارج الدولة وتحجر على ما يمكن أن يُحجر في خارج الإمارات ومن ثم تحضره .

أنا على يقين أن خطواتنا تحتاج إلى وقت وإلى دعم منكم ودعم من إخواننا الصيادين والمزارعين، ولكن أنا على يقين أننا بدأنا بطيئة قليلا ولكن نعرف أهدافنا وما الذي نريد الوصول إليه ، وربما متى نريد أن نصل هذا هو الذي نحتاج فيه الدعم من الجميع لأن اليوم المسعى الأهم هو الأمن الغذائي ، وأن تجد مضطر لأن ... أحد في يوم تُصعق أنه سيصل أو لا يصل الإمارات وتضطر بأن تجده في يوم من الأيام في السوبرماركت ، لذلك هذه الخطى نعم تحتاج إلى وقت

ولكن أنا أعتقد أنه في وزارة التغير المناخي والبيئة يوجد عناصر قادرة على تحقيق هذه الأهداف، كذلك هناك تفاهم غير مسبوق بين المحليات وبيننا في النظر إلى توفير الغذاء الآمن وتوفير هذا الأمن الغذائي لكل دولة الإمارات ، الآن بدأنا بخطى ربما معقدة قليلاً وتواجه الكثير من التحديات، ولكننا بدأنا بالعمل على توحيد الفحص ، بمعنى أنه اليوم لا يفيدنا أن نفحص ما يدخل من ميناء خليفة وأتشدد عليه كل التشددات والفحص الذي يأتي من ميناء عبدالله ممكن أن يدخل شيء غير مقبول ، فبمجرد أن يدخل أصبح مقبول في الدولة ، لذلك اليوم ستصبح كافة المختبرات الموجودة في الدولة تخضع لمواصفات محددة تحددها حكومة الإمارات وما الذي نريد أن ندخله وما هي المواصفات المطلوبة في الفحص في هذه المختبرات ، نريد أن نرقى إلى عالمية الأشياء لأن هناك وعداً قطعتة على نفسي أنه خلال سنتين يكون منتجنا معروف خارج الدولة ، وأتكلم هنا عن أوروبا .

التحديات : ربما هناك شيء من الصعوبة ولكن بما رأيته من دعم سواء من زملائي في حكومة الإمارات أو من زملائي في الحكومات المحلية الكل هنا قابل بأن نذهب بعيداً بمنتجنا المحلي ، الآن ما طرح حول التحديات بالنسبة للقطاع السمكي ، نعم هناك ضئيل وربما محدود ولكن هذا أعتقد ليس له علاقة فقط بقلة الصيادين ، ودعوني أعطيكم بعض الأرقام ، وأنا أعرف أن سعادة الأخت ناعمة وبقية الإخوة الأعضاء لهم ملاحظة على الإنتاج ، وربما أن إخواننا الصيادين ينظرون إلى أن قوارب النزهة تنافسهم ، وأن المنتج الذي يأتي من خارج الدولة ينافسهم ، هذا صحيح ولكن اليوم منتجنا المحلي محدود ، ودعوني أذكر لكم قصة ، فقد ورد أنه ممنوع على كل الإمارات أن تصدر ترخيص لسفن " الجودرة " للسفينة والصيد ، فلماذا لا نصدر ؟ فهذا رجل صياد يريد الذهاب للصيد فلماذا نمنعه فقالوا أن هناك إشكالية وهي أن هناك عدد كبير من الصيادين مسجل والذين ينزلون البحر عدد محدود ، وهذا كلام صحيح ، فعملت نفس القصة التي عملناها في تجربة سابقة، فقد أتينا في مكان ووجدنا فيه (40) ألف طلب وقلنا لنلغي كل الطلبات ولنفتح باب التقديم من جديد، فالمحتاج سيأتي ليسجل وغير المحتاج لن يأتي ، فوجدنا أن العدد المسجل وهو (40) ألف وصلت إلى أقل من (25) ألف طلب لأن هناك البعض اكتفى ، فقلت لهم دعونا نقف بأن لا نصدر ولا نحول لأنه حصل هناك بيع وشراء في الجول ، فمثلاً صياد في عجمان لديه رخصة ولا يذهب للصيد فيبيعها لصياد آخر ، وحسبما وصلني أن بعض الرخص وصلت إلى (70) ألف درهم و (80) ألف درهم ، ولكن هذه رخصة أعطتها لك الحكومة إما أن تصيد بها أو تنتهي مدتها ، لذلك أوقفنا كل هذه الأمور والآن بدأنا بإدخال البيانات من البداية

بحيث أن من يرغب بممارسة هذه المهنة نحن لا مانع لدينا بالوقوف معه ودعمه بكل ما يمكننا أن ندعمه به ، ولكن في نفس الوقت مطلوب منه أن يكون صياد فعلي ويمارس المهنة ، وبالنسبة لما يذكرونه أن قوارب النزهة تنافسهم فقد بدأنا التواصل مع الحكومات المحلية في هذا الشأن لأن به الكثير من الجانب المحلي ، فقد كتبنا لكافة الجهات بأنه سوف يكون هناك نظاماً محدداً لقارب النزهة وليس كل واحد لديه قارب نزهة يذهب للصيد به كما يريد ويبيع منتجه للمطاعم ، هذا في الحقيقة سوف يتوقف ولن يكون موجوداً لأنه سيحدد بالكم والمتابعة ، ونحن نسعى للذهاب بعيداً في هذه المواضيع ، وصحيح أنه ورد في التقرير محدودية الاستزراع للأسمك ، وهذا بالفعل صحيح وربما كذلك محدودية الأشخاص الذين لديهم مزارع سمكية ، في حقيقة الأمر نحن نعمل حالياً على تشجيع الاستزراع ، وسوف يكون قريباً هناك مزرعتين تضاف إلى المزارع الموجودة وبعضها متخصصة بأنواع محددة من الأسماك ، ففي عجمان مثلاً يتكلمون فقط عن الهامور .

بعد أن ننتهي من مركز الشيخ خليفة سوف يصبح لدينا مركزاً بحثياً للأصابع بحيث نستطيع أن نمد فيها ، وقد جاءني أحد الإخوة وذكر أنه حصل معه إشكالية حيث أحضر من تايلاند أو غيرها أصابع سمك لأن لديه مزرعة ويزرع فيها سمك " السيكل " ولكن لا يعرف أين يذهب به لأن المزرعة التي لديه تتطلب أن يكون عمره أكبر من ذلك أو حجمه أكبر من المطلوب ، وقلت له فالك طيب رغم أن هناك مخاطرة ولكن دعنا نضعها لك في مكان عندنا وحددناها ، ولكن الجزء الكبير منها نفق لأنه ليس محلها ولا مكانها الطبيعي ، ولكن هذه تجارة والقرار للشخص نفسه وهناك جزء منها يتم استزراعه ، وهناك مزارع قادمة في الطريق ، فنحن نشجع على ذلك ونعمل كذلك على استحداث مواقع لنوع من أنواع الاستزراع في سواحل دولة الإمارات سواء هنا أو في الساحل الشرقي ، فلدينا خطى تسيير لأهداف محددة وهي بطيئة نوعاً ما ولكن التقرير أوضح كثيراً منها ، وإذا كان هناك شيء ليضاف أقول أنه بالأمس القريب - الحقيقة - اتفقنا مع إحدى الشركات بأن نجعل ... اليوم من المؤسف أن أبناءنا لا يتجهون لهذه المهنة كزراعة ، واليوم خصصنا مواقع محددة سواء في دبا أو في الحمراية أو حتى في دبي بحيث ننشئ مزارع حديثة وندرب فيها أبناءنا باتفاقات مع مجموعة من الشباب ، وقريباً ربما سوف نعلن عن قصة ربما ترقى بأن تكون من الأهداف التي نسعى لها جميعاً بأن نصبح جزء من دعم أبناءنا في التوجه للقطاع الخاص في توفير الغذاء وفي الأمن الغذائي .

الحقيقة ربما بعجالة قدمت هذا العرض وأعلم أن هناك الكثير من التساؤلات ولكن أتمنى أن أكون قدمت ملخصاً عما نسعى إلى تحقيقه خلال على الأقل السنتين القادمتين ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة ناعمة الشرهان أنت لديك - أيضا - مداخلتين ، لكن كلما اختصرتم في الوقت توفرون على أنفسكم ، تفضلي .

سعادة/ ناعمة عبدالله الشرهان: (النائب الثاني للرئيس)

أشكر معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، وحديثك جميل ولا يُمل ، ولكن أعتقد أن الأخوة مركزين على أسئلة ، فكل سؤال نحتاج منك التعقيب عليه ، طبعاً نحن متأكدين - ما شاء الله عليك - عندك استباقية ، وبالرغم من الفترة القصيرة التي قضيتها في هذا المجال إلا أن الكثير من الأمور التي تشهد أنك - ما شاء الله - تسعى ، وأنت شخص ميداني ويشار لك بالبنان في هذا الشيء دون مجاملة ، وسؤالي أنا كان ينصب حول الزراعة ، ونحن نتحدث بلسان المزارعين ، ومعاليك ذكرت ما كنت أود قوله في أنه اليوم عندما تكون سلة " القرنبيط " بحجم كذا وتباع بعشرة دراهم في ظل الإغراق ، وعندما يكون المحصول أو المنتج المحلي الموجود أجود وهناك أربعة أشهر فقط للمواطن إذن فالمواطن اليوم له الأحقية في التسويق ، وأعتقد أن معاليك اليوم وجدت الآلية بأنه لا يستطيع أن يزرع ويسوق في نفس الوقت ، إذن فالآلية موجودة عند معاليك ولك الاستباقية ، ونتمنى أن يتم ضمان حقوق المزارعين ، وندعوهم إلى بدل أن تكون المزارع ترفيحية أن يكون هناك منتج محلي ، وفعلاً اليوم المنتج المحلي يتصدر السوق ، وأقول لك أن المنتج المحلي اليوم يتصدر السوق لكن مشكلتنا في الإغراق من الدول المجاورة ، وأنا اتحدث اليوم بلسان المزارعين لأنه عندما عرض الموضوع بأنه سيناقش تحت القبة البرلمانية جاءتنا الكثير من الملاحظات وحتى أنهم عصبوا علينا بحكم أننا ممثلين للشعب ، وبالعكس اليوم معاليك عندك الآلية.

السؤال الثاني : معالي الرئيس ، الإخوة والأخوات ، معالي الوزير ، اليوم الأمن الغذائي كما تفضلت معاليك ، واليوم الكل يعلم أننا أمام تحدٍ كبير جداً ، وقد حققنا في عام 2019 - الحمد لله - قفزة نوعية في تحقيق الأمن الغذائي ، ولكن - للأسف - بدأ هذا الشيء يتراجع عندما صارت هناك دراسة في الاستراتيجية الخاصة بالتنافسية ، فوجدنا أن الأمور بدأت تتراجع ، ونحن اليوم مقبلين على تحدٍ كبير جداً معاليك تفضلت به والعالم كله يعرفه ، والعالم عرف الإمارات من خلال جائحة كورونا عندما أصبحت أسواقنا فيها كل الأشياء التي نريدها ولم يحصل عندنا أي نوع من الخلل في هذا الأمر ، ولكن اليوم نحن نتحدث كما تفضلتم أن الجائحة لا زالت موجودة ولا ندري ما هو المستقبل ، وقد يكون المستقبل مبهم بالنسبة للجميع .

اليوم - معاليك - قضية أن نصل إلى قفزة نوعية في الأمن الغذائي في عام 2019 ثم نتراجع فهذا يحتاج إلى وقفات منا ، ومعاليك شخص من النوع الذي لا تفوتك هذه الأمور ، فما هي الخطط والبرامج التي قمتم بها لتحقيق مبادرات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي خاصة فيما يتعلق بالبحث والتطوير في مجال الغذاء وتطوير برنامج يُعنى باستزراع الأحياء المائية والتي أصبحت من الأولويات وتتنافس الدول عليها ، وما هي التحديات التي تواجهكم في هذا الشأن ؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة ناعمة الشرهان ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً سعادة العضوة ، دعونا نتكلم عن عام 2019 ، ولكن لنقارنه بعام 2020 ، في عام 2019 - الحقيقة - كان الإيراد للإنتاج الزراعي يفوق الـ (80) مليون درهم ، تقريبا (85) أو (86) مليون درهم ، وفي عام 2020 استعظنا أن نقفز به إلى (124) مليون درهم ، هذا في منافذ البيع فقط ونتكلم هنا عن كارفور وجمعية الاتحاد واللؤلؤ ، غير الجمعيات الأخرى ، هذا في عز الجائحة ، الآن عندما تخطط لا تستطيع أن تخطط لفترات بسيطة ، مراجعة الخطط كل شهرين أو ثلاثة أشهر هذا طبيعي ، ولكن أهدافنا في الحقيقة هي للخمس سنوات القادمة ، واليوم الجائحة بينت لنا أماكن القصور ، وهذا أعتقد أنه أمر جيد أن نمر بهذه التجارب لأننا عرفنا ما هو الموجود عندنا وما هي إمكانيات مزارعنا ، وصيادينا ، ومن هو الذي يزرع المنتج للأمن الغذائي ومن الذي يزرع كجزء من الـ (40) ألف ، لذلك خططنا في الزراعة واضحة تماما بأن يصبح المزارع فقط مزارع وليس له علاقة بالأمر الأخرى من تسويق وغير ذلك .

بالنسبة للثروة السمكية كذلك نفس الأمر ، نحن نشجع كل ما يمكن أن يأتي سواء كان أسماك أو قشريات ، وكذلك نقف سداً أحيانا ضد الرؤى قصيرة المدى مثل الصيد الجائر ، فمن المهم أن ننمي هذه الثروة ونجعلها قادرة ، فنحن نخطط لما هي الأوقات التي من الممكن أن نمنع أي نوع من الأسماك ، فالיום اعتقد هناك خطط بعيدة المدى وهناك مراجعات كل ثلاثة أشهر مع الإخوة لهذه الخطط واضحة المعالم ، وأعدكم أنه في النقاش الآخر مع المجلس ربما نعطيكم محصلة عام 2020 وخططنا الجديدة سواء كان ذلك في الثروة السمكية أو الزراعة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تفضلي سعادة ناعمة الشرهان بالتعقيب الأخير .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

هل هذا التعقيب الأخير معالي الرئيس لي ؟ لأن لدي سؤال ثالث .
التعقيب الأخير ، بالعكس أنا أشكر معالي الوزير بعد كلامه الذي تفضل به ، ونحن مؤمنين أن خطواته سريعة في هذا الموضوع .

الرقابة على شركات بيع المبيدات الحشرية : معالي الرئيس ، اليوم أصبحت المبيدات الحشرية ربما تكون الأداة القاتلة لأسرة كاملة ، وسمعنا وربما سمعتم جميعكم أن مبيدات قضت على أسر في كذا إمارة ، ولكن نحن نقول أن هذا دور الوزارة للإستفادة منه ، والحقيقة أن العنصر البشري عندما عنصر مهم جداً ، فاليوم عندما تتضرر أسرة بهذا الشكل من المبيدات الحشرية فهذه مصيبة، لذلك نحن نقول أن هذه المبيدات - معالي الرئيس ، معالي الوزير - التي تُرش داخل البيوت أو داخل المزارع هل جاءت وفق أنظمة معينة ، وهل جاءت وفق اشتراطات معينة ؟ وهل تم نشر الوعي والثقافة بخطورة هذه المبيدات ؟ وهل يتم إخلاء المكان قبل رشها ؟ ولا زال هناك الكثير من الحوادث التي تحدث بسبب المبيدات ، وربما حتى إذا لم تقتل الشخص أن تؤثر عليهم بالحساسية والربو ، وكل هذا بسبب المبيدات الحشرية التي أقول أنه ربما هناك خلل في تقنيها ، وهناك شيء - معالي الرئيس - عندما يكون الشخص الذي يرش المبيدات لديه مواصفات معينة ولكنه يلقي بالمهمة إلى شخص آخر ، وهذا الشخص الآخر غير مؤهل للتعامل مع هذه المبيدات ، فيأتي ويرش بشكل عشوائي من الممكن أن تؤدي بحياة الكثير من الناس ، وسؤالي في هذا الشأن هو : ما مدى قيام الوزارة بالرقابة على أصحاب الشركات المتخصصة برش وبيع المبيدات الحشرية والزراعية، وما هي الجهود التنسيقية بينكم وبين البلديات المحلية المختصة أنتم كوزارة ولها المظلة الكبرى التي تندرج تحتها كافة الآليات ؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معالي الرئيس ، سعادة العضوة ، بلا شك أن العمل مع إخواننا في بلديات الدولة يسير على قدم وساق ، والتنسيق قائم معهم ، ولكن حتى نحق الحق القوانين والتشريعات بالنسبة للمبيدات واضحة ، وربما نكون عند السقف الأعلى في التشديد على هذه الأمور ، وأنا أطلب من الإخوة في بعض الأشياء التقليل بعض الشيء من هذا التشديد لأننا - كذلك - نحتاج لأن نجعل من الإمارات سوق قادر على أن يصنع نفسه بدل الاستمرار في الاستيراد ، ولكن الأساس هو الجهة المحلية ،

فقبل شهرين أو بالضبط ستة أسابيع كتبنا للإخوان في كافة البلديات بأن نجعل القوانين الضابطة لأدوات الرش سواء كان في المزارع أو في المساكن ، الآن المساكن هذه ربما قصة محلية ، ولكن بالنسبة للمزارع نحن نتداخل معهم قليلا ، لذلك قريبا سوف نصل إلى حل ، ففي الستة اشهر الماضية بدأنا بتثديد الزيارات الميدانية والبلاغات للنائب العام عن المخالفين سواء كان بالنسبة للمتبعيات أو بالنسبة لما يرد إلى الأسواق من خلال زيارات ميدانية لتلك المزارع وإبلاغ الجهات المحلية عنها، الأكيد أن الجميع هنا الآن مع ما تم طرحه ولكن نحتاج لأن ننظم كما قلت في العرض الأول أنه لا بد أن نوحّد الإجراءات والمواصفة والفحص ، اليوم اذا استطعنا توحيد الفحص من خلال نظام موحد في الدولة ، وهذا ما نسعى له أن تكون كافة المختبرات الموجودة في البلديات مربوطة بجهاز واحد، والحقيقة تعود الأمور إلى وزارة البيئة إذا ما أرادت إحدى الشركات تصدير منتجها فإنهم يحتاجون منا إلى شهادة ، وقد أوقفنا هذه الشهادات حتى نجد أن الجميع يأتي ، فربما أن القصة التي حصلت في سلطنة عمان وحصل حولها كلام جعلتنا ننتبه حيث أننا لا نريد أن يبقى أية متبعيات في منتجنا الزراعي ، لذلك فالיום وجود مختبر يربط كافة البلديات قادر على مراقبة كافة الفحوصات أو العينات ربما يعطينا القدرة على القيام بدورنا الرقابي بالذات في هذا الجانب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، نستأذن المجلس في رفع الجلسة للإستراحة لمدة ساعة نعود بعدها لإستكمال النقاش في الموضوع ، حيث ستكون البداية في الكلمة بعد الاستراحة لسعادة سمية السويدي .

(رفعت الجلسة للإستراحة حيث كانت الساعة 13:04 بعد الظهر)

(عادت الجلسة للإنعقاد حيث كانت الساعة 14:13 بعد الظهر)

معالي الرئيس:

بسم الله ونستكمل جلستنا الآن والكلمة الآن لسعادة سمية عبدالله السويدي، تفضلي.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً معالي الرئيس وأجدد الترحيب بمعالي الوزير الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي والفريق المرافق له. معالي الرئيس، قطاع العسل والنحل هو قطاع حيوي وهام ويعتبر رافد من روافد الأمن الغذائي وأحد جوانب التنمية الزراعية المستدامة باعتباره منتج غذائي ودوائي، ويساهم كذلك في دعم السياحة البيئية فقد بلغ عدد النحالين المواطنين (300) نحال وعدد النحالين غير المواطنين ألف نحال.

سؤالي لمعالي الوزير: ما هي جهود الوزارة في تطوير قطاع تربية النحل وإنتاج العسل وفي دعم النحالين المواطنين في الدولة؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة سمية وأنا أعتقد أن سؤالك جاء بتوقيت مناسب للتحلية بعد وجبة الغداء، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك، الوزارة في حقيقة الأمر في طور تطوير قاعدة بيانات للنحالين سواء كانوا أفراد أم شركات، كذلك ضمن الخدمات الالكترونية التي تقدمها الوزارة تم تطوير خدمة الكترونية لاستيراد النحل وفق اشتراطات ربما مبسطة، الهدف من ذلك حقيقة هو رفع مستوى جودة المنتج والقدرة على تسويقه، بجانب هذا الحقيقة هناك مجموعة من الورش التي أقمناها للنحالين بحيث نقدم لهم أي دعم ممكن، من الجميل أن هناك شركات قائمة اليوم ربما معظم المنتج المحلي الذي نجده في الأسواق والجمعيات هو منتج من هذه الشركات وبالتأكيد إدارة البيئة لها دور في تطوير هذا المنتج، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة سمية هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

نعم شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير على ما تفضل به، ومن خلال الدراسة والبحث في الحقيقة هناك الكثير من المشاريع والمبادرات الاستثمارية لجهات محلية وشركات تجارية وممارسات متميزة في إنتاج العسل وتربية النحل ولكن نأمل أن يكون للوزارة دور كبير ودور أبرز في الاهتمام بهذا القطاع الحيوي، معالي الرئيس من خلال لقائنا بالنحالين تعرفنا على الكثير من الصعوبات والتحديات التي يواجهونها في قطاع النحل والعسل من خلال سواء في تربيته أو إنتاجه أو تسويقه، أنا لدي بعض التحديات أستعرضها سريعاً ولن أطيل بها، من أهم التحديات وأبرزها هو منافسة العسل المستورد للعسل المحلي بالرغم من ارتفاع جودة المحلي ووجود العسل المغشوش في الدولة.

ثانياً: غياب التشريعات والقوانين التي تنظم قطاع العسل في الدولة أسوة بالقطاعات الأخرى حيث لوحظ أن هناك الكثير ممن يمارسون مهنة إنتاج العسل بدون تراخيص أو تصاريح رسمية صادرة من الجهة الحكومية وفق ضوابط واشتراطات.

ثالثاً: كذلك عدم وجود جمعية رسمية للنحالين تمثلهم أمام الجهات المختصة لتحديد احتياجاتهم.
رابعاً: كذلك عدم الاستغلال الأمثل للنباتات المحلية سواء كانت السدر أو الغاف أو السمر والغابات والمحميات الطبيعية لدعم وتربية خلايا النحل حيث بلغ عدد خلايا النحل البري إلى 5000 خلية بالمقابل أن هناك 40 ألف خلية مستأنسة.
خامساً: كذلك غياب الدراسات والبحوث المتخصصة في قطاع العسل المحلي لإبراز قيمة العسل الإماراتي وتطور سلالات النحل القادرة على التكيف مع مختلف الظروف المناخية.
سادساً: محدودية المعارض والمهرجانات المحلية لإبراز العسل وتسويقه وتعزيز قدرته التسويقية.
سابعاً: تأثر المناحل بالتلوث البيئي خاصة في فترات رش المبيدات على المحاصيل الزراعية،
وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي (وزير التغير المناخي والبيئة)

بلاشك أن التحديات التي طرحتها سعادة العضوة هي تحديات تواجهها الصناعات بالمجمل ومن ضمنها صناعة العسل ولكن كمواصفات نحن اليوم نعمل على مواصفة محددة للعسل وعلى ضوءها سيتم العمل على تحديد أنواعه وكيفية عرضه، ولكن يبقى للنحالين دور في تسويق منتجاتهم وفي كيفية رفع نوعية منتجاتهم والأکید أن قدرتهم على التواصل مع الجهات المعنية بتشكيل جمعيات لهم من خلال القنوات التي تؤسس الجمعيات مثل وزارة الاقتصاد أو الإمارات المحلية لتجعلهم قادرين على الوصول إلى مواجهة هذه التحديات، ونحن نسعى في مواجهة هذه التحديات أو بعضها وكذلك وضع مواصفات لنوعية العسل المنتج، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، لا يجب أن نكثر من التراخي بل يجب أن نتجه لما أشار إليه معالي الوزير وهو ضبط الجودة، تفضلي سمية بالتعقيب الأخير.

سعادة/ سمية عبدالله السويدي: (مقررة لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

شكراً معالي الرئيس، سأدخل في السؤال الثاني حتى لا أطيل عليكم، سلامة الغذاء هو أحد الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمنظومة الأمن الغذائي، والدولة تعتمد بشكل كبير على استيراد منتجاتها الزراعية والسلمكية والحيوانية من خلال الاستيراد من الخارج بنسبة 90%، وهناك فعلاً جهود كثيرة

ومتنوعة لتشجيع وتطوير الإنتاج المحلي وتحقيق الإنتاج المستدام في الدولة، وحقيقة ما تفضلت به معاليك في مستهل حديثك عن تشجيعك للإنتاج المحلي حقيقة يثلج الصدر ومدعاة للتفاؤل ولكن يعتبر الاستيراد هو مفتاح الأمن الغذائي ويعتبر ضرورة ملحة لتلبية احتياجات المستهلكين مع تنويع مصادر الاستيراد لمواجهة أي أزمات أو تحديات.

سؤالي لمعالي الوزير: ما هي خططكم لتطوير الإجراءات والضوابط الرقابية في استيراد المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية وضمان تحقيق أعلى معايير السلامة خاصة وأننا نعيش في أزمة صحية عالمية وهناك خوف كبير من تفشي الأوبئة والأمراض مما يستدعي تشديد الرقابة وإعادة النظر في كثير من الخطط والإجراءات وإدارة المخاطر والأزمات؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة سمية السويدي، إذا أذنتم لي في ملاحظة بسيطة حتى لا تتحول العملية إلى نمط ساري وهو المخاطبة للمنصة، فليست المخاطبة بين العضو والحكومة إنما عادة تكون للمنصة، فالمخاطبة توجه للمنصة وبالتالي تحيله للحكومة حتى لا يصبح الأمر عادة ويكون الحوار فيما بينكما وأنا أتفرج، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك، لو أعرف أن الأسئلة ستعود لي من البداية لما قلت مقدمة ابن خلدون، اليوم نحن كما أشرت سابقاً أننا نسعى لتوحيد المواصفات وتوحيد جودة سواء المنتج المحلي أو المنتج الوارد إلينا من خارج الدولة من خلال تمكين مختبرات سواء داخل الإمارات أو خارجها لتحقيق الهدف المرجو ألا وهو مراقبة جودة المنتج المحلي ومراقبة جودة المنتج المستورد من الخارج، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة محمد أحمد اليماحي تفضل.

سعادة/ محمد أحمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير، معالي الرئيس أي مشروع لا يقاس بحجم الإنتاج بل يقاس بالفائدة من هذا الإنتاج وموضوع تسويق الصيادين وتحكم الجنسيات الآسيوية في هذا الأمر واضح للجميع، فهم يسيطرون على التسويق والتصدير والبيع ويتم احتكار الصياد لبيع الأسماك بأسعار زهيدة ثم يقومون باقتسام الصيد ورفع الأسعار على المستهلك للحصول على مبالغ كبيرة مقابل ما تم شراؤه من أسماك بمبالغ زهيدة من الصيادين.

معالي الرئيس، الوزارة تراقب المخزون وتراقب الصيادين وأفعالهم ولكنها للأسف لا تراقب ولا تتدخل في أهم جزء من رحلة الصيد وهو التسويق، الذي يعتبر أساس نجاح أي مشروع، لذلك الضرر كبير على الصيادين بسبب تحكم وسيطرة مجموعة معينة على تسويق الأسماك مما يسبب خسارة للصيادين بنسبة كبيرة من دخلهم بسبب هذه الممارسات، فكلما قل سعر الأسماك - معالي الرئيس - يجبر الصيادين على زيادة كمية الصيد لتغطية المصاريف التشغيلية وبذلك يكون الضرر على الصياد وعلى المخزون والمستفيد هم المجموعة المحتكرة للتسويق، فأين دور الوزارة في دعم الصياد والمحافظة على المخزون من خلال الأفكار المبتكرة لدعم وتسويق أسماك الصيادين؟ لأن أي مشروع يعتبر فاشلاً إذا قيس بكمية الصيد، بل المشروع الناجح يقاس بالعائد من هذا الصيد.

كذلك أبغي أن أعرف معالي الرئيس عن دور الوزارة في إشراك الصيادين في الخطط التطويرية للوزارة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ محمد اليماحي، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك، الآن الوزارة تقوم بدورها في قصة دعم الصياد بما له علاقة بالصيد، اليوم قضايا المحركات وقضايا نوعية الأسماك وقضايا تحديد نوعية الأسماك المطلوبة ولكن السوق يحدده السوق، أنا لا أستطيع في وزارة البيئة أن أحكم سوق البيع الآن، ما أشرت إليه سابقاً بخصوص الزراعة سوف ينطبق نفس المفهوم بالنسبة لصيد الأسماك، النموذج الذي رأيناه وأشرت له سابقاً في إمارة رأس الخيمة هو نموذج رائع حيث يمكن الصياد من الاستفادة من صيده ويمكن الدولة كذلك من الاستفادة من هذا المنتج، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، هل لديك تعقيب ثاني يا سعادة محمد اليماحي؟ تفضل.

سعادة/ محمد أحمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس ولكن لا بد أن تكون هناك آلية للسيطرة على الوضع لكي يتمكن الصيادين من الاستفادة بشكل أفضل من هذا الوضع.

معالي الرئيس، لا يخفى علينا أن دولتنا هي دولة التطور والبحث العلمي والابتكار، ونحن يومياً نطلع على دعم البحث والتطور في جميع المجالات ولكننا للأسف من خلال الأرقام صدمنا أن المخصص في مجال البحث والتطور في القطاع الزراعي يبلغ (0.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019،

وهذه النسبة معالي الرئيس تعتبر نسبة متدنية جداً خصوصاً إذا علمنا أن النسبة تبلغ (3.25%) على البحوث الزراعية في الدول المتقدمة.

معالي الرئيس، ما هي أسباب انخفاض نسبة البحث خصوصاً أن الدولة تشجع الأبحاث بشكل عام وبالأخص بما يهتم بالأمن الغذائي، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك، أشرت سابقاً بأن هناك العديد من الاتفاقيات التي وقعت والتي في طور التوقيع مع مراكز الأبحاث هنا ومراكز للأبحاث خارج دولة الإمارات، لدينا اتفاقيات مع (إكبا) للزراعة المحلية، ولدينا اتفاقيات مع (الفاو) ووجودهم في دولة الإمارات، وكذلك مجموعة من الدراسات يعملون عليها مع حكومة أبوظبي حول تكلفة المنتج كما أشاروا لي بالأمس، لذلك العديد من الدراسات بالأمس القريب – الحقيقة – اتفقنا مع إحدى الجامعات المرموقة بالإمارات على المنتج الزراعي، لذلك أنا في تقديري أن الأمور تسير بشكل جيد وإن شاء الله خلال سنتين سنشهد تطوراً ملحوظاً في هذه التحديات، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الرئيس، تعقيب أخير لديك يا أخ محمد، تفضل.

سعادة/ محمد ناصر اليمامي:

أتمنى أن يكون ذلك في القريب العاجل وشكراً.

معالي الرئيس:

الكلمة الآن للدكتورة موزة العامري تفضلي دكتورة.

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

شكراً معالي الرئيس، كما تعلمون أهمية الثروة الحيوانية في الدولة وهذه الأهمية وضحت خلال الجائحة التي تمر بالعالم، والثروة الحيوانية مهمة جداً بالنسبة لنا حيث أنها تشكل عنصراً حساساً بالنسبة للأمن الغذائي والاقتصادي، وتشكل حالياً الإبل (450) ألف رأس، والغنم والماعز (5) ملايين رأس، هذا يعني أن لدينا الحمد لله احتياطي للدولة، هذه تعتبر إرث إماراتي جداً جميل والشيخ زايد "الله يرحمه" كان مهتماً جداً بهذه الثروة الحيوانية وكانت جهود كبيرة من الوزارة، طبعاً الجهود المبذولة حالياً

من الوزارة مقدره وواضحة في المحافظة على صحة الثروة الحيوانية المستوردة والمنتج المحلي، ونعرف أن هناك أمراض مشتركة بين الإنسان والحيوان، سؤالي هو: ما هي جهود الوزارة بشأن الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية والبائية؟ هل هناك برامج توعية لمربي الماشية حالياً؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً يا دكتورة، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً لسعادتك، بالتأكيد هناك قوانين ولوائح وتشريعات منظمة للثروة الحيوانية وصحتها والأمراض المعدية لهذه الثروة، نحن الحقيقة نتقدم على الكثير من الدول بالتقنين لهذه الأوبئة، لذلك هناك جهود كبيرة مبذولة في هذا الجانب، دعيني ربما شيء جيد أن يضاف لهذا الأمر، تفزع أحياناً أنك لا تجد أساسيات في الثروة الحيوانية، الآن نحن الحقيقة استطعنا أن نرقم تقريباً نصف ثروتنا الحيوانية في الإمارات في شمال الوطن، في إمارة أبوظبي تم ترقيم كل الثروة الحيوانية، فماذا يعني هذا الترقيم؟ هذا الترقيم بالنسبة لنا نحن مفيد لأننا نعرف العدد والأمراض التي تمر والتي عالجانها وما الذي نفق ولماذا نفقت، ولكن ربما ما نضيفه قريباً ألا وهو نوع هذه الماشية، لأن أهاليها ماذا يفعلون؟ يرسلون السائق ليشتري الذبيحة، هذا السائق ربما يطلب الماشية ويعطيه البائع ذبيحة معينة ويقول له هذا النوع الفلاني، ويأخذ السائق الذبيحة ليذبحها في المسلخ ويأكلونها، الآن بعد الترقيم إن شاء الله سيكون هناك رمز، هذا الرمز يعني أن هذا المنتج القادم من هذا البلد يكون له رمز أصفر معين، والذي يأتي من بلد آخر سيكون له رمز آخر، وبعد أن ننتهي من الترقيم سيكون هناك استهداف لنوعية الماشية التي تباع في السوق، ولكن بالنسبة للأمراض أعتقد أننا نتجاوز كثير من الدول في تشريعاتنا وقوانيننا الموجودة اليوم، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة موزة العامري هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي.

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

شكراً معالي الرئيس، طبعاً معالي الوزير تكلم عن الترقيم ونحن نسميه "ترخيص" في أبوظبي، لدينا مشكلة وهناك معايير تفتيش على العزب والمزارع المحلية التي تتم فيها تربية المواشي ونحن في البلاد نقول أننا نرقم الماشية ولكن في الخارج لا يرقمونها ونحن لا نعرف إذا رقموا هذه الماشية ولديها رمز لإدخالها الحدود، ما هي الآليات

للتفتيش على المنافذ الحدودية إذا أدخلوها من بعض الدول المجاورة وهل فيها أمراض؟ نحن لا نعرف الأمراض لأن بالتأكيد ليس لديها قواعد بيانات، معاليه تكلم عن قاعدة البيانات ونحن لدينا هذا والترقيم هو قاعدة البيانات، كل ماشية لدينا اسمها واسم راعيها والأمراض التي فيها وتلقيحاتها، هل هذا صحيح أم مخطئة؟ أنا لا أدري إذا كان الأعضاء يتفوقون في الترخيص لأن هذا ما فهمته، أريد أن أفهم هل لدينا آليات تبادل معلومات في الإنتاج المحلي بين - مثلاً - أبوظبي ودبي والشارقة والعالم ومجتمع الخليج؟ مثلاً لدينا أمراض جاءتنا سنة 2014 مثل (البروسولوسنز) وقد جاءتنا من إحدى الدول لأنه ليس لدينا في الإمارات هذا المرض، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً دكتورة، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

بلاشك أن الأمراض جانبين، الجانب الأول معني بما يرد إلينا من خارج الإمارات، من خارج الإمارات لا تشلون هم، فالمكان مراقب بأطباء بيطريين وبمعاجن ولا شيء يدخل بدون أن نعرفه، ولكن الخوف من الموجود لدينا، لذلك قمنا بالترخيص والترقيم، فاليوم الدابة والماشية مثل الأدمي، الانفلونزا تأتينا من الداخل ولا تأتي من الخارج، اليوم التطعيمات التي نجريها للمواشي وزيارات الأطباء البيطريين للمزارع الحيوانية هذه كلها قلت من البروسيلا أو الأمراض الأخرى، لكن تبقى هذه الأمراض هي أمراض موسمية وتصيب مثل هذه الحيوانات ولذلك موجود في كل مقصب طبيب بيطري يفحص هذه الذبيحة إذا كانت سليمة أم لا، لذلك من خارج الإمارات سعادتك لا تحمليهم لأن هناك رقابة فعالة على كل منافذ دولة الإمارات دون استثناء، وهناك محاجر في كل مكان ربما تأتينا منه هذه الدابة، في داخل الإمارات فعلاً نحن سباقين في قصة متابعة المواشي والأمراض ولكن تبقى هذه الأمراض محدودة وقليلة ولكنها موجودة، وهناك مخطط في قادم الأيام أن تنتهي أو تقل نسبتها بشكل ملحوظ، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، دكتورة موزة هل لديك تعقيب أخير؟ تفضلي.

سعادة/ د. موزة محمد العامري:

تعقيب واحد معاليك، في شهر 8 سنة 2020 تكون فريق عمل من جامعة الإمارات -

وطبعاً المرجع هو جامعة الإمارات - من كلية الزراعة بالتعاون مع هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، ووحدة علم الأوبئة في جامعة اسكتلندا الريفية وأعدوا خطة عمل للأمراض الوبائية بين الإنسان والحيوان، هذا كان أول بحث أقيم في دولة الإمارات وأول تعاون بين جامعة الإمارات وهيئة أبوظبي للسلامة الغذائية والحيوانية وبين الجامعة الأجنبية، فلا أدري هل هذه الأبحاث تكون الوزارة على علم بها؟ هل هناك تواصل بين الباحثين في الجامعة الوطنية والمرجع لنا؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الدكتورة موزة، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

باختصار نعم، كل البيانات التي يمكن أن تكون في إمارة ما وبالذات عندما نتكلم عن هيئة الزراعة في إمارة أبوظبي متوفرة لدينا وهناك لجنة عليا لهذا العمل تضم البلديات وترأسها وزارة التغير المناخي والبيئة، لذلك كل الدراسات سواء الدراسات التي نعمل عليها مع جامعات أخرى متوفرة لدينا، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لعذراء حسن.

سعادة/ عذراء حسن بن ركاض:

شكراً معالي الرئيس، على الرغم من أن الدولة تولي قطاع الزراعة وتربية الحيوانات أهمية كبيرة للحفاظ على المنتج المحلي وتحسينه وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن ارتفاع أسعار الأعلاف تمثل العائق الأول أمام مربّي الثروة الحيوانية بالإضافة إلى غياب الرقابة على سوق الأعلاف سواء من ناحية الأسعار أو من ناحية الأوزان، وعليه أتساءل: ما هي خطة الوزارة بشأن إنتاج الأعلاف الحيوانية بجودة عالية وبتكلفة أقل للحفاظ على المنتجات المحلية؟ وما هي جهود التنسيق بينكم وبين البلديات للرقابة على منافذ بيع الأعلاف الحيوانية والتأكد من جودتها وتكلفتها؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة عذراء، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

معاليك بلاشك أن الأعلاف تأتي إلى أصحاب وملاك الحيوانات مدعومة من الحكومة وهناك رقابة حقيقية على الأقل على المواد التي يتم دعمها من الدولة، وهذه مبادرة من مبادرات حكومة أبوظبي

حيث تدعم هذا النوع من المنتجات، نعم هناك شكوى بأن هذه الأعلاف لا تكفي والآن هناك دراسات حول كيفية زيادتها وكيفية انتقاء مربى الماشية بشكل حقيقي في مزارعهم لأن الأرقام التي لدينا أكثر بكثير من واقع الأرقام في الإمارات، والآن الشباب يعملون على تنظيم هذه الأعداد ومعرفة حقيقتها، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، عذراء هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي.

سعادة/ عذراء حسن بن ركاض:

نعم، اليوم وفي ظل اهتمام الدولة بالأمن الغذائي تعتبر أسعار الأعلاف تحدياً كبيراً للمزارعين ونأمل بتوفير الأعلاف بأسعار رمزية لضمان تعزيز إنتاجية وجودة المنتجات الحيوانية وسلامة الغذاء، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، معالي الوزير هل لديك إضافة؟ تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

نعم هذه الأعلاف المتوفرة في الأسواق مدعومة ونحن نتابع تنافسية الأعلاف كذلك في الأسواق، وشكراً.

معالي الرئيس:

هل لديك تعقيب أخير سعادة عذراء؟ تفضلي.

سعادة/ عذراء حسن بن ركاض:

معالي الرئيس، تبين من خلال لقاء اللجنة مع بعض الصيادين أن قوارب النزهة تحولت إلى قوارب صيد، وأصبحت تنافس الصياد المواطن في المهنة مما يؤثر على مصدر رزقه وخاصة أن المواطن يتحمل تكاليف الصيد ويدفع رسوماً للسلطات المختصة فيما لا يتحمل صياد النزهة سوى تجديد الرخصة مقابل أرباح مالية باهضة من رحلات الصيد المتكررة يومياً، كما تبين أن صياد النزهة يقوم ببيع الأسماك بأقل الأسعار بالاتفاق مع العمالة الآسيوية الأمر الذي يعرض الصياد المواطن لخسائر مالية كبيرة، وعليه أتساءل: هل هناك تنسيق بين الوزارة والجهات ذات العلاقة بما يخص الرقابة والتفتيش على قوارب النزهة للتأكد من عدم تجاوزها الشروط والضوابط الخاصة بصيد الأسماك؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

هناك شقين في حقيقة الأمر، الشق الأول ربما سعادتك لم تكوني موجودة حيث طرحت سابقاً قضية ماذا سنقوم به مع الصيادين وقوارب الصيد، لكنني أذكر قبل ثلاث سنوات أو أربع سنوات أننا بقرار نظم شيئاً ما مهنة صيد النزهة ولكن الآن القرار القادم سوف يكون أكثر تنظيماً، ربما سابقاً أصدرناه من منطق هيئة النقل البحري ولكن اليوم سيكون أكثر تشدداً لأنه سيأتي من الجهة المعنية ألا وهي وزارة التغير المناخي والبيئة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة أحمد حمد بوشهاب السويدي.

سعادة/ أحمد حمد بوشهاب السويدي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، سأتكلم اليوم في ضعف الاستثمار في مشروعات الاستزراع السمكي، معالي الرئيس، على الرغم من أهمية صناعة استزراع الأحياء المائية لزيادة الإنتاج المحلي من الأغذية لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الغذاء المحلية، إلا أن الاستزراع السمكي في دولة الإمارات لا يمثل سوى من (1-2%) من المنتجات البحرية في أسواق الدولة، ووفقاً للإحصائيات الصادرة من الوزارة لعام 2019-2020 الأمر الذي يؤثر على تحقيق استهداف الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجية الوطنية المستدامة للمناطق البيئية والبحرية للأعوام 2014-2021، سؤالي لمعالي الوزير: ما هي خطط الوزارة وبرامجها بشأن الاستزراع السمكي خاصةً أن ذلك لا يمثل سوى (1-2%)؟ وما هي جهود الوزارة في التنسيق مع القطاع الخاص بشأن الاستزراع السمكي وتنميته؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

بنفس الطرح معاليك نحن في وزارة التغير المناخي والبيئة نشجع هذا النوع من الاستزراع، والآن قلته بسبب ندرة الأراضي التي يمكن استزراعها على السواحل، لكن اليوم حتى بعض الأنواع القليلة بالأمس وزعنا (50) ألف من أسماك "البطي" لمجموعة من المزارعين ليستفيدوا منها سواء من

استزراعها أو بيعها، ولكن الدور الأساسي هو للمستثمر، وكما هو الحال اليوم المزارع قائمة، والمزارع القائمة هي نتيجة دعم وتشجيع القائمين على هذه الوزارة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة أحمد حمد بوشهاب السويدي تفضل.

سعادة/ أحمد حمد بوشهاب السويدي:

معاليك لدي سؤال ثاني ويكفيني رد الوزير في دعم الزراعة العضوية، معالي الرئيس، أطلقت وزارة التغير المناخي مبادرة الاقتصاد الأخضر في 2012 وتهدف إلى تشجيع الزراعة العضوية إلا أن هذه المزارع العضوية في الدولة تعاني من عدة تحديات، على سبيل المثال ارتفاع أسعار البذور العضوية حيث ترتفع أسعار البذور العضوية ما بين (60-70%) مقارنة بأسعار البذور العادية بالإضافة إلى عدم وجود أسواق متخصصة للمنتجات العضوية المحلية، سؤالي لمعالي الوزير: ما هي تحديات الوزارة بشأن تطوير وتوسيع نطاق الإنتاج العضوي المحلي لتحقيق تنوع واستدامة الغذاء والمحافظة على الموارد الطبيعية؟ وما هي جهود الوزارة بشأن تشجيع المزارعين على تبني نمط الزراعة العضوية؟ وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك، بلاشك أن المنتج العضوي أكثر تكلفة من المنتج العادي وهذا ليس شأناً محلياً، وربما 60% أو 70% نعم هذا هو الرقم الحقيقي ولكن ما يثلج الصدر أن هناك الآن منتجات عضوية تنتج وتباع من ثاني يوم، بالأمس في آخر لقاء مع أحد المواقع التي نشجع فيها الشباب من المزارعين والمواطنين من المزارعين في إحدى المناطق بالشارقة، هناك ما يقارب (32) شاب عرضوا منتجاتهم وهم يعرضونها كل يوم جمعة، وهذه المنتجات حقيقة لا يمر عليها يوم وتنتهي، واتفقنا مع الجمعيات أن الباقي من هذه المنتجات يتم عرضه في مكان مميز في هذه الجمعيات، وتم اتفاق كثير منهم مع جمعية الاتحاد التعاونية ومع إخواننا في كارفور وإن شاء الله الحبل على الغارب وإن شاء الله سنجعل هذا المنتج في كل مكان، ومن يريد المنتج العضوي بالتأكيد سيدفع قيمة أعلى قليلاً، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة أحمد بوشهاب لديك تعقيب أخير تفضل.

سعادة/ أحمد حمد بوشهاب السويدي:

شكراً معالي الرئيس ليس لدي تعقيب وأشكر معالي الوزير على رده، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً وأتمنى أن يحذو زملاؤك حذوك، سعادة شذى النقبي تفضلني.

سعادة/ شذى سعيد النقبي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول كذلك لمعالي الوزير، كل الشكر وامتناني لمعالي الوزير لأنه دائماً يكون متواجد في الميدان مع فريق عمله وحقيقة نحن دائماً فخورين بما يقدمه معاليه، أكد لنا معالي الوزير أن انتاجنا المحلي في الزراعة والصيد أقل بكثير من الاستيراد من الخارج، وكذلك أكد لنا على ضرورة جودة المنتج الذي نريده سواء كان من الصيد أو الزراعة، معالي الرئيس، من خلال اجتماعنا بالصيادين والاستماع للتحديات المتعلقة بالجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك لوحظ أنهم يطمحون لمزيد من الدعم في جميع النواحي، فتشكر الوزارة حقيقة على دعم الصيادين بالمحركات وتوفير الأرصفة ذات المنظر الحضاري، بالمقابل زادت رسوم الرخصة وتبعاتها إلى (2100) تقريباً أي زادت عشرة أضعاف سعرها الأصلي، وارتفع سعر الثلج من خمسة دراهم إلى (13) درهم بالمقابل، كيف نحفز الصياد ونشجعه على الخروج للبحر ونحن نريد الجودة في السوق كما تفضل معالي الوزير، فالسؤال: ما هي التحديات التي تواجه الوزارة بشأن دعم الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك؟ وما هي القرارات والدعم المقدم من قبل الوزارة والتي تزيد من دخل الصيادين؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك، هنا جانبين حقيقة الجانب الأول بالنسبة للتعرف، نحن بالأمس القريب استصدرنا قراراً بخفض كل الرسوم التي تعنى بها وزارة التغير المناخي والبيئة ولكن الرسوم الأخرى لا تقع تحت سيطرتنا ولا نعلم عنها، والآن هذا شأن بين الصياد والجمعية، بين الصياد والدائرة المحلية، ولكنني أعرف اليوم أن هذه الرسوم في كل الهيئات والمؤسسات بدأت تأخذ شكلاً تنازلياً الأمر الذي يساهم في دعم الصيادين ومنتجي الزراعة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة شذى تفضلني هل لديك تعقيب أم اكتفيت؟ تفضلني.

سعادة/ شذى سعيد النقبي:

لم أكتف بعد سامحني، شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير حقيقة على جهودهم وتخفيض جميع الرسوم كما تفضل، وأتمنى أن يراقبوا أو يعطوا بعض التوصيات للجمعيات لتخفيض رسوم الرخصة، أقترح توفير احتياجات تشغيلية يومياً مثل خيوط الصيد وملحقاتها والثلج وتجميد الأسماك والمستلزمات الأخرى وكذلك توفير التوعية بكيفية استخدامها، هذا بالإضافة لتوفير الخدمات الرئيسية معالي الرئيس على المواقع مثل أنابيب الوقود وأنابيب مكافحة الحريق وأنابيب الماء العذب وكذلك توفير الإنارة على بعض الأرصفة التي لا توجد بها إنارة.

معالي الرئيس، يوجد عدد كبير من الشباب ومن المواطنين المتقاعدين في المهنة بلا تأمين ضد مخاطر المهنة أثناء ممارستها، وبلا خدمات، هذه المهنة يمكن أن تستوعب ضعف العدد الموجود لو وفرت التسهيلات والتحفيزات ذات الجودة العالية، فستكون المهنة عامل جذب وليست عامل طرد، ما هي مبادرات الوزارة بشأن استقطاب الصيادين خاصة فئة الشباب والمتقاعدين حيث أن الدولة تتوجه للحفاظ على تراث الآباء والأجداد؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك وهذا سؤال مهم، في حقيقة الأمر نحن في الوزارة تبيننا مجموعة من المشاريع في معظمها تصب في خانة دعم الشباب، الآن لدينا مجموعة من المشروعات التي اتفقنا فيها مع القطاع الخاص بأن يتم تدريب أبناءنا لمدة سنة، من تركيب البيت الجاهز إلى العمل داخل البيت الجاهز إلى تسويق المنتج ثم بيعه، طبعاً مخرجات هذا المشروع يستغرق (14) شهراً على الأقل وفي تقديري تجربتنا الأولى سوف يتم البدء بها إن شاء الله خلال الشهر القادم، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، شذى هل لازال لديك تعقيب؟ تفضلي.

سعادة/ شذى سعيد النقبي:

نعم شكراً معالي الرئيس، والشكر موصول لمعالي الوزير ونشكر جهودكم المقدمة، معالي الوزير ذكر بأنهم أنشؤوا مزارع حديثة يدرّبون فيها أبناءنا مع مجموعة من الشباب في دبا والحميرية وكذا منطقة كذلك، معالي الرئيس نحن نعلم بأن تقنية الزراعة المائية والزراعة العمودية هي تقنيات المستقبل وذات تكلفة منخفضة جداً وتعطينا جودة عالية للمنتج لأننا نستخدم فيها المياه بنسبة تصل

إلى 95% عن طريق فلتر المياه وإعادة تدويرها من خلال نظام الري المغلق، ويتم تغذية النباتات من خلال المياه ولا نحتاج لتصريفها وتعطينا إنتاجاً صحياً أكثر لأننا نستخدم نظاماً مغلقاً وخالي من التربة، لذلك ألغيت الحاجة لاستخدام المواد الكيميائية مثل المبيدات الحشرية والأسمدة، وكذلك لا نحتاج لاستخدام أرض مساحتها 10 أمتار بل يمكن استخدام أرض مساحتها متر واحد لكن تكون على شكل شقق، بالتالي أقترح كخطة مبدئية لمعالي الوزير بأن نوفر حاويات للاستثمار تكون مجهزة للاستزراع المائي أو العمودي تكون على شكل طوابق لاستخدامها من قبل الشباب الإماراتيين المهتمين بالإنتاج الزراعي، وتكون تحت ضوابط ومعايير يتم مراقبتها عن طريق الوزارة وبالتالى فإننا نوفر وظائف ودخل مادي للشباب وأمن غذائي ذو جودة عالية وإنتاج محلي إماراتي، السؤال: ما هو دور الوزارة في دعم تقنية الزراعة المائية والزراعة العمودية للمزارعين الإماراتيين؟ وشكراً
معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً لسعادتك، بلاشك أن الفكرة قابلة للتطبيق وربما في كثير من الدول هذه الفكرة مطبقة ولكن الأساس هو أن يكون التدريب هو أساس العمل ، فدورنا الآن هو أن نجد هذا الفريق القادر على قبول المهنة وأن يتدرب عليها ، وفيما بعد أنا على يقين أن هذا المواطن أو هذا الشاب سيبحث لنفسه عن بيت جاهز وسيزرع فيه ويبيع ، وهذا أكيد ، وسأكون شاكراً وأنا أدعو من يرغب من الإخوة والأخوات في المشاركة في اللقاء القادم ، فسوف يكون معنا مجموعة من الوزراء المعنيين بالشباب والوزراء المعنيين بالأعمال المتوسطة والصغيرة ، وكذلك من المعنيين بالشباب وفئات أخرى ستنتفجأون بوجودها معنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة جميلة أحمد المهيري .

سعادة / جميلة أحمد المهيري :

معالي الرئيس ، الحقيقة أن الموضوع مهم - صراحة - ودسم ويمس حياة المواطن سواء كان مزارعاً أو صياداً أو مربي ماشية ، لذلك نسأل الله ثم نسألكم أن يتسع صدركم لأسئلتنا الكثيرة .

تفضل معالي الوزير الدكتور عبدالله وبشرنا أنه - إن شاء الله - سيتم تفريغ الصياد والمزارع لمهنته الرئيسية ، وسيتم رفع عبء النقل والتسويق وما إلى ذلك عن كاهله ، فنشكر معاليه على هذه الخطوة .

مع التقدير لجهود وزارة التغير المناخي والبيئة ، والإشادة بحرصهم على تحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدولة إلا انه يقلقني كثيرا اختكار جنسية معينة لسوق السمك وما فيه من مدخلات ومخرجات ، وتأثيرهم المباشر والقوي في عملية تسويق السمك والأحياء البحرية ، والتحكم في أسعاره ، وكما تفضل سعادة محمد اليمحي وبقية الإخوان أن هذه الجنسية محتكرة لعملية البيع وتجارة الأسماك والاستيراد والتصدير ، وهم فعلاً كذلك مسيطرين على السوق سواء اعترفنا أو تجاهلنا ذلك ، فهم يشترون الأسماك بأسعار زهيدة ، وهذا ما أخبرنا به الصيادون ، فيشترون الأسماك بأسعار زهيدة من المواطن ومن ثم يعملون على رفع أسعاره على المستهلك وتحقيق أرباح طائلة ، لذلك - معالي الرئيس - لا تستغرب إن تكرر في هذا الموضوع عدة تساؤلات سواء مني أو من بقية الأعضاء ، فكل منا يرى الموضوع من جهة ومن منظور مختلف .

مداخلتي بالتحديد ستكون في عنصر واحد من عناصر الاختكار : هذا العنصر هو الدلال ، وأقصد الدلال في سوق السمك ، أو ما ويسمى محليا " باليزاف " ، ونحن على يقين أن الوزارة لا يخفى عليها أهمية وجود دلال مواطن في هذه الحرفة وذلك لأن هذا :

أولا : يخلق توازنات مع الجنسيات الأخرى .

ثانيا : يعمل على استقرار وموضوعية أسعار الأسماك .

ثالثا : كذلك هذا يعتبر فتح باب رزق للمواطن ممن ليس لديه المؤهلات للوظائف المكتتبية أو الإدارية أو حتى من أبناء المواطنين أو ما يسمى " بالبدون " ، فهذا سيكون - أقصد توطين مهنة الدلال - كسر لجزء من أجزاء منظومة الاختكار ، سؤالي - معالي الرئيس - : هل هناك خطة لتوطين هذه المهنة في سوق السمك ؟ وهل هناك جهود تبذلها الوزارة لإزالة أو التقليل من سيطرة هذه الجنسية على هذه المهنة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة لا أعرف مدى دقة أن الدلال أو " اليزاف " غير مواطن ، ولكن ما أعرفه أننا أنشأنا لجنة عليا للثروات المائية الحية تمثل فيها كل الجهات المحلية ، ودور هذه اللجنة

رسم السياسة العامة للدولة في هذا المجال ، ومن ضمنها يأتي توظيف بعض المهن ، وأنا أعرف أن من يبيع على " دكة السمك " ربما يكون من جنسية أخرى لكن الدلال أو اليزاف لا أعرف مدى دقة معلومة أنه ليس إماراتي ، ومع ذلك سوف نتابع هذه المسألة ، وكما تم توظيف النوخة فمن الممكن أن يتم توظيف مهنة الدلال كذلك ، ولكن نحن هدفنا أبعد من موضوع توظيف الدلال أو غيره ، وإن شاء الله في لقائنا القادم ربما نطرح لكم مخرجات هذه اللجنة العليا التي ربما تكون أكثر دقة وأكثر معلومة من الذي ممكن أن أقوله الآن ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، إن شاء الله - مشكورا - أنت ستتوقف عند هذه الملاحظة ، وإن كانت هذه الملاحظة مثارة - أيضا - بين عامة الناس فيما يتصل بأن الصياد هو الذي يبذل الجهد الأكبر ولكن هو الذي يحصل على المردود الأقل ، وكذلك المزارع ، فأعانك الله معالي الوزير في هذا المكان ولكن ثقة المجلس وثقة المواطنين فيك عالية إن شاء الله ، أخت جميلة هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي .

سعادة / جميلة أحمد المهيري :

أشكر معالي الوزير على هذه المعلومة الطيبة أنه سيتابع موضوع الدلال ، وأنا الحقيقة استقيت هذه المعلومة من حديث الصيادين حيث كنت أتصل وأسأل ، وقد أجمعوا على أنه فعلا عندما يأتي المواطن بالسمك ليبيعه يكون موجود عدة جنسيات ومنهم الجنسيات الآسيوية ، بمعنى آخر أن هذه الوظيفة ليست موطنية وأي حد ممكن أن يكون دلال .

ايضا - معالي الرئيس - أنا أقول - ما شاء الله - لمسنا من كلام معالي الوزير أنه اتخذ قرارات نوعية وقرارات حاسمة ، ونوعا ما قد تكون قرارات ثورية مع التحفظ على الكلمة ، أقصد أنه صاحب قرار ، لذلك نحن نبني آمال كبيرة على معاليه بأنه - إن شاء الله - سيكون له جهود وبصمة في مجال صيد السمك ومجال الزراعة وغير ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة جميلة ، هل لديك تعقيب معالي الوزير ؟ تفضل .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

أشكر معاليك وأشكر سعادة الأخت جميلة ، وإن شاء الله الحلم أن يكون هناك بورصة في سوق السمك ، ولا أعتقد أنه بعيد عنا أن نستطيع تحقيق حلم كهذا ، واعتقد أنه من ضمن الأشياء المطروحة على اللجنة العليا قضية كهذه القضية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، هل لديك تعقيب أخير يا أخت جميلة ؟ .. شكرا ، الآن نبدأ بإعطاء الكلمة للإخوة اعضاء المجلس ممن طلب الكلمة من غير الإخوة مقدمو طلب مناقشة الموضوع ، والتعقيب هنا للعضو مرتين ، ولكن من يختصر لمرة واحدة سنكون شاكرين له ، ونبدأ بسعادة الأخ عبيد الغول السلامي المعذرة ، الكلمة أولا لسعادة الأخت عائشة البيرق .

سعادة / عائشة رضا البيرق :

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين . معالي الرئيس الموقر ، معالي وزير التغير المناخي والبيئة الموقر ، إخواني وأخواتي أصحاب المعالي والسعادة ، تعمل الوزارة الموقرة مع جهات الاختصاص في الدولة على مواجهة كثير من التحديات لكي تكون دولة الإمارات من أفضل الدول التي لديها استعداد للمستقبل ، فما هي جهود الوزارة الموقرة في دعم القطاع الزراعي - المزارعين - من حيث استهلاك الطاقة والمياه والدعم الزراعي في ضوء التحديات التي تواجه الدولة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا سعادة العضوة ، سؤال مهم جدا ولو أن جزء منه ربما أكرر شيء ذكرته سابقاً ، اليوم نحن نتكلم عن مستقبل دولة الإمارات ومستقبل الزراعة والثروة السمكية في الدولة ، والمهم هو أنه عندما نتكلم عن المستقبل عليك أن تتكلم عن أدوات المستقبل ، وأدوات المستقبل في الوزارة نراها في الشباب ، لذلك هذه البرامج الموجهة سواء كانت كما بدأنا الآن بالزراعة الحديثة وكيفية استحداث استخدام الطاقة البديلة ضمن هذه البيوت الجاهزة ، ففي تقديري أن هذا هو الأساس الذي ربما نبني عليه لاحقاً في المهن الأخرى مثل التنمية السمكية وغيرها ، ولكن الأساس هو هذا البرنامج الذي سوف يتم تنفيذه على البيت الجاهز والذي سنعمل عليه ، وهذا حديث مستقبلي ويخاطب المستقبل بأدوات المستقبل ألا وهم الشباب ، وكذلك يُدخل الطاقة الجديدة والمتجددة ضمن عناصر تبريد هذه البيوت الجاهزة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، أخت عائشة البيرق ، هل لديك تعقيب ثاني ؟ تفضلي .

سعادة / عائشة رضا البيرق :

معالي الرئيس الموقر ، نشكر معالي الوزير .

1. من خلال الدراسات يتبين أن عدد السكان في ارتفاع والإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية في تراجع بما يفوق 50% بسبب قلة الدعم وعدم قدرة المزارع على مضاهاة المنتجات الخارجية نظراً للتكلفة المترتبة عليه .

2. إن كثيراً من المزارعين المعتمدين على الزراعة بدأوا يفقدون بعضاً من مصادر دخلهم الإضافي الذي يمكنهم ويعينهم على تكاليف الحياة .

3. وبما أن التكاليف السابقة من حيث الطاقة وشح المياه والدعم الزراعي تعتبر تكاليف باهظة على المزارع المحلي يتوجب على الوزارة الموقرة وضع برامج مع جهات الاختصاص حول تخفيض قيمة استهلاك الطاقة للمزارعين ومعاملتهم كمنتجين مثمريين للدولة وفق الضوابط والشروط ، أي بمعنى أن تكون هذه المزارع مزارع إنتاجية زراعية تجارية بهدف الإنتاج الزراعي ودعم الاقتصاد والغذاء المحلي ، وأن تكون المزارع مصنعة بهدف إنشائها، نقطة جداً مهمة أن تكون مصنفة بهدف إنشائها .

4. كما نرجو من الوزارة الموقرة البحث عن حلول مرنة وفعالة لدعم المزارعين وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص والجهات الحكومية والمحلية والجامعات الوطنية لاستئانة الإنتاج الزراعي المحلي كل في اختصاصه والتسويق لمنتجاتهم وإعطائهم الأولوية في التسويق المحلي ، هذا ولكم الشكر ، وسدد الله خطاكم وبارك في مساعيكم .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخت عائشة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا سعادة العضوة ، نتفق مع كل ما جاء في هذه الملاحظات ولكن بقي أن ما نقوم به اليوم يحقق الجزء الأكبر من توفير الطاقة والجزء الأكبر من التصنيف وجزء كبير من مرونة الأشياء ، ونحن في هذا الجانب نسير في خطين : أن تذهب إلى المنتج الكهربائي والمائي وتقول خفض قيمة الاستهلاك هذا جانب ، وربما جهة أخرى تبحث فيه ، والمعنيين فيه ينظرون فيه ، فحواره طويل ، وتقريبا نحن نسير في نهاياته ، ولكن الجانب الذي طرحته سعادة العضوة هو جانب التسويق ، فالיום المزارع سيصبح له هذه الفاتورة ، فأنت اليوم كلفك هذا المنتج بجهدك وكل شيء كذا ، وأنت يا مسوق لك هذا ، ونحن نريد في المنتج المحلي أن يلبي تحقيق

الفائدة للمزارع وقادر كذلك أن يلبي تنافسية السوق ، فنحن لا نريد أن يكون عندنا منتج محلي أعلى من المنتج المستورد الذي يأتي من أوروبا وغيرها ، وبالتالي يصبح منتجنا المحلي غير مقبول من الناحية الشرائية ، لذلك الاتفاقية التي نعمل عليها اليوم بحيث يكون للمنتج قيمة والهامش الذي يوضع عليه محدد ، ونسبة الفائدة للمسوق ومركز البيع كذلك محددة بحيث نقارنها مع المستورد من نفس النوعية ومن نفس المنتج ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة عبيد خلفان السلامي .

سعادة / عبيد خلفان السلامي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، حقيقة خلال هذه الأزمة هناك كثير من الدروس المستفادة سواء لوزارة التغير المناخي والبيئة وكذلك بقية الوزارات ، وأنا أرى أن أهم درس مستفاد لوزارة التغير المناخي والبيئة من الجائحة هو الأمن الغذائي خاصة عندما أشارت القيادة ونوهت إلى أن الغذاء والدواء خط أحمر ، معالي الرئيس ، في الوقت الذي تشهد دول العالم تبعات جائحة " كوفيد 19 " ومن أهمها ضرورة تأمين المخزون الغذائي الوطني حقيقة كشفت - معالي الرئيس - هذه الأزمة أبعاد جديدة لمنظومة الأمن الغذائي ، ومن ضمنها الحاجة الملحة لتأمين مصادر محلية لتعزيز ما يسمى سلاسل التوريد بما يضمن توافر السلع خلال فترة الأزمات كأزمة كورونا ، طبعاً ملف الأمن الغذائي من أولويات الحكومة ، نحن العرب نقدر هذا الشيء ، ففي العام الماضي تم إطلاق النظام الوطني للزراعة المستدامة والذي يهدف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في البلاد من المحاصيل الزراعية ، وهذا كله من أجل أمننا الغذائي ، أيضا الدولة أطلقت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ، وهذا شيء بديهي نظراً لأهمية مسألة الأمن الغذائي نجد أن معظم دول العالم تتسابق للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، الصادم - معالي الرئيس - أن منظمة الأغذية والزراعة " الفاو " ذكرت بأن الدولة تستورد بما يعادل نسبة 87% إلى 90% من إجمالي إمداداتها الغذائية ، وكما تعلم - معالي الرئيس - في ظل التغيرات السياسية الغير متوقعة على الساحة الدولية ، والصدمات الاقتصادية المتلاحقة الخاصة بانخفاض مستويات توافر الأغذية في الأسواق العالمية تأمين مصادر مستدامة للغذاء يُعد خيار لا غنى عنه في الوقت الراهن ، وتأثير الأمن الغذائي بشكل مباشر على الأمن القومي للدولة ، طبعاً يتحقق الأمن الغذائي فعلياً عندما يكون الفرد أو المواطن عنده قناعة بأنه لا يخشى الجوع وأن لا يتعرض له ، تحقيق الأمن الغذائي - معالي الرئيس أيضا - سيؤثر بشكل إيجابي على العديد من الجوانب التنموية في

الدولة بما في ذلك تحديد التوجهات الاقتصادية والسياسات الخارجية بشكل عام ، ولكي لا نرمي الكرة في ملعب وزارة التغير المناخي والبيئة - فقط - فيما يتعلق بالأمن الغذائي نحن نعرف أن هناك وزيرة دولة مسؤولة عن ملف الأمن الغذائي المستقبلي ، وكذلك عندنا " مجلس الإمارات للأمن الغذائي " والمسؤول عنه معالي وزيرة الدولة مريم المهيري ، ويضم هذا المجلس في عضويته معظم الوزارات ومنها الاقتصاد والصحة والطاقة والصناعة والتربية والتعليم ، وكذلك الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ، ووزارة التغير المناخي عضو في هذا المجلس عن طريق ممثليه ، الآن أود من معالي الوزير أن يوضح لنا كيف تعاملت الوزارة مع هذا الملف خلال جائحة كورونا لأنه حصل عندنا بعض الكلام والبلبله خلال شهر أو شهرين فيما يتعلق بالغذاء ، فنود معرفة إجراءات وخطط الوزارة المستقبلية - مثلا - إذا جابهنا نفس الموقف ؟ ثانيا : هناك تصريح في شهر ثمانية من العام الماضي لمعالي الوزير بخصوص تجهيز أكبر مختبر لسلامة الغذاء في الدولة ، وكما ذكر على مستوى الشرق الأوسط ، أود معرفة متى سيتم المباشرة فيه وأين وصل هذا الموضوع ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لمجلس الأمن الغذائي لا شك أن الوزارة ممثلة به ، وتعتبر عنصر فعال فيه ، وما مرت به في بداية الأزمة ربما مرت به كافة الدول وليس دولة الإمارات فقط ، فكل الدول على مستوى العالم مرت بنفس الأمر حيث توقف شيء من المنتج والمستورد ، ولكن سرعان ما بدأت الاتصالات الحقيقية وبدأ الاستيراد يؤمن كل ما يمكن تأمينه ، وللإجابة على قضية كيف تسير الأمور ، الحقيقة نحن اليوم في مراكزنا وفي موانئنا نعتبر عبارة عن مركز لإعادة تصدير كل المنتجات التي تذهب من الإمارات إلى الكثير من المناطق والدول ، وبالتالي فأنت وجودك جغرافيا ووجود هذا اللوجستيك مهم جدا وتبني عليه ، كذلك تبين من المعلومات بعد الجائحة أن لدينا من المخازن في مناطق في دولة الإمارات ما ربما يفينا لفترات لنقل معقولة إذا لا قدر الله جاءت أزمة شبيهة بأزمة كورونا أو أكثر ، ولكن الأهم من هذا وذلك ما نقوم به نحن من عمل في حكومة الدولة لتأمين المنتج المحلي ، لأنه في النهاية الأساس هو أن يكون منتجك المحلي قادر على تلبية احتياجاتك لفترة معينة ، والأرقام ربما أشير لها هنا أن " الفاو " قالت أن نسبة 90% من المستلزمات الغذائية يتم استيرادها في الدولة ، والحقيقة هذا

الكلام لم تأت به من فراغ ولكن اشارت له بناء على بيانات آخرها ربما يكون لعام 2018 أو 2019 ، وأنا على يقين أن الدراسات اليوم لو نفس منظمة " الفاو " جاءت لتوصلت إلى أكثر من أرقامنا المتفائلة سابقاً لأننا فعلاً تعلمنا من الدرس وعرفنا من هذه المعلومات ما يقينا من جوائح قادمة ، فالعمل سواء كان من خلال مجلس أمن الغذاء أو من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة فنحن نسير بخطى واضحة المعالم في دعم منتجنا المحلي ، فما نراه اليوم من دعم الشباب ودعم التكنولوجيا للبيوت للمزارع العمودية ، والرغبة في تمكين الشباب من المنتج ، أعتقد أن هذا بدأ الآن يعطي مردوده ، فاليوم نحن نجرب في دولة الإمارات زراعة العيش ، اترك عنك الخضار والفواكه والتمائم وغيرها ، فهذا يأتي بكل الطرق ، ولكن ما يعيننا هو الأساس ، فاليوم نحن نعمل مع أحد أهم المراكز الكورية تجري تجارب لزراعة العيش ، وقد نجحنا مع العيش " الجردة " ولكن إن شاء الله القادم سيكون زراعة عيش " البسمتي " ، نعم هي تجارب ولكن أنا على يقين أن المستقبل أماننا واضح ونعرف احتياجاتنا المستقبلية ونعرف أن أهلنا بحاجة لهذا الجهد وإن شاء الله نستطيع معكم أن نقود الجهد في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، اتفضل سعادة الأخ عبيد السلامي .

سعادة / عبيد خلفان السلامي :

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أن معالي الوزير نوه أشار إلى المخزون الاستراتيجي للدولة والذي كما أعتقد مدته ستة أشهر ، وأنا أرى أنها مدة غير كافية ، على كل حال إذا كان هناك تعاون مع الكوريين فإن شاء الله معالي الرئيس له مقابلة مع الكوريين في الغد ومن الممكن أن نسأل عن الموضوع .

معالي الرئيس ، الحقيقة لدي مداخلة ثانية في الموضوع ، هناك موضوع مهم للصيادين وإدارة موانئ الصيد وكذلك يخدم الوزارة وأهدافها الموضوع ، بعض الصيادين - واضرب مثال - يمر في ظروف معينة سواء مرض أو سفر أو دورة خارج البلاد تجعله يبقى خارج البلاد مدة طويلة سنة أو سنتين يضطر خلالها للتوقف عن ممارسة مهنة صيد الأسماك ، وبالتالي يقوم ببيع القارب لحين انتهاء المدة ، ونحن نعرف حالات كثيرة من ذلك ، فالصيادين - معالي الرئيس - يعانون من هذه المشكلة وهي أنه في حال بيعهم للقارب لأي سبب من الأسباب المذكورة الوزارة لا تسمح لهم بالاحتفاظ برخصة الصيد بعد بيع القارب وإلغاء إقامة العمال المسجلين عليه ، ومطالبة الصيادين هو حفظ الرخصة بعد بيع القارب ومن ثم إيقاف الصيد لفترة معينة حتى تعود الأمور لطبيعتها ،

فالصياد في هذه الحالة يضطر دفع مبلغ وقدره على القارب وهو واقف على البحر لسنة أو سنتين، وهذه خسارة للصياد .

الشيء الثاني : المسؤولين في موانئ الصيد يشكون من قلة المساحة الموجودة ، فعندما يضع الصياد القارب على الشاطئ ولا يستخدمه مدة طويلة فإنه يأخذ حيز ويسبب مشكلة في الميناء وكذلك هذا لمصلحة الوزارة ، فإذا تم توقيف هذا القارب عن ممارسة الصيد - لأعطي مثال - هذا سيقلل من الإنتاج ، فلو كان هناك على مستوى الدولة مئة قارب توقفت عن الصيد فهذا يقلل من جهد الصيد الموجود في البحر ويقلل من عمليات الصيد ، فجميع الأطراف مستفيدة من هذا الموضوع ، فالمطلوب - معالي الرئيس - قرار من الوزارة بأن يجوز بيع القارب والاحتفاظ بنفس الوقت برخصة الصيد إلى أن يشتري الصياد قارب ثاني ويسجل عليه وذلك كرقم السيارة ، فإذا باع شخص سيارته يحتفظ بالرقم لمدة معينة حتى يشتري سيارة جديدة ، فنحن نطالب الوزارة بأن تسمح للصياد ببيع قاربه والاحتفاظ برخصته حتى يشتري قارب آخر ، وهذه الإشكالية سمعناها من الكثير من الصيادين ، فيا حبذا لو تدرسها الوزارة وتبت فيها نكون نقلنا مطلب من مطالب الصيادين لمعاليتكم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ عبيد ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة هناك شقين أود التعقيب عليهما :

الأول : إذا تعثر الصياد ولم يستطع لأسباب ما جعلته لا يستطيع متابعة عمله في الصيد لأسباب سواء كان مسافر خارج الدولة أو العلاج أو غيرها ، فهذا لو يبقى أكثر من سنة لا مشكلة ، فالقانون أعطاه ستة أشهر إذا كان موجود داخل الدولة وتوقف عن الصيد أكثر من ستة أشهر فمعنى هذا أنه ليس بحاجة لذلك ، ولكن إذا أتى وقال أنه بحاجة لأسباب معينة كالمرض ويأتي بما يثبت ذلك فهذا جانب .

أما إذا قبلنا بأن يحتفظ بالترخيص كرقم السيارة فسيقولون عاملوه كما يعاملون رقم السيارة ، حتى يحتفظ الشخص برقم السيارة عليه أن يدفع بشكل سنوي وكأنه يجده ، ولكن الأمر الذي نطرحه الآن ربما يلخص هذا كله ويجعله تاريخ ، فنحن اليوم نقول أن الصياد أياً كان ما دام أنه موجود ويصيد فالرخصة لديه ، وإذا توقف عن الصيد من الممكن أن تذهب عنه الرخصة ، ولكن إذا لسبب ما أراد أن يعود لنفس المهنة فيستطيع الحصول على رخصة أخرى ، فاليوم الرخصة

أصبحت مثل الرقم بالضبط ، تذهب وتقدم على رقم وتدفع مبلغ مقابل ذلك ، ولكن إذا ذهب عنك تستطيع التقديم على رقم غيره ولكن عليك أن تثبت أنك جئت للعمل في الصيد ، هذا جانب . الجانب الثاني : إذا كان لسبب ما لم يستطع هذا الصياد العمل فالقانون يعطيه الحق بالاحتفاظ بالرخصة والقارب إذا كان عنده نائب نوكذه واحد من أهله ويستخذ الجول ويصطاد به ، وبالتالي لا أرى غير أن الجانب التجاري هو الذي يطغى على هذه المسألة ، أن هذا " الجول " عندي وأريد بيعه بسبعين ألف درهم حيث أنني ورثته من أبي وأريد بيعه بمبلغ كذا ، أعتقد أن من باع قد باع ، ولكن اليوم أن تجعل رخصة صيد محل مزايده في تقديري يصبح ضعف منا كمقننين لهذه المهنة ، ولكن مسألة أن يُلغى الترخيص إذا حصل مع الصياد طارئ لا قدر الله فهذا الكلام مردود عليه وغير صحيح ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الرئيس ، الكلمة الآن لسعادة ناعمة المنصوري .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير والإخوة والأخوات أعضاء اللجنة الموقرين .

يعتبر التفتيش من الآليات المهمة للحفاظ على الصحة العامة وتقديم منتجات صالحة للاستهلاك ، وعليه - معالي الرئيس - يجب أن يكون القائمين على عملية التفتيش من الكفاءة والأمانة وما يؤهلهم للقيام بهذا الدور ، وعليه فإنني أتطلع أن يكون جميع هؤلاء المفتشين من المواطنين المؤهلين علمياً وميدانياً ، وهل يكون هناك تعاون بين الوزارة والهيئات المحلية والمعاهد والجامعات في الدولة ليتسنى لنا الحصول على كادر وطني مؤهل يقوم بهذه المهمة ، وما هو دور وجهود الوزارة في هذه المهنة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

نحن الآن في طور العمل على شق توطين - التفتيش جزء منها - " البيضا " والمهندسين الزراعيين ، فنحن نسير بخطى مقبولة نسبياً ، وقد استحدثنا برامج مع كليات التقنية ، وكذلك استحدثنا بالأمس مع جامعة الشارقة بأن يكون لدينا برامج لتوطين الجزء الطبي من الأطباء البيطريين .

بالنسبة للمفتشين أكيد هناك مسار لهم ، ونحن نبحث عن تأهيل واضح للمفتش ولكن لا ينفع أن يكون المفتش مواطن والطبيب البيطري غير مواطن ، فنريد أن نذهب من الأعلى إلى الأسفل حتى يستقيم الحال ، لذلك اليوم اتفقيتنا مع الجامعات موجودة ومع الوزارات الأخرى ومع المحليات ، فالحمد لله رب العالمين نسير معهم بوضع منسجم والكل يرغب بدعم المنتج الوطني والكل يدعم توطین المهن والكل يدعم في قضية الأمن الغذائي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضلي سعادة ناعمة المنصوري إذا كان لديك تعقيب ثاني .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير ، ولكن كنت أود أن أسمع من معاليه عن توطین هذه المهنة لأمانة المكان وحساسيته لأنه يخدم الدولة في موضوع وأمور كثيرة في التفنيش لأي مجال من المجالات سواء الخضار أو اللحوم أو الأسماك وغيرها ، فنود أن تهتم الوزارة بهذا الموضوع .

مداخلتي الثانية - الحقيقة - هي في نفس ما تحدثت عنه أختي سمية ولكن أنظر له بمنظور مختلف بشأن أهمية وتميز منتج العسل وذلك لأنه مصدر دخل لكثير من الأسر المواطنة في الماضي والحاضر ، وأنظر لهذا الموضوع لتمييزه وجودة هذا المنتج ، كذلك فإن للوزارة دور فعال في حماية هذا المنتج والعاملين فيه من خلال إيجاد آلية تؤكد على جودة هذا المنتج وعدم تعرضه للتقليد والغش من المنتجات المستوردة ، فنود أن تقوم الوزارة بحماية هذا المنتج ومنتجي العسل في الدولة وذلك من خلال تمييز المنتجات المحلية والوطنية عن باقي المنتجات الأخرى وفقا لمواصفات ومقاييس ذات جودة عالية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

إذا سمحت لي معالي الرئيس بالعودة قليلا لموضوع المفتشين وتوطينهم ، فحسب علمي أن الكثير من المحليات المفتشين فيها من المواطنين ، ولكن نحن المفتشين لدينا في الوزارة لا بد أن يكون لديهم التخصصية ، فإما أن يكون طبيب بيطري وهو يفتش على مراكزنا الحدودية ، أو يكون مهندس زراعي حتى يفتش على ما يدخل الدولة ، وأنا على يقين أنه خلال القريب العاجل مع البرامج التي نعدها إن شاء الله نجدها موطنة .

بالنسبة لموضوع العسل الأكيد كما أشرت سابقا أن هناك مواصفات نعمل عليها الآن ، ومن يلي هذه المواصفات سواء من المنتج المحلي أو غير المحلي ، فسوف يكون هناك مواصفة كما عملنا سابقا على المنتج العضوي ، والعضوي اليوم تجده منتج محلي قادر على المنافسة في الأسواق وبأسعار جيدة ، والعسل كذلك سوف يصبح لديه بصيغة ما نفس مفهوم العضوي ويصبح عندنا منتج عسل محلي ذو جودة عالية ، فالأساس الجودة أكثر من موضوع توفر الأشياء الأخرى ، واليوم مع ثورة السوشيال ميديا نجد الكثير من اختلاط الغث بالسمين من خلال الرسائل القصيرة التي يرسلونها عندي عسل كذا وكذا ، فهذه كذلك يعمل الإخوة في الوزارة على معالجتها بحيث لا يستطيع أن يعلن عن العسل إلا إذا كان مسجل ويتم متابعة الذين يعلنون عن سواء كان " هوش " أو عسل أو غيره ، فمن يرسل رسالة قصيرة لا بد أن يكون مرخص له ، ونعرف نوعية هذا المنتج الذي يعلن عنه ، فنحتاج لفترة حتى نربط جميع هذه الأمور مع بعضها ، ولكن أنا أقول دائما أن الأساس هو البداية ، و متى بدأ إن شاء الله تحصل على الدعم ويسير الموضوع بشكل جيد، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة كفاح الزعابي .

سعادة / كفاح محمد الزعابي :

معالي الرئيس ، مداخلتي تتكلم عن ضعف التنسيق بين الوزارة والشركاء الاستراتيجيين في البلديات والجمارك ، ويظهر ذلك في التباين في تنفيذ قرارات الوزارة من إمارة إلى أخرى ، وبالرجوع إلى منافذ الدولة نلاحظ أن وجود الوزارة في هذه المنافذ ضعيف والدليل على ذلك أن بعض أصحاب الشحنات القادمة من دول الجوار تلجأ للدخول من منفذ معين دون المنفذ الآخر لسهولة الإجراءات فيه ، ووجود الموظفين التابعين للوزارة في هذه المنافذ في أحد المنافذ مثلا موجود من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة السادسة مساء ، أي أنهم غير متواجدين 24 ساعة طوال اليوم ، ولو قلنا أن هذه الشحنات التي تأتي من الخارج خلال الفترة المسائية لن يسمح لها بالدخول فتكدسها في المنافذ ووجودها ربما يسبب مشاكل ، فربما تكون شحنة مواشي وبها مرض معين ، فوجودها بهذا الشكل من السادسة مساءً وحتى السادسة صباحاً من الممكن أن ينقل هذه الأمراض للبضائع الأخرى الموجودة ، فما هي أسباب ضعف التنسيق بين الوزارة والشركاء الاستراتيجيين مثل البلديات والذي ظهر في التباين في تنفيذ قرارات الوزارة ؟ وما هي أسباب

ضعف تواجد الوزارة في منافذ الدولة ؟ وهل يتم التأكد من سلامة المواشي والفواكه التي تدخل للدولة قبل دخولها من خلال المنافذ من قبل الوزارة من عدمه ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكرا معالي الرئيس ، مع تحفظي على ضعف التنسيق ، ففضية التنسيق واردة حيث عندنا اليوم مجالس مشتركة مثل مجالس الأمن البيولوجي ومجالس للصحة العامة بين الإمارات المحلية والوزارة ، والوزارة تقود هذه الجهود ، وأنا على يقين أننا مكثفين بهذا التنسيق .

أعتقد أن أحد الإخوة الأعضاء طرح قضية السلامة ، لكن أنت لا تستطيع أن لا تكس على الحدود إذا أردت أن تفحص ، فمن السهل أن تقول أن هذا هو المركز الحدودي وأدخل من خلاله كل شيء ، فالיום المراكز الحدودية في الدولة بالمجمل فيما يخص الثروة الحيوانية تخضع كلية لرقابة وزارة التغير المناخي والبيئة ، بشكل كلي في كافة المراكز الحدودية في كافة الإمارات ، أما مسألة التكدس فلا أعرف كيف تتكدس ولكن في كل مرفق حدودي هناك محجر ، وفي هذا المحجر يتم فحص هذه الثروة ، إذا كان هناك بها عينات أعطتنا شيء مقلق ممكن أن نحجزها لفترة أطول من يوم وأطول من ساعة لأننا نحتاج للتأكد بإجراء فحوصات أخرى ، لذلك عندما قلت أن ما يدخل الدولة آمن أعرف ما أقول ، ولكن لا أستطيع فتح المنفذ من أجل السرعة والحاجة لتوفير الأمن الغذائي وغير ذلك ، ففي عز الأزمة لم نقبل بذلك ، لذلك فالتنسيق قائم بشكل كلي بين الوزارة والجهات المحلية ، والمنافذ بالنسبة للشأن الحيواني تحت سيطرة الوزارة ولا تتدخل بها الإمارات المحلية إلا بعد أن نفرج عنها ، وفي حالة كان هذا المنفذ لنقل مثلا منفذ الحميرية يريدون إخلاؤه ويأخذون الموجود كله ويضعونه في أماكن ومنافذ أخرى ، فهناك أيضا الحجر إلى أن يتم فحصه ، ولكن الأكيد أنه لا يتكدس شيء على مراكزنا الحدودية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضلي سعادة الأخت كفاح إذا كان لديك تعقيب ثاني .

سعادة/ كفاح محمد الزعابي:

نعم معاليك، في البداية بالنسبة لكلمة ضعف هي معنى مجازي وإن شاء الله لا يتحسس منها معالي الوزير، وكذلك معالي الوزير لم يجب على جزئية معينة عن كيف يتم التأكد من سلامة هذه المواشي والمواد الغذائية قبل دخولها للدولة، هذه لم يجب عليها.

مداخلتي الثانية معاليك تتكلم حيث أننا سمعنا اليوم مجموعة من القرارات التي يعمل عليها معالي الوزير من أجل استدامة مهنة الصيد ومن أجل أن نورث هذه المهنة للأجيال القادمة، في بعض المناطق في الدولة مثل كلباء والساحل الشرقي كله تعتبر مهنة الصيد مصدر رزق وهذا شيء متوارث جيل بعد جيل وهذه هوية الشعب الإماراتي، هناك مجموعة من القرارات لو رجعنا لأرض الواقع نجد أنها تخالف موضوع الاستدامة ومنها موضوع إلغاء رخصة الصيد ومعالي الوزير أجاب وقال أنهم ألغوها لأسباب معينة حيث كان فيها تجارة، نحن اليوم إذا كانت مهنة الصيد مهمة في مناطق معينة في الدولة وتمثل مصدر رزق لعدد كبير من المواطنين بالتالي نلغي هذه الرخصة لأن هناك فئة تتجار فيها فأعتقد أن هذا سيخلق إشكالية، نحن نتمنى أن تكون هناك حلول وسط، أي لكل حالة ولكل ظرف القرار المناسب فيه، كذلك من ضمن القرارات التي تم إصدارها هو منع الصيد بالضغوة في الفترة المسائية علماً بأن الأسماك الموجودة في المنطقة هي أصلاً أسماك مهاجرة، فنتمنى أن يكون هناك قرار فيما يتعلق بمنع الصيد بالضغوة في الفترة المسائية يتناسب مع فترة تواجد هذه الأسماك، نحن لا نربط المنع بساعات أو أشهر معينة إنما نربطها بتواجد هذه الأسماك بالمنطقة من عدمها لأن في المقابل وفي الظروف العادية غير الوضع الحالي المرتبط بكورونا كان الصيادون يمنعون من ممارسة الصيد بالضغوة في الفترة المسائية وفي المقابل في دول الجوار كانوا يصيدون في الفترة المسائية ويأتون بالأسماك ليبيعونها في السوق المحلي مما أضر بالصيادين و يؤدي إلى ضرب السوق المحلي وبالتالي يسيطرون على أسعار الأسماك، فنتمنى أن نسمع مجموعة من القرارات التي تخدم هذا المجال وكذلك نسمع إلغاء منع الصيد في الفترة المسائية وبالنسبة لموضوع القول فهو من المواضيع المهمة جداً لأبناء المنطقة ونتمنى أن يكون فيه قرار منطقي يرضي جميع الأطراف بحيث لا نسمح للتجار بهذه الرخصة وفي المقابل لا نضر بالناس المستفيدين منها، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك، بدايةً اعذرني سيدتي الفاضلة أنا لا أتحسس من كلمة ما ولكني أردت أن أعطي إخواننا في الإمارات المحلية عقد، فالإخوان يقفون معنا بكل ما يمكن تقديمه سواء جهود أو مستلزمات، والآن قضية الديمومة بالنسبة لنا مهمة جداً، اليوم أنا لا أقول أنني ألغيت القول بل قلت أن من لا يمارس المهنة يقول أنا لا أمارس المهنة، لماذا يذهب ويبيع القول؟ لذلك قصة إيقاف

التجديد لا تعني إلغاءها، اليوم نريد أن تأتي - والكل يرغب ولسنا نحن فقط ببيانات حقيقية ولا نريد أن يكون لدينا 40 ألف قول والصيادين ألفي شخص، هذا غير صحيح، المفروض أن نتأكد أن هؤلاء الذين لديهم رخص هم الذين يمارسون مهنة الصيد، لذلك لا أرى قضية في ديمومتها، الآن جانب الصيد بعد المغرب له جانبين الحقيقة، الجانب الأول له علاقة بالديمومة، كذلك البحر بحاجة للراحة من أذيتنا في الصيد في النهار والليل، هذا جانب.

الجانب الثاني هو جانب أمني، فالיום نخاف على أهاليينا، صحيح أن هذا رزقه ولكن رزقه مفتوح من الفجر إلى ما قبل المغرب، الآن إذا سمحنا بقصة الليل ربما نسمح بالأخطار أن تأتي، لذلك ليس هناك منع بالنسبة للقول بل يذهب كل صياد ويجدد رخصته ونحن نريد البيانات الحقيقية، كم عدد الصيادين الذين يخرجون للبحر بشكل دوري؟ وكم هم الذين يملكون القول لأنهم ورثوه من أهلم ويعرضونه للبيع، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة خلفان راشد الشامسي، فقط أريد أن أطمئنكم أن الباقيين ثمانية أعضاء بعد خلفان.

سعادة/ خلفان راشد الشامسي:

شكراً معالي الرئيس، الواضح الآن عندنا في الدولة انتشار الأمراض المستعصية كالسرطان والأمراض الخبيثة وهنا أتكلم عن المواد الغذائية وخصوصاً الخضروات والفواكه، والباحث والمشاهد لهذا الأمر بصراحة - معالي الرئيس - يشاهد أشياء محزنة، أنا أتكلم من الواقع الآن ولدينا الكثير من المزارع المؤجرة أو تدار من أشخاص غير مؤهلين للتعامل مع بعض المبيدات والأسمدة التي تستخدم في هذه المزارع، هذا الإنسان جاهل باشتراطات الأمان والبعض الآخر بسبب الطمع وعدم الاكتراث بصحة الناس يقوم برش منتج اليوم، وبعد يومين يقوم بتوريده للأسواق أو يورد لبعض المحلات أو مباشرة للمطاعم الصغيرة، المهم أن يصرف منتجاته بطريقة أو بأخرى غير مكترث لا بفترة الأمان المطلوبة وهو جاهل بأغلب المعلومات ولا يعرفها وهو أصلاً لا يقرأ ولا يكتب ولكنه يريد تحقيق الربح بأسرع طريقة، أرقام الإصابات بالسرطان - معالي الرئيس - وغيرها أرقام كبيرة والأمراض منتشرة بشكل كبير مع وجود الوعي لدينا، نحن الآن لدينا وعي وأكلنا أغلبه طازج والوعي الصحي عالي، السؤال هنا معالي الرئيس: هل هذه المنتجات مراقبة على مستوى الدولة؟ هل المزارع هذه مراقبة؟ عمليات الرش وفترات الأمان؟ هل الأشخاص الموجودين في هذه المزارع وينتجون متخصصين أو لديهم شهادات؟.

معالي الرئيس، عندما نشاهد الإجراءات الصارمة لجهاز أبوظبي للرقابة بالفعل يفرح الإنسان ويتمنى أن يتم فحص المنتجات كما يفعل هذا الجهاز القوي الذي يتأكد من أغلب – إذا لم نقل كل المنتجات – التي تورّد إلى سوق أبوظبي من نسب التركيز من كثير من الإجراءات التي نسمع بها ونراها، والتي نتمنى أن يطبق هذا على مستوى الدولة وليس على إمارة معينة فقط، أنا لا أتحدث عن دور محلي أو دور اتحادي، معالي الرئيس، أنا أتحدث عن خسائر يتحملها الوطن من المواطنين، خسائر في أمراض وخسائر تكاليف عالية جداً وخسائر في وفاة الشخص، بغض النظر عن أن هذا الاختصاص محلي أو اتحادي، نحن نفقد مواطن دولة الإمارات بسبب ضعف إجراءات بعض الإمارات وبعض البلديات أو بعض الجهات المحلية، سؤالي معالي الرئيس: ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة للتأكد من ممارسات المزارعين غير الملتزمين بالمزارع وفي عمليات التسويق للتأكد من التزامهم باشتراطات تسويق بضاعة غير ضارة؟

وهل لدى الوزارة النية لإلزام أصحاب المزارع بأهمية توفير شخص مختص للتعامل مع هذه المبيدات والأسمدة والتزامه بقرارات الأمان والمقاييس المحددة؟ هذه الأمور كلها فنية وتؤثر بشكل كبير على صحة الإنسان وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة حقيقية من الوزارة ونخرج من موضوع المحلي والاتحادي بل هذا الموضوع فيه تكاتف لأن المصلحة واحدة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ خلفان، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك، بدايةً دعنا نضع القصص في أماكنها، قانون السلامة الغذائية الذي يطبق تشريعاته على الجهات الاتحادية ويسري على كل الإمارات، الآن حتى نتجاوز الضعف في مكان ما والقوة في مكان آخر، استصدرنا حقيقة مجموعة من القرارات وتسيير بشكل جيد، ولكن القرار التوافقي يبدأ بسلسلة الإنتاج من المزرعة إلى السوق، هذا الحقيقة الآن في طوره النهائي بين الوزارة والإدارات المعنية محلياً، في اجتماعنا الأخير أثيرت بعض الملاحظات حوله ولكن التنظيم حول رقابة المنتج ورقابة المستخرج من هذه المزارع في قيد التنفيذ وإن شاء الله كل جهة سوف تقوم بدورها بالنسبة لكل الإمارات، ولكن القانون هو قانون واحد وهو قانون السلامة الغذائية ويطبق في إمارة أبوظبي ضمن تشريعاتهم ولكن بما يتوافق مع هذا القانون ويطبق في الإمارات الأخرى ضمن بعض التشريعات ولكن نحن الحقيقة الآن حتى نوحّد هذه المسيرة سوف نستصدر قريباً إن شاء الله قراراً وزارياً يوحد سلسلة السير في موضوع من يزرع ومن يراقب

على الزراعة والمفتشين إلى أن يصل الإنتاج إلى البيع. الجانب الآخر الذي ربما سقط مني سهواً في موضوع أكبر مختبر في الشرق الأوسط، نعم اليوم ربما ربط كل المختبرات في دولة الإمارات بمنصة موحدة سوف لن يجعله المختبر الأكبر في الشرق الأوسط، بل ربما لدينا اليوم بعض المختبرات في بعض الإمارات متقدمة بجانب أننا سنولي هذا الأمر إلى القطاع الخاص لفحص المنتج القادم إلى دولة الإمارات وربما في بعض المواقع سوف يكون في داخل دولة الإمارات، لذلك خلال هذه السنة إن شاء الله 2021 سوف يكون لدينا منتجاً مراقباً مخبرياً ومراقباً كذلك ضمن سلسلة إنتاج من المصدر أو المزرعة وحتى الأسواق وهذا بالتوافق بين المعنيين في الإمارات المختلفة والبلديات والهيئات الزراعية المعنية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، أخ خلفان الشامسي لديك تعقيب ثاني تفضل.

سعادة/ خلفان راشد الشامسي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير على التوضيح، لا توجد لدي أي إضافات وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً لسعادتك، الكلمة الآن لسعادة محمد عيسى الكشف.

سعادة/ محمد عيسى الكشف:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير، بدايةً أشيد بتقرير اللجنة الموقرة على الطرح وتناول الأمور التي فعلاً لامست المواطنين من أصحاب المزارع والصيادين وملاك الثروة الحيوانية، وأغلب النقاط المذكورة التي ذكرها أصحاب السعادة الأعضاء اليوم تلامس المزارعين والمتواجدين في هذا القطاع، ونوصي حقيقة ونؤكد بأن سرعة توفير الاحتياجات الزراعية في هذا القطاع مطلوبة لأننا سمعنا من أغلب المزارعين أن بعض التأخيرات تعرقل عملية الإنتاج لديهم، وإن شاء الله هذه الأمور يتم تداركها من قبل معالي الوزير بحكم ما شاء الله تواجدته في الميدان الذي يثري حقيقة الساحة الميدانية ويستعجل بعض الأمور المتعلقة بالزراعة. معالي الرئيس، أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة في 2020 في شهر مارس بالتحديد موضوع حاضنات الأسماك بالتحديد في إمارة أم القيوين، وأثمر هذا المشروع في بدايته عن نجاح مثمر في أسماك الشعري، وكان التوجه في مرحلة أخرى قادمة ستكون في هذه الأيام القريبة، سؤالي معالي

الرئيس: ما هي جهود الوزارة في استعجال إطلاق المشروع للمرحلة الثانية؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك، نحن الحقيقة نسعى يداً بيد مع إخواننا في وزارة شؤون الرئاسة للانتهاء من الجوانب الأخيرة في افتتاح هذا الصرح، الآن في مرحلة بعض التجارب وكذلك لدينا في موقعنا في إمارة أم القيوين وبالأمس القريب بدأنا في إدخال بعض الأمهات في بعض الأحواض، وقد بنينا هذه الأحواض منذ خمس أو ست أشهر ماضية، وهذا بتقديري ربما يرفد السوق بشيء من المنتج ولا أعرف إذا كان من ضمن هذه الأسماك الشعري أم نتكلم عن أنواع أخرى من الأسماك، لذلك هذه الأحواض سوف تجعل دورنا فعال في قصة رفق السوق ببعض المخرجات من موقعنا ولكن الانتظار الحقيقي هو الانتهاء من العمل في موضوع مركز الشيخ خليفة للأبحاث الزراعية في إمارة أم القيوين، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، أخ محمد هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضل.

سعادة/ محمد عيسى الكشف:

نعم معالي الرئيس شكراً لك وشكراً لمعالي الوزير، ربما أتكلم بالتحديد عن الأقفال المتواجدة اليوم التي تدخل في مرحلتها الثانية بحكم أن الموسم الآن سيبدأ بإغلاق الخور والمقترح الذي كان مطروحاً في موعده الثاني أنه سيتم الإدراج في هذه الأحواض أسماك الشعري والقابض والينم، هذه الأسماك لها وقت التكاثر الآن وبالتأكيد سيكون مخزون حقيقي في المستقبل للصيادين، إذا صار هناك نوع من التأخير في هذا الأمر والصيادين دائماً يسألون بأنهم مستعدين للمباشرة وبجهود شخصية في توصيل هذه الأسماك في الأحواض، وفي الأيام القليلة السابقة أي قبل ثلاثة أو أربعة أيام بدأوا بتزويد هذه الأحواض بناءً على جهود شخصية لتدارك الوقت وعدم مضي الوقت عند إغلاق الخور وحتى تتكاثر الأسماك فيه، فأتمنى معالي الرئيس أن يكون هناك اهتمام أكبر وجهود مشكورة لمعالي الوزير في هذا الشأن، لأننا اليوم نتكلم عن عامل الوقت والسرعة في تنفيذ هذا الأمر، وشكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك وبالتأكيد نحن مع جمعية الصيادين في إمارة أم القيوين نسير يداً بيد والعمل جاري، ولكن في الفترة الماضية الحقيقة الأحواض لم تكن جاهزة وأصلاً لم تكن موجودة قبل ستة أشهر، لذلك اليوم وبوجود هذه الأحواض أنا على يقين أن الأمور سوف تذهب إلى مسارها الصحيح ويبقى التعاون بين جمعية الصيادين في الإمارة ووزارة التغير المناخي والبيئة أمر حتمي وإن شاء الله يأتي الموسم جيداً، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لعفراء بخيت العليبي تفضلي.

سعادة/ عفراء بخيت العليبي:

شكراً معاليك، اسمح لي معاليك بأن أدمج المداخلتين بمداخلة واحدة.

معالي الرئيس:

تفضلي وهذا أفضل.

سعادة/ عفراء بخيت العليبي:

إن شاء الله، بالرغم معالي الرئيس من وجود قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2012 بشأن تطبيق جدول الجزاءات الإدارية لمخالفتي القرارات التنظيمية الخاصة بالثروات المائية والثروة السمكية، معاليك مازالت هناك مخالفات مستمرة وخاصة صيد الأسماك الصغيرة ونحن نتكلم عن التنمية المستدامة، الرقابة مطلوبة حقيقة من البداية، ونحن نعرف أن هناك جزاءات بناءً على المخالفات ولدينا المخالفة الأولى والثانية والثالثة وكل منها عليها عقوبات، نتمنى أن يتم توجيه السلطة المختصة حقيقة بالرقابة في هذا المجال لمضاعفة جهودها في عملية الرقابة قبل أن يصل السمك للفرصة، ما هي خانة السمكية الصغيرة إذا وصلت إلى الفرصة أو إلى الدكة؟! أنا أتكلم عن تنمية مستدامة وعن توجه دولة وليس شأن محلي، هذه جزئية.

الجزئية الأخرى معاليك أنا سأطرح بعض الأسئلة وهي الحقيقة تعمل بشكل متوازي وسأطرحها مرة واحدة لأن أصحاب السعادة جزاهم الله خيراً قد طرحوا بعضاً منها.

السؤال الأول: هل استهدفت الوزارة امتلاك كل من المزارعين والصيادين والمربين معارف ومهارات وسلوكيات تتوافق مع منطق الاستدامة؟ هذا سؤال لأننا نتكلم الآن عن الاستدامة.

السؤال الثاني: هل تقوم الوزارة بتتبع الحالة الاقتصادية للمزارعين والمربين والصيادين؟

السؤال الثالث: هل يطبق في الوزارة الإرشاد الزراعي وفق أفضل الممارسات؟ أنا لا أتكلم عن الأسلوب التقليدي والبروشورات والموقع الإلكتروني والمحاضرات أو دورات تدريبية، بل أتكلم عن التطبيقات التخصصية التي فعلاً تضمن لنا تغيير سلوكيات ومعارف وتوجهات.

السؤال الرابع: هل يقود الإرشاد موظفين متخصصين ومفرغين لهذه العملية أم يتبع الأسلوب التقليدي بتكليف الفنيين بهذه المهمة؟

السؤال الخامس: هل يوجد للوزارة عدد لا يقل عن عشر أشخاص بمؤهلات الإرشاد الزراعي؟ أتكلم عن شهادات تخصصية مثل الماجستير أو الدكتوراه.

السؤال السادس: هل يتوفر ميزان اقتصادي معين لكافة المنتجات الزراعية في الدولة؟

السؤال السابع: هل وضعت الوزارة تصوراً للمزرعة الإماراتية النموذجية المستدامة؟ وما هي مكوناتها الزراعية والحيوانية كماً ونوعاً؟ بمعنى قليلة استهلاك الماء والخالية من المواد الكيماوية، وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضل معالي الوزير بالإجابة على الأسئلة وهي كثيرة.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً لسعادتك على هذه المجموعة من الأسئلة وفي تقديري أنها مهمة جداً، ولكن الآن نحن حتى في المجلس الواحد هناك من يناهز بأن أترك السمك الصغير ليستفيد منه الصيادين وهناك من يتكلم عن التنمية المستدامة وضرورة أن لا يذهب إلى الفرضة، إذا كنا اليوم مازالنا في خلاف من أمرنا، فما بالك بالصياد متواضع المعرفة والمزارع متواضع المعرفة كذلك؟ اليوم التثقيف مهم جداً، التثقيف لنا نحن مهم جداً، قبل أن نذهب للصياد والمزارع، اليوم كثير من المتعلمين والعارفين يعطيك القصة ويعطيك نقيضها أحياناً، وبالتالي أصبحت الاستدامة شأناً مهماً هنا وربما ليست مهمة هناك، من المهم جداً أن نعرف أن وزارة التغير المناخي والبيئة معنية باستدامة الأشياء، وكذلك معنية سواء باستدامة المنتج الزراعي أو المنتج الحيواني أو المنتج السمكي.

بالنسبة للإرشاد الزراعي فالأكيد أن هناك بروشورات وتثقيف وأنا أعتقد أن هذا مهم جداً، ولكن ستقولون أن هذا مهم للمزارع والصياد أقول لكم لا، هذا مهم لي أنا، للمتعلمين الذين أحياناً يناقشونك بقصص تذهب بك بعيداً دون أن ينظر إلى أن ثقافة الصياد ليست بنفس ثقافته هو، الآن قضية الإرشاد الزراعي اليوم لدينا من المتخصصين في الوزارة ويذهبون إلى الصيادين ولدينا

عقود تتابع الآفات في كل المزارع إن لم يكن معظمها، ويستبدل بوجود الآفة في هذا الموسم ونكافحها في معظم المزارع، الإرشاد الزراعي لا أريد أن أقول أنه وصل إلى أوجه أو قمته ولكن الإرشاد الزراعي بنسبة مقبول في مراحلها الحالية ولكن نسعى لتطويره، اليوم أصبح المرشد الزراعي يذهب لإرشاد الزراعة والتوجي الذي لديهم هو أننا لا نريد المزارع يتصل بالمرشد ويقول له أن هذه الشجرة مصابة، المرشد يجب أن يذهب للمزارع ويقول له أن هذه الشجرة مصابة لهذه الأسباب وهذا ما يجب عليك شراءه، وأحياناً هذا ما يمكن أن نضعه من خلال الشركة التي نضعها إذا كانت هذه الآفة منتشرة في كثير من المزارع، لذلك قضية الاستدامة وقضية متابعة الإرشاد الزراعي نسعى لها وتقولون لي هذا كله أقول لكم لا، تطويرها مهم مع تطوير وعي وإدراك المزارع، لذلك أنا في بداية الكلام كنت أتكلم عن من هو مزارع المستقبل؟ اليوم لا نتكلم عن أن لدينا جائحة واليوم نريد أن نحل مشاكلنا خلال الجائحة لا، نحن نريد أن نحل إشكالياتنا إذا كان هناك لا قدر الله قادماً بعد خمس أو عشر سنوات أو ربما أكثر، لذلك نستهدف فئة من فئات المجتمع ألا وهي فئة الشباب الذين أمرهم ربما أسهل لاستخدام التكنولوجيا وأسهل لمعرفة مفاهيم الاستدامة، وأسهل عندما يتفاهم معهم المرشد الزراعي، لذلك العمل يسير بشكل جيد ولكن التثقيف في تقديري مهم جداً والتثقيف ربما لنا نحن أكثر أهمية من تثقيف المزارع والصياد، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لناصراً محمد اليماحي فليفضل.

سعادة/ ناصر محمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير، من الجيد أن تضع الوزارة قوانين ولوائح لتنظيم العمل حفاظاً على الثروة السمكية والزراعية والحيوانية، ومداخلتني تتعلم بنفس ما ذكرته الأخت عفراء، حيث ورد في تقرير اللجنة المطالبة بتشديد العقوبات على المخالفين وخاصة الصيادين، لمسنا حقيقة في الفترة الأخيرة قلة عدد المراقبين الموجودين على سواحل الدولة على سبيل المثال ساحل المنطقة الشرقية من كلباء إلى دبا يوجد فقط مراقبين اثنين وذلك لمراقبة مخالفات الصيادين، أعتقد هنا نحتاج لعدد أكبر من المراقبين حتى نتمكن من مخالفة الصيادين.

أيضاً نطالب بإطلاع وإشراك الصيادين والجمعيات على القرارات التي تعتمدها الوزارة على إصدارها وعقد اجتماعات دورية حتى يكون هناك توافق ما بين الصيادين والجمعيات وبين قرارات الوزارة الصادرة منها.

مؤخراً طبعاً تم فرض رسوم تقدر بنحو (2100) لستين نظير صيانة جهاز المراقبة الموجود في الطراد من خلال إحدى الشركات الخاصة، وأنا أعتقد أن هذا الأمر فيه مبالغة وتكلفة عالية على الصياد، وفي نفس الوقت الصيانة أحياناً لا يحتاج الجهاز لأي صيانة خلال هذه الستين. النقطة الأخيرة تتعلق بأبنائنا المواطنين، حيث صدر قرار من الوزارة بمنع من هم أقل من (18) سنة من الخروج مع أولياء أمورهم للصيد، بالمقابل تم السماح لقوارب النزهة بأخذ الأطفال أو الرضع، أعتقد أن القرار فيه المخالفة واحدة، نحن عندما نستدعي أولادنا ليخرجوا للبحر فإننا نعلمهم أنواع السمك والصيد ونعلمهم حتى أحياناً بعض الأمور التي تتعلق بالبيئة وحمايتها، طبعاً من الصعب أن الابن بعد سن 18 سنة أن يخرج للبحر لأن لديه دراسة أو عمل ومن الصعب أن أستطيع أن أعلمه سلوكيات البحر أو مهنة البحر بالذات، فأعتقد أن وجود أبنائنا معنا في القوارب وخاصة أن خبرة الصياد أكثر من خبرة صاحب قارب النزهة، فأتمنى تعديل هذا القرار لمصلحة أبنائنا لأنني أنا بصراحة وجدت أن وجود الأبناء في البحر عبارة عن تعليم أكثر من أن يكون هواية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ ناصر اليماحي، تفضل معالي الوزير.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضو على إثارة هذا الموضوع، دعني أبدأ معك حيثما انتهيت، هناك جزئيتين النزهة ورخصة الصيد، رخصة الصيد القانون فرض عمراً معيناً للذهاب للصيد وهو 18 سنة سواء كان صياد أو أي أحد آخر، الآن من يريد أن يدرب ابنه على الصيد فلا بأس أن يخرج معه في قارب نزهة إذا كان الأساس هو التدريب على مهنة الصيد، الآن النزهة ربما لها محددات لاحقة وقريباً بعد التوافق مع إخواننا في الإمارات المختلفة ولها ربما محددات ولكن لا تستطيع أن تخالف القانون بأن يذهب إلى الصيد لمن هم أقل من (18) سنة، لكن يمكن أن تأخذ ابنك مع أحد أولئك الذين لديهم رخصة نزهة، وهذا في تقديري عادي جداً.

دعني الآن أذهب إلى المراقبة والمخالفات حتى أعطي أرقاماً، ربما رأيت واحداً وربما غيري رأى اثنين على الشاطئ يراقبون المخالفات، لكن اليوم لدينا أجهزة تتبع لكل السفن الذاهبة للصيد، وإخواننا في خفر السواحل يراقبون عن بعد كل الممارسات الخاطئة والتي يمكن أن تضر بالبيئة أو بالأمن، بجانب أننا بدأنا باستحداث نظام الإبلاغ، بمعنى أن الصياد اليوم لا يبلغ عن صديقه الصياد وإذا قام بذلك استنفر عليه الصيادين كلهم، لذلك سيكون لدينا مركز للإبلاغ، مثلاً عبدالله

يبلغ عن مخالفة بدون أن يعرف عن نفسه، هذا المركز سوف يعطي إشارة لإخواننا في خفر السواحل لمتابعة هذا الخلل دون أن يعلم الصياد عبدالله أنه أبلغ عن زميله، في 2020-2021 لدينا (35) بلاغ قيد التنفيذ، ولدينا (20) بلاغ خلال السنة الماضية، كل هذه معنية بالمبيدات، بالنسبة للأسماك انظر إلى التصاعد في الأرقام، سنة 2018 لدينا (112) مخالفة، سنة 2020 لدينا (152) مخالفة، هذه المخالفات لم تأت إلى من متابعة، وهذه المتابعة لابد أن نعطي إخواننا سواء في المحليات أو في خفر السواحل حقهم، لأن هذه المخالفات حقيقية وتم الإبلاغ عنها وتم التحقيق بها، الآن في كل مهنة هناك مخالفات ربما تمر في المرة الأولى وربما للمرة الثانية ولكن متابعتنا لها ومتابعة الإخوان في المنشآت المحلية وكذلك زملائنا في خفر السواحل نعمل على تقليل هذه المخالفات بحيث نجعل مجتمعنا مجتمعاً آمناً غير قابل لأن تخرق قوانينه وأنظمته، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، أخ ناصر هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضل.

سعادة/ ناصر محمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير، فعلاً إذا أردت تعليم ابني فمن الصعب أن أخذه كل شهر أو شهرين مرة واحدة في قارب نزهة لأعطيه درس، لا، أنا أريد أن أعلمه أصول هذه المهنة حتى يستطيع أن يلم بأمر كثيرة تتعلق بالبحر.

مداخلتي الثانية تتعلق بالبنية التحتية، حيث تمثل هذه البنية التحتية إطاراً هاماً لتطوير وتعزيز الأمن الغذائي حيث قامت الوزارة مشكورة بجهود طيب في هذا الجانب لكن أيضاً تحتاج هذه المشاريع للمتابعة والتطوير، هناك موانئ تم إنشاؤها منذ أكثر من عشر سنوات وهي تحتاج لتطوير وتحسين وبالتحديد تحتاج لخدمات أخرى إضافية، في السابق كان هناك مائة أو مائتي قارب في المواقف ولكن القوارب حالياً عددها أكبر من المواقف وبالتالي هذه الموانئ بحاجة لتطوير.

أيضاً ذكر في السابق معالي الوزير موضوع المشاد، أعتقد تم منع المشاد في كثير من الشواطئ وأتمنى من الوزارة أن تقوم بهذا المجهود بالتنسيق مع الجمعيات لإنشاء مشاد خاصة ببعض الأسماك لأنها تعتبر محميات طبيعية لهذه الأسماك ويمكن تكاثرها وتواجدها باختلاف منطقة لأخرى وحتى من ساحل لآخر، أيضاً دعم المزارعين أو الصيادين الخاصين بالمزارع الفردية للصيادين، هناك بعض الصيادين لديهم هوايات لتربية بعض أنواع الأسماك سواء المحلية أو حتى المستوردة وأنا هنا أعني الأسماك المحلية النادرة فيمكن دعم المزارعين بهذه المزارع الخاصة الفردية وتطوير هذه

المشاريع وإعطائهم مساحات أكثر في البحر أو حتى في أماكن محددة تحددها الوزارة، أتمنى أن نرى تطبيق هذه المقترحات في القريب العاجل، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

إذا سمحت لي معاليك، المشاد نحن أصدرنا قراراً بالسماح بها وحددنا نوعية المواد المستخدمة فيها وبقي الأمر للمحليات، لأن مواقع وجود هذه المشاد بالتأكد نحن لا نستطيع تحديدها من مكان لآخر ولكن ليس هناك منعاً اتحادياً لوجود المشاد.

وبالنسبة للبنية التحتية للموانئ والبنية التحتية للصيادين بلاشك أنها مشروع متكامل بدأناه في 2014-2015 وأنشأنا أكثر من ستين ميناءً للصيادين على نفقة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة، والآن المرحلة الثانية حقيقة لتطوير وتوسعة هذه الموانئ، وكان مشروعاً مستمراً ولكن الأزمة والجائحة أوقفت الجميع وأوقفت الكثير من المشاريع في مراحل ربما غير تنفيذية، ولكن بالتأكد سنعود مرة أخرى لمتابعة تطوير البنية التحتية وهذه المرة ستكون المتابعة من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة الأخ يوسف عبدالله الشحي.

سعادة/ يوسف عبدالله الشحي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير، طبعاً معالي الوزير له بصمات واضحة في أي مكان يتواجد حتى أبيات الشعر والغزل ما شاء الله عليه.

معالي الوزير نحن اليوم نشكر وعملية التوطين في قلب البحر والوزارة فكرت بتوطين الصيادين، نحن اليوم معالي الوزير نريد أن يعم التوطين سوق السمك بالكامل، سواء الدلالة أو البيع أو التصدير، معاليك عندما تسأل الصياد لماذا لا تتواجد في سوق السمك؟ يقول أنه لا يستطيع، أتمنى أن تكون هناك دراسة مستقبلية أن يكون المواطن متواجداً وأن تكون هناك استثناءات لكبار المواطنين أو أصحاب العاهات لأن شوابنا كبار السن هم الذين ورثوا هذه المهنة، الله يعينكم على مهنة الصيادين والمزارعين ونحن مستبشرين خيراً بمعالي الوزير، ونحن اليوم في دولة الإمارات دائماً التنظيم متواجد لدينا في مراحل الحياة، أنا أتصور أن تنظيم أسواق السمك والزراعة هو شيء بسيط بالنسبة للوزارة، أنا أتمنى أن تنظم الوزارة العمل في الحكومات المحلية والبلديات ويكون هناك تنسيق بينها وبين

هذه الحكومات المحلية والتي تمثلها البلديات، أتمنى الإجابة على سؤالي حول الإجراءات المستقبلية التي نريدها في توطین جميع ما يخص السمك وبيعه، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، معالي الوزير تفضل.

معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معاليك وشكراً سعادتك، الآن أشكرك على الإطراء وأنا لا أستحقه وإن شاء الله ربي يسهل أموري هنا وأقدم لبلدنا ما تستحقه، ولكن في حقيقة الأمر أحياناً نحتاج إلى أن ننظر قليلاً للخلف، فالمواطن اليوم هذه الدكة مسجلة باسمه وهو الذي تنازل عنها للجنسية الأخرى، والحكومة لم تعطها لغيره، ربما أهالينا اليزافة وخلافه بدأوا بالابتعاد عن البحر وربما لنا دور لتشجيعهم لنعيدهم ولكن الأكيد أن ما ذهبت إليه من توطین هذه المهنة يقع الجزء الأكبر منه علينا نحن، ونحن إن شاء الله نذهب من خلال قوانيننا وتشريعاتنا ولوائحنا إلى توطین الجزء الأكبر، ولكن نحتاج إلى تثقيف المواطن بأن هذه الرخصة لك، مثلاً جننا لنوطن مهنة مساعد النوخذة وجدنا إشكالية بنفس المفهوم، لذلك نحتاج معاليك لأن نتقف هذا المواطن أو هذا السماك بأن هذه المهنة هي مهنة أجدادك وأنت بحاجة للمحافظة عليها ونحن دورنا أن ندعمك فيها ولكن لا أبرئ نفسي ولوزارة البيئة دور في توطین المهنة ولكن أنا أذهب إلى قصة (كمفوشس) "أن السلاالم لا توت إلا من فوق"، هذه سوف تأتي لاحقاً ولكن لنرى البيطريين والأطباء والنواخذة وفيما بعد سوف تأتي هذه الأمور تباعاً، إلى جانب إدخال هذه الفئة من الشباب في هذه الجزئية وبعد أن ننتهي من توطین الزراعة والمزارعين ليكون لدينا مزارعين تقنيين، وسوف نذهب بعد ذلك إلى صيادي الأسماك وندعمهم في قصة المشاد، أنا أعتقد أننا نحتاج إلى توطین هذه الفئة من الشباب الذين هم أكثر وعياً وإدراكاً بأدوارهم وتستطيع كحكومة أن نتقفهم بشكل أسرع ربما، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة الأخ يوسف الشحي هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضل.

سعادة/ يوسف عبدالله الشحي:

شكراً معالي الرئيس، والشكر لمعالي الوزير ونحن إن شاء الله مستبشرين خيراً في المرحلة القادمة، شكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً، الكلمة الآن لسعادة حمد الرحومي.

سعادة / حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير . أنا سيكون لي مداخلة واحدة ، نحن بالفعل اليوم فرحين بما نسمعه من معاليه ، فرحين بحيوية الوزير وحركته الدائمة التي نراها في كافة الأماكن مع محدودية الوقت الذي قضاه معاليه في الوزارة لكن بالفعل نرى منجزات على أرض الواقع ولو كانت جزئية الآن ، ولكنها الخطوة الأولى للعمل الحقيقي ، معالي الرئيس ، لذلك فإن معالي الوزير بدأ بكل النقاط ، فكلما أردنا أن نسأل عن شيء نجد أن معاليه بدأ فيه ، لذلك لن تكون مداخلتي كاستفسارات وإنما هي عبارة عن آراء ومقترحات قد تساعد معاليه على رؤية بعض الزوايا بحكم الخبرة والتجربة ، وبالفعل أنا اليوم فرح بما أسمع ، لذلك سأطرح مجموعة من النقاط أتمنى أن تكون مفيدة وإضافة لمعاليه .

معالي الرئيس ، من خلال كافة ما طرح اليوم الجميع يتفق على أن المشكلة في التسويق ، وكذلك تفضل معاليه وقال بأنه سيعالج هذه المشكلة ، وهذا يعني أنه بالفعل استطاع تشخيص الإشكالية المهمة ، دائماً الصياد والنحال والمزارع ومربي الماشية هو الذي يدير هذه العملية ولكنه ليس تاجراً ، وحتى أجدادنا الأولين مروا بنفس الطريقة ، فكان لدى كل واحد منهم بائع لبضاعته ، فهم ليسوا تجاراً ، وهذه هي المشكلة التي أعتقد أن معالي الوزير وضع يده عليها ، وهذا أمر ممتاز جداً .

الحقيقة - معالي الرئيس - من الطبيعة أن لا نمنع الاستيراد ، وأن لا يكون عندنا حمائية في هذا الاتجاه لأن الدولة لا تستطيع عمل هذا الأمر ولا نحن نطلب هذا ، لكن الرهان يجب أن يكون على عدة نقاط أولها جودة المنتج وبالذات المحلي ، فأنا أتكلم عن جودة المنتج .

الشيء الثاني أن جودة المنتج تأتي مع الغش الآن ، فنحن الآن سواء في سوق السمك أو في المناحل أو في الأغنام وفي كل شيء يأتي عندك أن هذا هو المنتج المحلي ، فتذهب إلى سوق السمك مثلاً تجد أن السمك المستورد من الخارج يتم بيعه على أنه محلي ، فلا يوجد هناك تعيين أو ختم أو دمغة أو أي شيء يوضع على هذا المنتج لتثبت أنه محلي أو مستورد ، فالمشتري مستعد لدفع مبلغ وقدره في المنتج المحلي لمعرفته بجودته ، وتعرف الجهد المبذول به ، الآن نحن ندفع نفس المبلغ لكن بسبب عدم وجود فرز واضح وعدم وجود دمغة لهذه المنتجات بدأ المنتج الوطني يتعرض للخسارة لأنه يقارن مع المنتج المستورد ولكن التكلفة مختلفة والجودة مختلفة ، فغالبية الناس لا تستطيع التمييز الآن إذا كان هذا السمك محلي أم مستورد ، فهذا صعب جداً وأشخاص معينين فقط الذين يستطيعون التمييز ، لذلك فهو يباع الآن بعشرة دراهم ويقول لك أنه

محلي ، وصاحب المنتج المحلي يبيع بعشرين درهم لأن التكلفة عالية عليه ، فهناك أشخاص يريدون المحلي ولكن لا يوجد أي سوق في الدولة فيه لوحة تقول لك أن هذا المنتج محلي مع المراقبة وليس فقط وجود اللوحة وإنما يأتي موظف ويتفحص المحلي ويضع عليه لوحة بأنه محلي ، وهذا مستورد من الدولة الفلانية يضع عليه لوحة أيضا .

الأمر الآخر - معالي الرئيس - قضية تكاليف التكاليف ، فمطلوب منا لتسيير المنتج المحلي تقليل التكاليف مع زيادة الدعم التسويقي لرفع الإيراد ، نقلل التكاليف في المنتج المحلي ومن ثم نرفع الإيراد ، فإذا كان هناك غش وليس هناك تسويق جيد فالإيراد يكون محدودا ويفشل المشروع في نهاية اليوم ، وأنا بالفعل مستبشر بأن معالي الوزير يضع يده على نقاط تكلمت فيها سابقا وهي نفس النقاط التي تعتبر مفاتيح ممكن أن تفيد فيها الصيادين والمزارعين ومربي الماشية والنحالين ، وأنا أتفق كليا مع معاليه ولكن الاختلاف أو الطرح الآن في موضوع الشركات ، فنحن بحاجة لجمعيات لجميع ما ذكر ، فالنحالين بحاجة إلى جمعيات وكذلك المزارعين ومربي الماشية والصيادين ، فجميع هذه المهن بحاجة إلى وجود جمعيات تمثلها ، لماذا ؟ فالآن معاليه أتى بشركة، لكن الجمعية تعتبر شركة، فلو تم دعمها وتهيتها فهي تعتبر شركة مؤهلة حيث أن عندها سيارات ونقل وترخيص وغير ذلك، فنضع جزء في الشركة وجزء في الجمعية من الجهد الذي نبذله، فالأماكن التي ليس بها جمعية مثل النحالين والمزارعين وغيرها على الوزارة أن تساعد وتهيء وتحفز مسألة إنشاء جمعيات لأنها تعتبر ممثلا لهم أمام الوزارة، وكذلك تصبح الغطاء الرسمي الذي من الممكن أن تتداول فيه ومنتج الجمعية كذا والجمعية كذا .

تكلما عن تميز المنتج، وكذلك نتكلم عن نقطة مهمة أخرى، فعندما يكون عندنا جمعيات أستطيع التأكد أن هذه المزرعة غير مؤجرة، وهذا مهم جداً ، فغالبية المخالفات تأتي من المؤجرين سواء تكلما عن الصيادين أو المزارعين أو مربي الماشية ، فالتأجير جزء مهم حيث أنك لا تعلم حتى أين يذهب الدعم الذي تقدمه وهل يذهب للمواطن الحقيقي أم المؤجر الذي - أصلا - تسبب بإشكاليات كثيرة ، وهذا يأتي من خلال الجمعيات لأنها تعلم من يدير هذه المزرعة وتلك المزرعة، وإن كان الصياد يخرج للصيد بنفسه أم لا .

كذلك - معالي الرئيس - قانون السلامة الغذائية يعتبر قانون مهم جدا ، وأعتقد أنه أمر ممتاز أن معالي الوزير تكلم عنه وذكر بأن ما يطبق في إمارة قوية في نظامها الرقابي سيتم تعميمه على بقية الإمارات ، وهذا أمر مهم جدا ومعني بأرواح الناس ، فلا يمكن أن يتم رش المنتج الزراعي اليوم ويورده ثاني يوم للسوق ، فهذا أمر خطير ، وأعتقد أنه إذا كان الضعف في الرقابة على هذه الأمور يأتي من البلديات يجب

على الوزارة أن تحاول تغطية هذا الأمر بطريقة أو بأخرى لأنه في النهاية هذا المنتج يُحسب علينا بأنه منتج محلي بالإضافة إلى الأضرار الصحية التي من الممكن أن يتسبب بها .

معالي الرئيس ، تفضل معالي الوزير وقال أن " الدكة " ملك لأشخاص ، فهذا يشبه موضوع أرقام السيارات والتاكسي في السابق ، فكل شخص لديه ملك ، وعندما جاء القرار بأخذ هذه الأرقام عن الأفراد ووضعها في شركة أو جمعية ومن ثم يحصل المواطن على نصيبه دون أي إشكالية ومن يدير على مستوى شركات وجمعيات على مستوى عالي ، والأسواق من الممكن أن يتم تطبيق نفس الأمر عليها من خلال شركات مساهمة أو الجمعيات بأن تأخذ هذه الرخص ومن ثم تدفع لأصحابها ولكن أن تديرها بمستوى جيد دون غش وخط المنتجات التي نعاني منها كما ذكرت في مداخلتني بالبداية .

أخيراً نقول ونؤكد أن طرح اليوم لا نستطيع قول شيء حوله ، فمعالي الوزير يده في العمل وفي كل شيء تسأل عنه تجد أنه بدأ بجزء منه ، وهذه حيوية وعمل ونقدر ذلك لمعاليه ، لذلك لن يكون عندي أية أسئلة غير أنني أدعو لمعاليه بالتوفيق في عمله الذي بدأه بخطوات عريضة تبرز لنا اليوم ، ونحن سنكون متابعين لهذا العمل الجيد الذي يقوم به معالي الوزير ، فنحن دائماً عون لكم ، وإذا احتجنا لنسأل عن أشياء معينة ستكون بعد فترات طويلة لاحقة لأنه بالفعل عمل كبير ، وكما قلنا في البداية الوزارة مسؤولة عن أهم نقاط بالنسبة للأمن الغذائي وأهم نقاط بالنسبة لصحة الناس وأهم نقاط لوجود العمل الخاص وليس العمل الحكومي ، فالمزارع والصياد ومربي الماشية ومربي النحل تعتبر مشاريع خاصة، فهل بالإمكان أن معالي الوزير مع الجهات التي تدعم المواطنين الشباب في المشاريع الصغيرة يدخل في هذا الأمر الصياد والمزارع بحيث يحصل على التمويل منهم ومن ثم بدعم فني من الوزارة ليكون نواة مشاريع صغيرة ومتوسطة في الأربع أرقام التي تكلمنا فيها وهي الأمن الغذائي الداخلي وليس الخارجي، ففي حالة الإغلاق الكامل لا بد أن يكون عندنا جزء معين من العمل ، وأنا أشكر معاليه وأتمنى له التوفيق والتيسير وأشكر معاليك على إتاحة الفرصة لي ، و شكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

بداية شكراً معالي الرئيس ، أخي أبو علي أشكرك كل الشكر ، أنا سعيد بهذه النقاط التي أثارته وأنا أعلم أن جهودنا مشتركة في خدمة أهلنا ، وإن شاء الله لن نسمعوا إلا الكلام الطيب سواء من الصيادين أو مربي النحل أو مربي الماشية أو المزارعين لأننا نسعى لخدمتهم .

بالنسبة لقضية الشركات المساهمة الحقيقية أن هذه أثارت انتباهي ولم تأتي في بالي، فأشكرك على هذا الطرح بأن هذه " الدكك " من الممكن أن تؤول إلى جهة ما ويحصل المواطن منها على نصيبه كما حصل في ارقام التاكسي، هذا الحقيقة طرح جيد ولم يأتي في بالي ، ولكن إن شاء الله ترون في القادم كل ما طرح على أرض الواقع ، فنحن نسعى في أبواب كثيرة ولكن خطوة . خطوة وإن شاء الله تجدون ما يسر أهلنا وناسنا، وأكد ليس عنكم غنى أخي بوغباش وإخواني الأعضاء وأخي أبو علي ، فأنتم جزء من هذا العمل وإن شاء الله نستطيع جميعنا أن نوصل لأهلنا ما يسرهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة الدكتورة نضال الطنجي .

سعادة / د. نضال محمد الطنجي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، سأدخل في النقطتين اللتين لدي مباشرة .
بداية أتوجه لمعالي الوزير بطلب أن ينظر في أن يكون هناك دعم مباشر للمزارعين المواطنين من الأفراد ، فاليوم غالبية من يملك مزارع من الأفراد يكونوا من المتقاعدين الذين ينفقون عليها من خلال مدخراتهم الشخصية ، ومعاليك ذكرت في البداية موقف حصل معك لمزارع مواطن ورأيت الوضع وكانت مبادرة أعتقد أنها ستحل جزء مهم في جانب تسويق المنتجات ، وبالتالي هذا ربما يخفف عليهم الخسائر ، لكن لننظر إلى شق آخر ، أعتقد أن معاليك ستري أنه من الأهمية اليوم أن المزارع المواطن على مستوى الأفراد أن يكون لهم دعم مباشر تقني فني كما كانوا معتادين عليه سابقا من خلال وزارة الزراعة والثروة السمكية ، فكثير من المزارعين الموجودين حاليا يذكرون أنهم بحاجة لهذا الدعم ، فإذا لم يكن مجاني يا معالي الوزير بالإمكان أن يكون بمبالغ أو رسوم رمزية يستطيع من خلالها المواطن الذي يملك مزرعة تحمل التكاليف الباهظة مع الدعم الذي تقدمونه من خلال التسويق ، لكن كذلك قبل التسويق كلفة الإنتاج العالية يجب أن تساعد الوزارة المساعدة في تخفيض هذه الكلفة العالية حتى يستطيع المنافسة في السوق ، ونحن نفخر أنه أصبح عندنا شركات زراعية كبيرة قد يملكها مواطنين ، فهذه تمثل استثمارات بالملايين وتستخدم التكنولوجيا وكلفة الإنتاج عندها قليلة ، وبالتالي فعندما تطرح الانتاج المحلي في السوق فستكون الأسعار فيها تنافسية جيدة ، وربما عندما تقارن ذلك بالمواطن الذي لديه مزرعة لا تكون لديه القدرة التنافسية ، والدعم الذي تقدمونه الفني أنا لا أتكلم عما سبق وذكره بعض الإخوة الزملاء عن الحاجة للإرشاد والتوعية ، فهذا جانب أعتقد أن الوزارة معنية به ، لكن

أيضا موضوع الدعم التقني والفني مهم جدا تقديمه لهذه الفئة من أصحاب المزارع الأفراد المواطنين الذين ذكرت قبل قليل أنهم من المتقاعدين الذين لا يملكون إلا مدخراتهم الشخصية حتى يحافظوا على مزارعهم و ثروتهم الحيوانية ، وأنا متأكدة أن معاليك قادر على إيجاد حل بمستوى الحل الذي ذكرته من خلال شركات معنية بالتسويق ، فأعتقد أن هذه مبادرة وخطوة مباركة جهودك في هذا الجانب .

اسمح لي - معالي الرئيس - بمداخلة أخرى ، وأتمنى أن يسعفني الوقت لأن هذه فقط ملاحظة بسيطة وهي حديث الساعة ، فمن القريب العاجل كثير من المزارعين المحليين في الدولة في بعض الإمارات يعانون من آفة بسبب حيوان يعتبر دخيل على الدولة ، وأعتقد أن الإعلام غطى هذا الأمر حيث وصل لمستوى أنه أصبح آفة يؤثر على المنتجات الزراعية كما أن أصحاب مزارع النخيل متضررين جدا من هذه الآفة ، وأعتقد أن من يتابع الإعلام يعرف أن آفة سناجب النخيل أصبحت خطرا يهدد مزارع الكثير من المواطنين على مستوى الدولة ، وهناك الكثير من دول العالم دون أن أذكرها بالإسم ، لكن في بعض دول العالم صنفت هذا الحيوان أنه من الممكن أن يكون سبب لآفة تسبب أضرار كبيرة للمحاصيل الزراعية والمزارع ، وبالتالي قبل أن يستفحل هذا الموضوع ويكبر أتمنى أن يكون هناك نظرة جادة تجاهه قبل أن يتحول الأمر إلى كارثة ، و شكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً معالي الرئيس ، الأكيد أننا نرصد هذه الآفات ونحاول بقدر ما نستطيع أن نوفر لها العلاجات اللازمة ، والإخوة في الوزارة يضعونها بعين الاعتبار ، ولكن إذا ذهبنا إلى موضوع الدعم فالإرشاد موجود كجزء من الدعم ، فنحن ندعم الإخوة المزارعين أو مربى الماشية أو الصيادين ولكن القادم بالذات بالنسبة للمزارعين والصيادين إن شاء الله أفضل ، فبالنسبة للمزارعين بدأنا الآن التواصل مع الحكومات المحلية ونعمل على عمل قاعدة بيانات بحيث نعرف عدد المزارع المنتجة ، فالأرقام التي لدينا متفاوتة ومساحتها كذلك متفاوتة ، فليس هناك الآن بيانات حقيقية ، ومن دون البيانات من الصعب إدارة أي عمل أو أي دعم ، والآن بتوفر البيانات سوف يتم توفير الدعم لأولئك الذين يساهمون في الأمن الغذائي ، أي الذين يطرحون بضاعتهم في السوق ، أما الذين لديهم مزارع للهواية فهؤلاء مزارعهم للهواية وبالتالي عمليا لا يحتاجون دعم

من الحكومة ، فبتوفر البيانات بالتأكيد سوف نستطيع وضع الحلول المناسبة سواء للدعم الذي سيجده المزارعين أو الدعم الذي سيجده إخواننا مربّي الحيوانات أو إخواننا الصيادين .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، دكتورة نضال ، تفضلي إذا كان لديك مداخلة ثانية .

سعادة / د. نضال محمد الطنجي :

أنا أشد على يدك يا معالي الوزير على موضوع أنه من الضروري أن يكون هناك قاعدة بيانات ، وأنا فقط أود توضيح جزئية الدعم الذي كنت أعنيه لأن هناك الكثير من المزارعين عندهم مزارع ليس فقط من باب الهواية وإنما هم مزارعون يرفدون أسواقنا المحلية بمنتجات موسمية ويحتاجون إلى معدات وأسمدة وغير ذلك ، ومعاليك والإخوة في الوزارة أعلم من ما المقصود بالدعم الفني والتقني ، فهناك أمور كثيرة تكلفهم الكثير ، وأنا لا أتكلم عن كلفة الكهرباء والماء والري ومعدات التحلية ، فهناك كلفة غير عادية عليهم ، لكن نحن ننظر إلى أن الوزارة كانت سابقاً في سنوات بعيدة تدعمهم بمعدات كالحراثة والشتلات وغير ذلك ، وهذا كله يساعد على تخفيف الكلفة على المزارع ، وأنا لا أتكلم عن المزارع صاحب الهواية الذي لديه مكان صغير يرغب بالاستجمام فيه، وإنما نتكلم عن مزارعين قد تكون هذه هي مهنتهم ومصدر رزقهم لكن في المقابل هم أمام تحديات كبيرة جداً ليس فقط على مستوى التسويق لأنه مهما سوقت له يبقى أن الكلفة عالية عليه ، وربما لا يكون السعر الذي يباع منتج به في السوق غير مرضي له في حين أنه ربما يضع مبالغ كبيرة على أمور مستجدة ، فاليوم مع التطور التكنولوجي نجد الكثير من الشركات الزراعية صراحة لديها مشاريع أدخلت فيها تكنولوجيا الزراعة بدون ري وغير ذلك ، لذلك أعتقد أننا بحاجة لدعم المزارعين بهذه الأمور التقنية من خلالكم ، وشكراً معاليك على جهودك ونحن كلنا متفائلين بالدول الكبير الذي قمت به والذي سنقوم به إنشاء الله مستقبلاً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً دكتورة نضال ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً سعادة الرئيس ، الأکید أن أولئك الذين يساهمون معنا في الأمن الغذائي سوف يتم دعم مزارعهم وسوف يتم دعم كذلك سواء إخواننا مربّي الماشية أو الصيادين ، هذا أكيد ، الآن ربما سعادتك العضوة تقصد تسوية الأرض وغيرها من الأمور ، ونحن الآن نسعى لتوفير هذه الأمور، وبقربما يكون من السهل توفيره ولكن القصة أردنا أن نجعل قيمة الشيء ، وقيمة الشيء أن هذا

المزارع مع سياستنا في تسويق منتجه سواء هو الذي أحضر الحراثة التي تحرث أو ساهمت الحكومة معه سوف نعرف قيمة المنتج ، وقيمة المنتج بالإضافة إلى الربح سيحصل عليه من الشركة التي ستسوق له بضاعته ، فنحن الآن سياسة التسويق تقوم على جانبين :

جانب أن الإخوة في الوزارة يقومون بزيارة معظم المنتجين الذين نرى بضاعتهم في السوق ، وهؤلاء نسوق لهم بضاعتهم ، فهناك الكثير من الإخوة الذين زرنا مزارعهم يقولون مشكورين على زيارتكم لنا وتسويق بضاعتنا في الأسواق ، ومبيعاتهم في ازدياد ، والآن اتفقنا مع إخواننا في الهيئة في أبوظبي أن نقوم بعمل مشترك في قضية تسويق المنتج المحلي ، وأنا على يقين أن هذه الحملة المشتركة التي نقوم بها سوف تدفع إلى بروز المنتج المحلي ولأن يصبح منتج جيد محليا ، والأساس هو أن لا تجعل التاجر يشطح بالأسعار ، فكبح سعر المادة في منافذ البيع هذا الحقيقة دور آخر نحن نقوم به الآن ، فأنت لا تريد أن تدعم المنتج المحلي وتقول أن هذا عضوي وتضع مقابله عضوي لمنتج جاء من أوروبا وتقول أن المنتج المحلي أغلى ولا أحد يشتريه ، لذلك من المهم أن تساوي هذه بتلك ، وأعتقد أنه في اتفاقيتنا الأولى التي سيتم توقيعها منصوص على هذا الأمر ، وإن شاء الله نستطيع جعل هذه الاتفاقية نموذجا لاتفاقيات أخرى تأتي من خلالها شركات أخرى أو دعواتكم لنا بأن تأتي جمعياتنا للقيام بهذا الدور الذي طرحه سعادة الأخ أبو علي، و شكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة الأخت صابري اليماحي .

سعادة / صابرين حسين اليماحي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، ونبارك لك هذا التكليف والتشريف مثنين الخطة الاستراتيجية التي أسلفت في ذكرها ما رسم لنا صورة مبشرة بالخير لما سوف يتم تحقيقه ، ولكن رغم حرص الدولة وجهودكم في توفير الدعم للصيادين والمزارعين ومربي الماشية إلا أنه يطفو على السطح ما بين الفينة والأخرى شكاوى ومطالب من أصحاب هذه المهن يرونها ضرورية وملحة وخاصة في ظل هذه التغيرات في السوق وارتفاع متطلبات وتكاليف الحياة لديهم فإنهم يرون - معالي الرئيس - بأن هذا الدعم يسير بشكل عكسي عما كان عليه سابقاً حيث نرى تقلص الدعم تدريجياً بداية من قطاع دعم الديزل عن الصيادين وضئالة الدعم في أدوات الصيد والمواد الزراعية ، كما وأكد على مداخلة سعادة العضو ناصر اليماحي حيث أن آخر دعم تم تقليصه هو رسم جهاز الملاحظة على قوارب الصيد حيث يُكلف الصياد بمبلغ (2100) درهم عند كل تجديد

للرخصة ، وكذلك رسوم صيانة هذا الجهاز في حال العطل ، ومن مطالبات الصيادين بأن لا يتم فرض هذا الرسم عليهم بشكل دوري ، ولكن عندما يتطلب الجهاز صيانة يتم دعم التكاليف من قبل الصياد كرسوم خاصة بقاربه ولا تُعمم على جميع الصيادين حيث أنهم لا يرون مبررا في تحمله في الوقت الحالي لاسيما أنه مطلب حكومي بحت يصب في خدمة الدولة بشكل مباشر قد لا يستوعب أبعاده الأمنية هذا الصياد لما لا يجد له من أهمية في زيادة دخله أثناء خروجه إلى الصيد، سؤالي معالي الرئيس عن مدى إمكانية التراجع عن هذا القرار مع العلم بأنه قد تم إعفاء بعض المتقاعدين ومستحقي الشؤون الاجتماعية ، ولكن حرم من هذا الإعفاء أصحاب الأملاك وقد تكون لديهم محلات تجارية غير مؤجرة أصلا ولكنه يحتفظ بها كعقار ، وفي نهاية الأمر لماذا يتم معاملته كتاجر ؟ فإذا تمت معاملته بهذه الطريقة فإنه سيذهب في منحى آخر ، وهذا حديث نفس الصياد المالك لو اعتبرنا أنه مالك لأشياء تجارية أخرى ، وبالذات فهو يحسبها تجارية ، فما دام أنني لا أستفيد من الجهاز ولا يزيد لي الدخل فلماذا أدفع عليه إذا كنا نعامله كتاجر ؟ ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً سعادة الأخت صابرين ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً سعادة الرئيس ، وشكراً لسعادة الأخت صابرين على هذا السؤال تحديداً ، نحن الحقيقة منذ أن صدر هذا الرسم ونحن في تواصل مع إخواننا في القوات المسلحة ، وقد شكلنا مؤخراً فريق عمل مشترك بيننا وبين القائمين على هذه المتابعة ، وإن شاء نخرج بمخرج نراه جميعاً مناسباً ، الآن بعض الفئات استطعنا في بداية الأمر ما ذكرته ولكن الآخر قادم ، فمنطقنا معهم أن هذا نحن الذين طلبناه ، وبالتالي علينا أن نرى كيف يمكن النظر له ، ولكن أنا على يقين أنه يوجد متابعة من قبل الفريق المشترك الذي تم تشكيله ويتواصل مع إخواننا الصيادين ، ولكن أنا يهمني جدا النظر للأمام الذي يروونه الصيادين والمزارعين ، فالآن عندما ترتفع أصواتهم بالمطالبة بهذه الأشياء فهذا يعني أنهم ينظرون معنا للمستقبل وينظرون معنا للأمن الغذائي وينظرون معنا لمفهومنا كيف نسير ، ونحن لا نستاء أنهم يتكلمون ويشكون ، فأعتقد أن هذا طبيعة حال أصحاب المهن ، وطبيعة حالهم أنهم ينظرون إلى أرزاقهم وينظرون إلى مستقبلهم ، والأکید أننا معهم ولكن بشكل بحيث ننظم هذه المطالبات ولا تصبح بحيث يصعب تنفيذها ، فالأكید أنهم يطالبون بشيء نحن نتحاور معهم فيه وينظرون إلى توفير سواء المورد السمكي أو المورد الزراعي ، لذلك الدعم نعم تقلص ولكنه تقلص في مكان وتم إعطاؤه في مكان آخر ، فاليوم عندما تسوق منتج فهو لا

يهمه ماذا دفع لأن ما سيدفعه سيحصل عليه ، لذلك من المهم أن نتكلم عن تسويق منتج أكثر من قصة الدعم في الكهرباء والماء ومعدة الحراثة ، لا ، فإذا تم تسويق منتجه بسعر عادل بالنسبة له فهذا أفضل له ، الآن ربما طرح سعادة أخي حمد الرحومي أنه لا بد أن نترك الأسواق مفتوحة ، نعم سنترك الأسواق مفتوحة ، وأنا على يقين أن المنتج المحلي وإن زادت قيمته سيصبح أيضاً مقبول بالنسبة للناس بالذات أنهم يعلمون أن هذا المنتج طازج ، فهذا ما نذهب له في سياستنا وهو تسويق المنتج المحلي بشكل مختلف عن البضاعة الموجودة في السوق دون أن نتدخل في سياسة السوق لأنه سوق حر ، فلا نريد أن نتدخل بالدعم المادي ، فاليوم مثلا من الأشياء التي نطرحها مع إخواننا في وزارة الاقتصاد هو كيف نستطيع أن نوازن ، أي ما هي القرارات التي من الممكن أن تُطرح في مفهوم الإغراق ، فاليوم بالذات خلال الجائحة هناك أشياء زادت كلفتها بالذات عندما نتحدث عن أسواق الدجاج وغيرها ، فليهم مشاكل ، واليوم ربما أكبر مصنع أغلق لأنه لم يُوفّق بالكلفة الموضوعية له ، فهناك حوار مع إخواننا في وزارة الاقتصاد لنذهب سوياً في دعم المنتج المحلي ، وتقود الجهد معنا أختنا مريم من الأمن الغذائي وكذلك معنا معالي عبدالله بن طوق ، فأعتقد أننا سوف نشكل فريق لدراسة هذه الأشياء سوياً لأنه من المهم أن ننظر لها كمنتج اقتصادي قبل أن نتكلم فقط في ما الذي تدعمه وما الذي لا تدعمه ، وهذا من باب تسويق الأشياء بأن تسوق المنتج المحلي ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، تفضلي سعادة صابرين اليماحي .

سعادة / صابرين حسن اليماحي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، حقيقة أثلجت الصدر بهذا الرد الذي يُدعم الأمل والاستبشار بما هو قادم بإذن الله ، وبناء عليه فإن لدينا عدة مطالب قد تسير معكم في نفس الاستراتيجية وتصب في نفس الخطة التي وضعتها من أجل استدامة الأمن الغذائي في الدولة : فنأمل من الوزارة مراجعة بعض التشريعات والقوانين والقرارات التي تخصص أماكن الصيد المسموحة والأعماق والمسافات على أن تراعي الاختلاف بين مياه الخليج العربي وخليج عمان وأن لا تصب بنفس الآلية على المسطحين المائيين لاختلاف الأعماق واختلاف أنواع الأسماك الموجودة.

كما نأمل من معاليك عمل دراسة وإحصائيات للوقوف على مدى التقدم في هذه المهنة المهمة للأمن الغذائي ولا سيما الصيادين ، فمن الملاحظ تراجع أعداد قوارب الصيد وبالتالي نحن كلنا

ثقة في جهود الوزارة لتخطي هذه الأسباب وإنعاش هذه المهنة مرة أخرى ، وكنوع من التشجيع – معالي الرئيس – نود تفعيل الدعم المعنوي بجانب الدعم المادي بشكل خاص للمواطن المنتج أفضل من غيره حتى نضمن الاستمرارية وزيادة الإنتاج وإبراز نماذج وطنية مميزة أمام المواطنين الآخرين حتى يتم تبني هذه الأفكار والمشروعات المتميزة وتعميمها على كافة المواطنين أصحاب هذه المهن ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً سعادة الأخت صابرين ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي: (وزير التغير المناخي والبيئة)

شكراً سعادة الرئيس، شكراً لسعادة الأخت على هذه المقترحات، وأود أن أبشركم أننا اليوم نحن في هذه الأسواق التي نقوم بها كل أسبوع، ومن الجيد لو تقومون بزيارتها، ففي كل أسبوع خلال هذه الفترة من شهر 12 حتى نهاية فصل الشتاء نقوم بعرض منتجاتنا المحلية سواء في أسواقنا في دبي أو أسواقنا في الشارقة وفي التجمعات السكنية في كل إمارة، هذه المنتجات – في الحقيقة – تجد شعبية كبيرة، وتجد الكثير من المترددين عليها ، وبالأمس جاءني اتصال يسألني لماذا يكون ذلك فقط يوم الجمعة ؟ ولماذا لا يكون يومي الجمعة والسبت؟ فهذا ما اتفقنا عليه مع " أرادا " في إمارة الشارقة ، هذا يعطينا الانطباع ان تسويقنا لمنتجنا جيد ، وعلى الأقل نعرف أن الناس تريده ، وفي دبي أثلج صدري أن المتسوقين من خلال فريق المتسوقين في الوزارة ليرود أفعال الناس وجدوا أن من يتكلم على المنتج المحلي هم الأجانب ، أن هذا المنتج أفضل من الذي نشتره من مكان آخر ، وهذا أراحي جدا أنه ليس فقط أهلنا هم الذين يقولون أن المنتج جيد ، وإنما حتى الأجانب يرتاحون للمنتج المحلي ، وهم لا يتكلمون معي وإنما مع واحد منهم وهو يعطيني المعلومات العائدة حتى نعرف أين نتجه ، فهذه المعلومات هي التي تعطينا أن منتجنا المحلي بالذات في مفهومنا للزراعة جيد ، وأن العمل الذي نسير فيه لنقل في هذه المرحلة مقبول ، لذلك نستطيع أن نبني عليه وإن شاء الله خلال الأسبوعين القادمين سنبني على ما تم في كيف نسوق لشبابنا ومنتجنا المحلي في أسواقنا المحلية ، وأنا على يقين لدرجة أنني أقول لأحد أبنائنا المزارعين لماذا سعرك كذا فقال حتى أبيع يكلفني كذا ، فقلت له أن وقوفك هنا لها كلفة لم تحسبها ، وهو عمره تقريبا 19 سنة يقف لتسويق منتجه ، ففعلا تشعر أنهم يحتاجون لهذا الدعم والكلام التشجيعي ، لذلك أقول إن شاء الله نكون نسير في الطريق الذي نرى فيه مصلحة لأهلنا من أصحاب هذه المهن ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، إن شاء الله نسير في الطريق الصحيح ونختصر الفترات للوصول للهدف المنشود ، الآن إذا لم يكن هناك أحد من الإخوة يطلب الكلام نغلق باب المناقشة في الموضوع ، وأطلب موافقة المجلس على إحالة التوصيات الموجودة وأي توصيات إضافية بناء على المناقشة التي تمت اليوم إلى اللجنة المختصة لمناقشتها ، ثم عرضها على المجلس في جلسة أخرى ، فأتمنى موافقة المجلس على إحالة التوصيات إلى اللجنة المختصة ؟

(موافقة)

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً فقد تمت الموافقة على إحالة التوصيات إلى اللجنة المختصة لدراستها بناء على مناقشة الموضوع وعرضها على المجلس في جلسة لاحقة.

الآن انتهينا من مناقشة الموضوع ، وفي النهاية نشكر أصحاب السعادة الأعضاء الذين تقدموا بطلب مناقشة هذا الموضوع وكذلك نشكر رئيس ومقرر أعضاء اللجنة الذين اجتهدوا بشكل كبير يتناسب مع حجم هذا الموضوع ، وكذلك نشكر معالي الوزير والفريق المشارك على تفاعلهم الإيجابي مع المجلس بشكل كبير سواء في القانون أو ما ختمنا به الآن بالموضوع العام ، ونعتقد أنه مهم حيث أعطانا تصور جيد لسياسة الوزارة في التوجه لأهم المنتجين للمخزون الغذائي في الدولة ، نشكر معاليك نيابة عن معالي الرئيس وإخواني الأعضاء ، وإن شاء الله يكون لنا لقاءات قادمة .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

لو سمحت لي بكلمة .

سعادة رئيس الجلسة :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي : (وزير التغير المناخي والبيئة)

الحقيقة لا بد أن أقدم شكري للجميع، وأخص فريق اللجنة الذي أثرى القانون نقاشاً ومعرفة، وأشرككم جميعاً على هذه التساؤلات ، وأنا أعرف أن هذه الأسئلة والمناقشة في المحصلة إثراء لمعارفنا في الدرجة الأولى ، وكذلك إثراء سواء كان لسياسة الوزارة أو القانون الذي تمت مناقشته ، أشرككم جميعاً ، وبلغوا شكري وتقديري لأخي معالي صقر غباش الداعم الأول لعملنا ، حفظكم الله جميعاً ومشكورين .

سعادة رئيس الجلسة:

شكراً معالي الوزير، بارك الله فيك .

بند ما استجد من أعمال :

- مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة

2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

سعادة رئيس الجلسة:

تمت إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية من قبل معالي

الرئيس بصفة الاستعجال بناء على طلب الحكومة.

سعادة رئيس الجلسة:

الآن وبعد أن انتهينا من مناقشة جميع بنود جدول الأعمال ، هل يوافق المجلس على رفع الجلسة .

(موافقة)

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 17:04 مساءً)

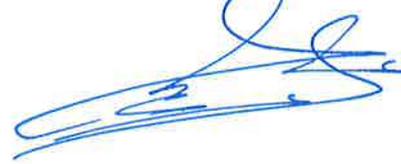
رئيس المجلس

صقر غباش



الأمين العام

د. عمر عبدالرحمن النعيمي



الملاحق

ملحق رقم (1)

نص الرسالة الصادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة
موضوع "سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية"

Ref :

الرقم : أ/م ر/9 / 1 / 111 / 2021

Date :

التاريخ : 25/01/2021

الموقر

معالي الأخ/ عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية "

يسرنا أن نتقدم إلى معاليكم بخالص التحية، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (140) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بقرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2016، كما يرجى التفضل بتحديد الوزارة المعنية بمناقشة الموضوع المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

المرفقات:

- نسخة من طلب مناقشة الموضوع المشار إليه.

أبو ظبي - هاتف : TEL: +971 2 6199500 فاكس : FAX: +971 2 6812846 ص.ب: 836 ABU DHABI P.O.BOX:

دبي - هاتف: TEL: +971 4 3033900 فاكس: FAX: +971 4 3244004 ص.ب: 47 DUBAI P.O.BOX:

البريد الإلكتروني : E-mail: speakeroffice@almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الاتحادي-امارات www.almajles.gov.ae

التاريخ: 2021/01/ 18

معالي / صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: - سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية

حيث تتولى وزارة الطاقة والبنية التحتية بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته، اقتراح إعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بتطوير المرافق العامة الاتحادية ومنشآت السدود والقنوات المائية والحماية من الفيضانات، وكافة مشاريع البنية التحتية الاتحادية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والإشراف على تنفيذها بالإضافة إلى إدارة وتشغيل شبكة الطرق الاتحادية وممتلكاتها وتنظيم استخدامها واستغلالها بما يحقق استدامة البنية التحتية المتكاملة.

لذلك فإننا نود مناقشة موضوع سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية في إطار المحاور التالية: -

1. دور الوزارة بشأن تنفيذ وإدارة وتشغيل وصيانة مشاريع البنية التحتية الاتحادية والمرافق

العامة بما يحقق استدامتها والتي تشمل:

- شبكة الطرق الاتحادية وتنظيم استخدامها واستغلالها.
- منشآت السدود والقنوات المائية.
- المباني الاتحادية.

2. سياسة الوزارة في إدارة الموارد البشرية.

مقدمو الطلب

سعادة / خلفان راشد الشامسي

سعادة / جميلة أحمد المهيري

سعادة / حمد أحمد الرحومي

سعادة / ناعمة عبد الرحمن المنصوري

سعادة / سهيل نخيرة العفاري

سعادة / صابرين حسن اليماحي

سعادة / كفاح محمد الزعابي

ملحق رقم (2)

مشروع قانون اتحادي
في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها
والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة
عن استخدامها في "صيغته" النهائية"

مشروع

قانون اتحادي رقم () لسنة 2021

في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها

والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن خليفة بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1979 في شأن الحجر الزراعي، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1979 في شأن الحجر البيطري، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون العقوبات، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (37) لسنة 1992 في شأن العلامات التجارية، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (38) لسنة 1992 في شأن إنشاء المشاتل وتنظيم إنتاج واستيراد وتداول الشتلات،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 1992 في شأن إنتاج واستيراد وتداول الأسمدة والمصلحات الزراعية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (42) لسنة 1992 بشأن إنتاج واستيراد وتداول البذور والتقاوي،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2002 في شأن تنظيم حماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (16) لسنة 2007 في شأن الرفق بالحيوان، وتعديلاته،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2009 في شأن حماية الأصناف النباتية الجديدة،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2013 في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2020 في شأن المبيدات،
- وبناءً على ما عرضه وزير التغير المناخي والبيئة، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي،

وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة (1)

التعريف

في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة	: الإمارات العربية المتحدة.
الوزارة	: وزارة التغير المناخي والبيئة.
الوزير	: وزير التغير المناخي والبيئة.
الإدارة المختصة	: الإدارة المعنية في الوزارة بالمتابعة والإشراف على تنفيذ أحكام هذا القانون ولانحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له.
السلطة المختصة	: الجهة المحلية المعنية بشؤون إدارة الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.
المعارف والممارسات التقليدية والتراثية	: تراكم معارف وممارسات عبر الأجيال في الدولة، ذات قيمة اجتماعية واقتصادية ضرورية للحفاظ على الموارد الوراثية واستخدامها.
الموارد الوراثية	: أي مواد ذات أصل نباتي أو حيواني أو كائنات دقيقة أو غيرها من الأصول، تحتوي على وحدات حاملة للوراثة، وذات قيمة فعلية أو محتملة.
المشتقات	: مركبات كيميائية بيولوجية تحدث طبيعياً، وتنتج عن التعبير الوراثي أو التمثيل الغذائي لموارد بيولوجية أو وراثية، حتى وإن لم تكن تحتوي على وحدات وراثية وظيفية.

- الابتكارات : التوصل إلى معارف أو تقنيات غير مسبوقة أو تطوير معارف أو تقنيات موجودة سواء بالتراكم أو التجميع أو استخدام الخصائص أو القيمة أو التربية أو الاستنباط لأي موارد وراثية.
- الحصول على : حيازة وجمع الموارد الوراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات الموارد الوراثية تقليدية وراثية وابتكارات لأغراض جمع وحفظ المورد الوراثي، أو القيام بأبحاث أكاديمية، أو الاستخدام أو الاستغلال التجاري أو أي غرض آخر.
- اتفاق تقاسم : اتفاق موقع بين الوزارة والسلطة المختصة والشخص الذي يرغب في الحصول على المنافع الموارد الوراثية، يتم فيه تحديد التزامات الأطراف وشروط الحصول على الموارد الوراثية وتحديد المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية أو مشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وراثية وابتكارات.
- الشخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري.
- استخدام الموارد : استعمال وتداول الموارد الوراثية أو مشتقاتها أو المعارف والممارسات التقليدية والراثية الوراثية ومشتقاتها أو الابتكارات المرتبطة بها.
- الاستيراد : إدخال أي موارد وراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وراثية وابتكارات إلى الدولة.
- التصدير : إخراج أي موارد وراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف أو ممارسات تقليدية وراثية وابتكارات من الدولة.

المادة (2)

أهداف القانون

- يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:
1. حماية وصون الموارد الوراثية والحد من استنزافها واستدامتها للاستفادة منها، وتنظيم الحصول عليها وتداولها من أجل المساهمة في حفظ واستدامة التنوع البيولوجي في الدولة.
 2. ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وراثية وابتكارات.

3. حصر وتجميع وتصنيف وتوثيق الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وراثية وابتكارات.

4. تعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

المادة (3)

نطاق السريان

1. تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي:
 - أ. الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وراثية وابتكارات، التي يتم الحصول عليها أو استخدامها في الدولة أو استيرادها أو تصديرها.
 - ب. الموارد الوراثية ومشتقاتها داخل أو خارج موائلها الطبيعية.
2. يستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون ما يأتي:
 - أ. الموارد الوراثية البشرية.
 - ب. الموارد الوراثية المخصصة للاستخدام الشخصي.
 - ج. الموارد الوراثية التي يخضع الحصول عليها وتقاسم منافعها لإجراءات دولية خاصة.

المادة (4)

الحصول على الموارد الوراثية

1. لا يجوز لأي شخص الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها إلا إذا كان حاصلاً على تصريح بذلك من السلطة المختصة.
2. لا يجوز لأي شخص استيراد أو تصدير الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها إلا إذا كان حاصلاً على موافقة بذلك من الوزارة.
3. تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نوع ومدى صلاحية تصريح السلطة المختصة وموافقة الوزارة، وأي اشتراطات أخرى لازمة.

المادة (5)

السجل الإلكتروني

تحتفظ الإدارة المختصة بسجل إلكتروني توثق فيه كافة الموافقات الصادرة من الوزارة والتصاريح الصادرة من السلطة المختصة التي تم منحها وفقاً لأحكام هذا القانون. وعلى السلطات المختصة موافاة الوزارة بكافة البيانات اللازمة لذلك.

المادة (6)

توثيق المعارف والممارسات التقليدية

تنشأ لجنة دائمة من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية للعمل على توثيق المعارف والممارسات التقليدية في الدولة. ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها قرار من الوزير.

المادة (7)

جمع واستخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها

يحظر الحصول على موارد وراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات في الدولة دون الحصول على تصريح بذلك من السلطة المختصة، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (8)

تصدير واستيراد الموارد الوراثية ومشتقاتها

يحظر تصدير أو استيراد الموارد الوراثية أو مشتقاتها أو ما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات من الدولة أو إليها دون الحصول على موافقة الوزارة، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (9)

اقتسام المنافع

للموارة والسلطة المختصة اقتسام المنافع مع الطرف الحاصل على المورد الوراثي والتي تنشأ من الاستخدام المباشر أو غير المباشر للموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات وفقاً للأحكام الواردة في اتفاق تقاسم المنافع.

المادة (10)

إلغاء الموافقة والتصريح واتفاق تقاسم المنافع

- يجوز إلغاء الموافقة والتصريح واتفاق تقاسم المنافع في أي من الأحوال الآتية:
1. مخالفة اشتراطات الموافقة أو التصريح أو اتفاق تقاسم المنافع بحسب الأحوال.
 2. تقديم بيانات أو معلومات غير صحيحة للحصول على الموافقة أو التصريح أو لتوقيع اتفاق تقاسم المنافع بحسب الأحوال.
 3. أي حالات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة (11)

العقوبات

1. لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر.
2. يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (200,000) مائتي ألف درهم ولا تزيد على (1,000,000) مليون درهم كل من خالف حكم البند (3) من المادة (4) من هذا القانون، وتضاعف العقوبة في حالة معاودة ارتكاب الجريمة.
3. يعاقب بالحبس الذي لا يقل عن (6) ستة أشهر ولا يزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن (1,000,000) مليون درهم ولا تزيد عن (5,000,000) خمسة ملايين درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف حكم المادة (7) أو المادة (8) من هذا القانون، وتضاعف العقوبة في حالة العود.
4. تحكم المحكمة بمصادرة المواد موضوع الدعوى وإحالتها إلى الوزارة أو السلطة المختصة للتصرف بها وفق ما تراه مناسباً.

المادة (12)

التظلم

يجوز التظلم من أي من القرارات التي تصدرها الوزارة تنفيذاً لأحكام هذا القانون خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وذلك أمام لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من الوزير، وعلى اللجنة أن تفصل في التظلم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه إليها، ويكون القرار الصادر بشأن التظلم نهائياً.

المادة (13)

مأمورو الضبط القضائي

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير ورئيس السلطة المختصة صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع من مخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك في نطاق اختصاص كل منهم.

المادة (14)

رسوم الحصول على الموارد الوراثية

يصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد الرسوم المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (15)

اللائحة التنفيذية

يصدر مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير - اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال اثني عشر شهراً من تاريخ نشره.

المادة (16)

الإلغاءات

يلغي كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (17)

نشر القانون والعمل به

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي من تاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:

بتاريخ: / / 1441 هـ

الموافق: / / 2021 م

ملحق رقم (3)

تقرير اللجنة

في شأن موضوع "سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة
بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية
والحيوانية والزراعية"

الموقر

معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد

أرفق إلى معاليكم تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية بشأن مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

الرجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ناعمة الشرهان

رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئية

التاريخ: 2021/02/02

الفصل التشريعي السابع عشر

(دور الانعقاد العادي الثاني)

تقرير

لجنة الشؤون الصحية والبيئية

إلى المجلس الوطني الاتحادي

بشأن

" مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم
العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها"

أحال المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/05/05م إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقسام العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، لدراسته وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس؛ ولهذا الغرض عقدت اللجنة (7) اجتماعات بتاريخ 2021/01/03 و 2021/01/10 و 2021/01/11 و 2021/01/18 و 2021/01/21 و 2021/01/26 و 2021/02/02.

وأثناء تدارس اللجنة لمشروع القانون اجتمعت بممثلي الجهات المحلية وممثلي الوزارة: ممثلو وزارة التغير المناخي والبيئة:

وكيل الوزارة بالوكالة	سعادة / سلطان عبدالله علوان الحبسي
الوكيل المساعد لقطاع التنوع البيولوجي والأحياء المائية بالوكالة	سعادة / صلاح عبدالله الريسي
مدير إدارة الشؤون القانونية	الدكتور / ناصر محمد سلطان
مدير إدارة التنوع البيولوجي بالوكالة	الآنسة / حمدة عبدالله الأصلي
رئيس قسم التنوع البيولوجي البري بالوكالة	الآنسة / نهلة عادل النوبي
رئيس قسم الحياة البحرية	الآنسة / هبة عبيد الشحي
بيولوجي	السيدة / حسينة علي

ممثلو الجهات المحلية:

ممثلو بلدية دبي	
مدير قسم التشريع والرأي القانوني	السيدة / عائشة راشد المعيني
قانوني تشريع ورأي رئيسي	السيد / عبدالرحمن عبدالكريم الهالات
ممثلو بلدية الشارقة	
مدير إدارة الشؤون القانونية	السيد / سيف الطنجي
مدير إدارة الخدمات البيئية	الأستاذة / وصال جاسم
مفتش أغذية أول	السيد / صالح السويدي

دراسة مشروع القانون:

تدارست اللجنة مشروع القانون من حيث المبدأ، وتبين لها أن الأسباب التي دعت إلى اقتراح الحكومة مشروع القانون، ترجع إلى أن الدولة قد صادقت على اتفاقية التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة في عام 2000م، والمتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع التي تنشأ من استخدام الموارد الوراثية، وقد انبثق من هذه الاتفاقية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، والتي صادقت عليه في عام 2014. وانتهت إلى أن مشروع القانون مرتبط ارتباطاً كلياً بالبروتوكول سالف الذكر ويعد تنفيذاً له.

واستظهرت اللجنة أن مواد مشروع القانون تهدف إلى تحقيق غرض رئيسي وهو حماية وصيانة الموارد الوراثية والحد من استنزافها واستدامتها للاستفادة منها، فضلاً عن تنظيم الحصول عليها وتداولها من أجل المساهمة في حفظ واستدامة التنوع البيولوجي في الدولة.

كذلك ضمن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات.

بالإضافة إلى حصر وتجميع وتصنيف وتوثيق الموارد الوراثية ومشتقاتها وما يرتبط بها من معارف وممارسات تقليدية وتراثية وابتكارات، وتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

وبناء على ذلك اتبعت اللجنة في دراستها لمشروع القانون نهجاً تحليلياً قائماً على تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد الدراسات القانونية والمقارنة، والتي عاينت اللجنة في دراستها لمشروع القانون، وبناء على تلك الدراسات حددت اللجنة نطاق عملها بإقرار المحددات والنتائج التالية.

محددات ونتائج عمل اللجنة:

في ضوء ما استظهرته اللجنة من أن مشروع القانون هو تنفيذاً لانضمام الدولة إلى بروتوكول ناغويا سالف الذكر، حددت اللجنة محددات عملها بتدارس مواد وأحكام مشروع القانون في ضوء بنود البروتوكول، للوقوف على مدى توافقهما معاً.

وبناء على ذلك كلفت اللجنة الأمانة العامة بإعداد دراسة مقارنة بين مشروع القانون وبين بنود بروتوكول ناغويا، بالإضافة إلى مقارنة معيارية مع بعض القوانين المقارنة؛ مثل قانون دولة فنلندا، ثم اطلعت اللجنة على الدراسات الاجتماعية ودراسات المفاهيم، وفي ضوء ذلك كله انتهت إلى التالي:

أولاً: استحداث تعريفين للاستيراد والتصدير وسبب ذلك أن مضمون المصطلحين سيكون أشمل من مفهومهما التقليديين؛ إذ سوف يشمل أموراً غير مادية مثل المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية.

ثانياً: مواكبة للتغيرات والتحولات الرقمية وتسهيلاً للربط الإلكتروني مستقبلاً، ارتأت اللجنة تعديل المادة (5) بجعل السجل إلكتروني، وأحالت إلى اللائحة التنفيذية تحديد ضوابط السجل والتسجيل.

ثالثاً: عدلت اللجنة المادة (10) من مشروع القانون بإحالة ضوابط الحصول على موافقة الوزارة لتصدير أو استيراد الموارد الوراثية أو مشتقاتها إلى اللائحة التنفيذية.

وفي الختام، إذ تقدم اللجنة تقريرها، فإنها تأمل أن تكون قد بذلت عنايتها اللازمة في تنفيذ ما كلفها المجلس به لدراسة هذا المشروع، كما تأمل تفضل المجلس بالنظر فيه، وإقرار ما يراه في شأنه.

مقرر اللجنة
سمية السويدي

- مرفقات التقرير: الجدول المقارن.

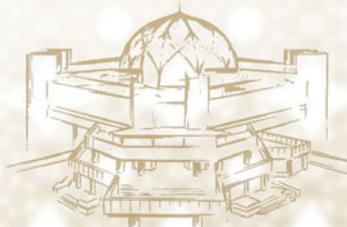
ملحق رقم (4)

ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس
بجلسته السادسة المعقودة
بتاريخ 2021/2/9

ملخص الجلسة السادسة
من
دور الانعقاد العادي الثاني في الفصل التشريعي السابع
عشر

2021 / 02 / 9م

قسم الجلسات - إدارة الجلسات واللجان



- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية:

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2021/1/19م .

البند الثالث : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس:

1. موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب .

(لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

2. موضوع سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية .

(لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية)

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية " .

البند الخامس : الأسئلة :

- سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي – وزير التغير المناخي والبيئة من

سعادة العضو / شذى سعيد النقبي حول " الصيد باستخدام الطعم الحي " .

البند السادس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

- مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتفاسم العادل

والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

البند السابع : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد

السلمكية والحيوانية والزراعية " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية)

البند الثامن : ما يستجد من أعمال :

- مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في

شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية .

(أحيل بصفة الاستعجال من قبل معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة عدد (1) سؤال وقد كان حول " الصيد باستخدام الطعم الحي " وقد أكد معالي / وزير التغير المناخي والبيئة في معرض إجابته عنه على أن الصيد بالقرب من السفن التجارية محظور لأسباب مختلفة ومنها الحفاظ على سلامة الصيادين ولحماية ديمومة الثروات السمكية لكونها مرتعاً لتجمع وتكاثر الأسماك، وتقوم الوزارة بالشراكة مع السلطات المحلية المختصة بوضع تشريعات تنظم حرفة الصيد بحيث لا تؤثر على البيئة البحرية واستدامة الثروات المائية الحية.

- في حين طالبت سعادة العضو في تعقيبه بإعادة دراسة فترات وتوقيتات السماح بالصيد المفروضة من الوزارة وطرق الصيد والأخذ بعين الاعتبار الفروقات والتغيرات بين المواسم والفصول الأربعة واختلاف فترات تواجد الأسماك بين الخليج العربي وبحر عمان.

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها: المطالبة بإضافة بند في مادة العقوبات لمضاعفة العقوبة في حال ارتكاب الشخص الفعل المخالف مرة أخرى (العود).

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة فقد وافقت على مقترح إضافة بند في مادة العقوبات يضاعف العقوبة في حال تكرار الفعل مرة أخرى (العود).

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ثم وافق عليه مادة مادة ثم في مجموعه بعد تلاوة الجدول المقارن وإبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليه.

- واختتم المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها: التساؤل عن الخطط والبرامج التي قامت بها الوزارة لتحقيق المبادرات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي خاصة فيما يتعلق

بالبحث والتطوير في مجال الغذاء، وتطوير برنامج يُعنى باستزراع الأحياء المائية، وما هي التحديات التي تواجه الوزارة بشأن ذلك.

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة فقد أكدت على وجود العديد من الاتفاقيات وقعت أو طور التوقيع مع مراكز الأبحاث سواء داخل الدولة أو خارجها للقيام بمجموعة من الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير القطاع الزراعي، وسيكون خلال السنتين القادمتين تطور ملحوظ في مواجهة التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي، كما أن الوزارة تشجع على الاستزراع السمكي في الدولة وتنميته.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وقائع الجلسة:

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته السادسة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وسبع وثلاثين دقيقة صباحاً بتاريخ 27 جمادى الثانية سنة 1442هـ الموافق 09 فبراير 2021م، برئاسة معالي/ صقر غباش -رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي / د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي – وزير التغير المناخي والبيئة.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " الصيد باستخدام الطعم الحي " المقدم من سعادة العضو/ شذى سعيد النقبي إلى معالي/ د. عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي – وزير التغير المناخي والبيئة، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التنويه إلى أن الصيد بالقرب من السفن التجارية محظور لأسباب مختلفة ومنها الحفاظ على سلامة الصيادين ولحماية ديمومة الثروات السمكية لكونها مرتعاً لتجمع وتكاثر الأسماك.

- التأكيد على أن الوزارة تقوم بالشراكة مع السلطات المحلية المختصة بوضع تشريعات تنظم حرفة الصيد بحيث لا تؤثر على البيئة البحرية واستدامة الثروات المائية الحية.

- الإشارة إلى أن الصيادين يستسهلون طريقة صيد التحويلة المغلقة بالقرب من السفن التجارية إلا أن الصيد الناتج عنها يكون أسماكاً غير حية نظراً لطريقة الإغلاق المحكمة عليها.

- التأكيد على أن الوزارة منذ التأسيس تضع الصيادين ومواسم الصيد بعين الاعتبار بما يسهم في الحفاظ على الصيادين والثروات السمكية والأمن الغذائي المائي للدولة.

- الإشادة بالمقترحات المقدمة واستعداد الوزارة لتقديم الدعم للصيادين وجمعيات الصيادين وللجهات المحلية المعنية بتنفيذ تلك المقترحات.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكدت عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى أن الصيادين يفضلون استخدام طريقة الصيد الحي لسهولتها وقلة تكلفتها وهي تستهدف الأسماك الكبيرة.

- التنويه إلى ارتفاع عدد المخالفات على الصيادين الذين يستخدمون طريقة الصيد الحي بالقرب من السفن التجارية منذ عام 2019 في حين يبلغ عدد الرخص في الساحل الشرقي (1600) رخصة بين نزهة وصيد.
- المطالبة بإعادة دراسة فترات وتوقيتات السماح بالصيد المفروضة من الوزارة وطرق الصيد والأخذ بعين الاعتبار الفروقات والتغيرات بين المواسم والفصول الأربعة واختلاف فترات تواجد الأسماك بين الخليج العربي وبحر عمان.
- الإشارة إلى لجوء بعض صيادي المناطق الشرقية إلى ارتكاب تجاوزات ومخالفات بعبور الحدود المائية للدولة لجلب الطعم الحي من الدول المجاورة.
- الاستفسار عن خطة الوزارة لتعويض الصيادين جراء الخسائر التي تلحق بهم من قرارات الوزارة.
- المطالبة بتعويض الصيادين خلال فترات حرمانهم من صيد صنف معين من الأسماك.
- الاقتراح بتشكيل لجنة من الصيادين أصحاب الخبرة لتحري أصناف السمك وأحجامها وتحديد طرق وفترات الصيد.
- المطالبة بإنشاء مصنع وطني متكامل في المنطقة الشرقية لتصدير الأسماك ومنتجاتها لدعم الصيادين وتوفير وظائف من خلاله للمواطنين.
- الاقتراح بعمل مشاد على الساحل الشرقي بمواصفات معينة لتنمية الثروات السمكية يستفيد منها الصيادين وتكون مزار للسياحية.
- المطالبة بمنح تصاريح للصيادين للحصول على الطعم الحي تحت السفن التجارية خلال فترات محددة وتحت إشراف ومراقبة جهاز حماية المنشآت والسواحل.
- الاقتراح بإنشاء مزارع لتربية أسماك الطعم الحي كطريقة بديلة وبيع الإنتاج على الصيادين.
- المطالبة بتوزيع عدد من مشبهات السفن على الساحل الشرقي وبعث معين لتكاثر وتنمية الثروة السمكية.
- وقد اكدت سعادة العضو / شذى سعيد النقبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ويتكون هذا المشروع من (17) مادة ويهدف إلى تحقيق غرض رئيسي وهو حماية وصيانة الموارد الوراثية والحد من استنزافها واستدامتها للاستفادة منها، فضلاً عن تنظيم الحصول عليها وتداولها من أجل المساهمة في حفظ واستدامة التنوع البيولوجي في الدولة.

- وبخصوص أهم الأفكار والآراء والملاحظات التي أبدتها أصحاب السعادة الأعضاء على المادة (1) من مشروع القانون بشأن "التعريفات" فهي:

- الاقتراح بحذف كلمة التراثية بالتعريفات واستبدالها بالمتوارثة لتنماشى مع أحكام القانون.
- الإشارة إلى أن المعارف التراثية جاءت نصاً بالاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بأحكام مشروع القانون.
- التنويه إلى أن البروتوكولات الدولية المتعلقة بأحكام القانون لم تذكر المعارف والممارسات التراثية.
- الإشارة إلى كلمة التراثية بالتعريفات ستمكن من الاستفادة من الطب الشعبي المتعارف عليه في أحكام مشروع القانون.
- الاقتراح بحذف تعريفي الاستيراد والتصدير لكونهما متعارف عليهما دون الحاجة لاستحداث تعريف لهما.

- وقد جاء رد معالي / عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي - وزير التغير المناخي والبيئة على هذه التعديلات كالآتي:

- التنويه إلى أن التعريفات بمشروع القانون جاءت من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي وضعت بروتوكولات خاصة لتنفيذ أحكام القانون وتحقيق أهدافه ويصعب استبدالها بمسميات أخرى لا تتواءم معها.

- أما موقف المجلس بشأن هذه المادة فقد كان كالآتي:

- وافق المجلس على إبقاء المادة كما جاءت من اللجنة.

- أما أهم الأفكار والآراء والملاحظات التي أبدتها أصحاب السعادة الأعضاء على المادة (5) من مشروع القانون بشأن "السجل الإلكتروني" فهي:

- الاقتراح بحذف الفقرة الأخيرة من المادة وهي: " تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تنفيذ هذه المادة." حيث نظمت المادة (15) من مشروع القانون إصدار اللائحة التنفيذية لمشروع القانون دون الحاجة إلى التزيد بذكرها في هذه المادة.

- أما موقف المجلس بشأن هذه المادة فقد كان كالآتي:

- وافق المجلس على حذف الفقرة الأخيرة من المادة وهي: " تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تنفيذ هذه المادة.".

- أما ما يخص أهم الأفكار والآراء والملاحظات التي أبدتها أصحاب السعادة الأعضاء على المادة (8) من مشروع القانون بشأن "تصدير واستيراد الموارد الوراثية ومشتقاتها" فهي:

- الاقتراح بحذف الفقرة الأخيرة المستحدثة من اللجنة في المادة وهي: "وعلى وجه الخصوص شروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة." كون الشروط والضوابط ستذكر باللائحة التنفيذية.

- التنويه إلى أنه قد تم استحداث الفقرة الأخيرة لتنظيم تقاسم المنافع بين الوزارة والجهات المحلية بوضع شروط وضوابط لها.

- أما موقف المجلس بشأن هذه المادة فقد كان كالآتي:

- وافق المجلس على حذف الفقرة الأخيرة المستحدثة من اللجنة في المادة وهي: "وعلى وجه الخصوص شروط وضوابط الحصول على موافقة الوزارة."

- وبخصوص أهم الأفكار والآراء والملاحظات التي أبدتها أصحاب السعادة الأعضاء على المادة (9) من مشروع القانون بشأن "العقوبات" فهي:

- التنويه إلى أن أحكام مشروع القانون لم تحدد العقوبة في حال تكرار ارتكاب الفعل مرة أخرى (العود).

- المطالبة بإضافة بند في المادة لمضاعفة العقوبة في حال ارتكاب الشخص الفعل مرة أخرى (العود).

- الاقتراح بإضافة فقرة في نهاية البندين (2 و3) وهي: " وتضاعف العقوبة في حالة العود."

- وقد جاء رد معالي / عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي – وزير التغير المناخي والبيئة على هذه التعديلات كالآتي:

- الموافقة على إضافة بند يضاعف العقوبة في حال تكرار الفعل مرة أخرى (العود).

- أما موقف المجلس بشأن هذه المادة فقد كان كالآتي:

- وافق المجلس على إضافة فقرة في نهاية البندين (2 و 3) ليكون كالآتي:

2. يعاقب بالحبس الذي لا يقل عن (6) ستة أشهر ولا يزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن (1,000,000) مليون درهم ولا تزيد عن (5,000,000) خمسة ملايين درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف حكم المادة (7) أو المادة (8) من هذا القانون وتضاعف العقوبة في حالة العود.

3. يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (200,000) مائتي ألف درهم ولا تزيد على (1,000,000) مليون درهم كل من خالف حكم البند (3) من المادة (4) من هذا القانون وتضاعف العقوبة في حالة العود.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ثم وافق عليه مادة مادة ثم في مجموعته بعد تلاوة الجدول المقارن وإبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليه.

- كما ناقش المجلس موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " وقد كانت أبرز الاستفسارات والملاحظات التي طرحها أصحاب السعادة الأعضاء فيه هي:

- التساؤل عن الخطط والبرامج التي قامت بها الوزارة لتحقيق المبادرات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي خاصة فيما يتعلق بالبحث والتطوير في مجال الغذاء، وتطوير برنامج يُعنى باستزراع الأحياء المائية، وما هي التحديات التي تواجه الوزارة بشأن ذلك.

- الاستفسار عن مدى قيام الوزارة بالرقابة على أصحاب الشركات المتخصصة برش وبيع المبيدات الحشرية والزراعية، وماهي جهود الوزارة بالتنسيق مع البلديات المحلية المختصة.

- الاستفسار عن جهود الوزارة بشأن دعم قطاع العسل المحلي والنحالين وتوفير احتياجاتهم وتسويق منتجاتهم في المعارض والمهرجانات المحلية.

- التساؤل عن التحديات والصعوبات التي تواجه النحالين من خلال التسويق والإنتاج والتربية منها منافسة العسل المحلي مع وجود عسل مغشوش في ظل غياب التشريعات والقوانين والممارسة من غير تراخيص.

- الاستفسار عن خطط تطوير الإجراءات والضوابط الرقابية لاستيراد المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية مع ضمان أعلى معايير السلامة في ظل جائحة كورونا.

- الاستفهام عن دور الوزارة في دعم الصيادين والمحافظة على المخزون من خلال الأفكار المبتكرة لدعم وتسويق منتجاتهم ، وما هو دور الوزارة لإشراك الصيادين في الخطط التطويرية للوزارة.
- التساؤل عن أسباب انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في مجال القطاع الزراعي.
- الاستفسار عن جهود الوزارة بشأن الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها بما يضمن تنمية واستدامة القطاع الحيواني.
- الاستفهام عن خطة الوزارة بشأن إنتاج الأعلاف الحيوانية بجودة عالية وبتكلفة أقل للحفاظ على المنتجات المحلية.
- التساؤل عن جهود الوزارة بالتنسيق مع البلديات للرقابة على منافذ بيع الأعلاف الحيوانية والتأكد من جودتها وتكلفتها.
- الاستفسار عن وجود تنسيق بين الوزارة والجهات ذات العلاقة بما يخص الرقابة والتفتيش على قوارب النزهة للتأكد من عدم تجاوزها الشروط والضوابط الخاصة بصيد الأسماك.
- الاستفهام عن خطط الوزارة وبرامجها بشأن الاستزراع السمكي خاصة أن ذلك لا يمثل سوى (1%) .
- التساؤل عن جهود الوزارة في التنسيق مع القطاع الخاص بشأن الاستزراع السمكي وتنميته.
- الاستفسار عن تحديات الوزارة بشأن تطوير وتوسيع نطاق الإنتاج العضوي المحلي لتحقيق تنوع واستدامة الغذاء والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- الاستفهام عن جهود الوزارة بشأن تشجيع المزارعين على تبني نمط الزراعة العضوية.
- التساؤل عن التحديات التي تواجهها الوزارة مع الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك بشأن دعم مهنة الصيد والصيادين.
- الاستفسار عن الدعم المادي والمعنوي المقدم من الوزارة للصيادين.
- الاستفسار عن مبادرات الوزارة بشأن استقطاب الصيادين خاصة فئة الشباب والمتقاعدين للحفاظ على تراث الآباء والأجداد.
- الاقتراح بتوفير حاويات للاستثمار تكون مجهزة للاستزراع المائي أو العمودي وتكون على شكل طوابق وتوظيف الشباب المواطنين المهتمين بالزراعة.
- التساؤل عن دور الوزارة في دعم تقنية الزراعة المائية والزراعة العمودية للمزارعين

الإماراتيين.

- المطالبة بتأهيل دلالين مواطنين في أسواق بيع الأسماك بجميع إمارات الدولة.
- التساؤل عن جهود الوزارة في تقليص سيطرة بعض الجنسيات الآسيوية على أسعار بيع الأسماك في الأسواق.
- الاستفهام عن دور الوزارة في دعم القطاع الزراعي بشأن استخدام الطاقة والمياه وإدخال الوسائل الحديثة بطرق الزراعة في مزارع المواطنين.
- الاستفسار عن وجود شراكة مع القطاع الخاص والجهات المحلية لتطوير الإنتاج الزراعي وتقديم الدعم للمواطنين لتسويق وبيع منتجاتهم الزراعية المحلية.
- التساؤل عن جهود الوزارة لتأمين مصادر غذائية مستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل جائحة فيروس كوفيد (19).
- الاستفسار عن المدة المحددة لإنجاز أكبر مختبر غذائي في الشرق الأوسط والذي سيكون في الدولة.
- الإشارة إلى عدم سماح الوزارة للصيادين بحفظ رخصة الصيد وإيقافها بمجرد بيع الصياد للقارب أو التوقف عن الصيد لأي ظرف خاص به.
- الاستفسار عن وجود تعاون وتنسيق بين الوزارة والجامعات والكليات لتأهيل وتدريب مفتشين مؤهلين علمياً بالقطاع الزراعي والسمكي والثروة الحيوانية.
- التساؤل عن دور الوزارة في حماية منتجي العسل ووضع معايير لتمييز أنواع العسل ذات الجودة العالية عن غيرها.
- الإشارة إلى ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية للتأكد من سلامة المواد الزراعية الغذائية والمواشي قبل دخولها إلى منافذ الدولة.
- الاستفسار عن أسباب منع الوزارة الصيد بالضغوة خلال الفترة المسائية بالرغم من وجود الأسماك المهاجرة خلال هذه الفترة.
- الاستفهام عن الإجراءات الرقابية التي تقوم بها الوزارة للتأكد من التزام المزارعين باشتراطات التعامل مع مبيدات الآفات الزراعية واستخدام المقاييس المحددة للأسمدة في الزراعة.

- الاستفسار عن جهود الوزارة لإطلاق المرحلة الثانية لمشروع حاضنات الأسماك بإمارة أم القيوين.
- التساؤل عن دور الوزارة بتوعية معارف المزارعين والصيادين ومربي الماشية للتنمية المستدامة للموارد المتاحة بأفضل الطرق والممارسات الحديثة.
- الإشارة إلى وجود عدد (2) مراقبين فقط تابعين للوزارة يشرفون على رصد مخالفات الصيادين في الساحل الشرقي.
- المطالبة بتعديل قرار الوزارة بشأن منع الأطفال دون سن (15) عاماً من التواجد بقارب الصيد مع ذويهم من أجل تعليمهم مهنة صيد الأسماك.
- الاستفسار عن جهود الوزارة في تطوير البنية للوحدات البحرية وموانئ الصيادين في كافة أنحاء الدولة.
- الاستفسار عن أسباب منع إنشاء المشاد البحرية وضرورة التنسيق مع جمعيات الصيادين لإنشاء مشاد على الساحل الشرقي لتكون محميات طبيعية لتكاثر الأسماك.
- الاقتراح بتقديم دعم للصيادين المهتمين بالمزارع السمكية الفردية وخصوصاً لتربية الأسماك المحلية النادرة وتكاثرها.
- المطالبة بتوطين مهنة صيد الأسماك في كل مراحلها من الصيد والبيع والتصدير والمحافظة عليها.
- الإشارة إلى عدم وجود فرز أو دمغة في سوق السمك لتحديد الفرق بين المنتج المستورد والمنتج المحلي أمام المستهلك، وبالتالي يتم بيع المنتج المستورد على أنه محلي مما يعرض المنتج المحلي للخسائر.
- المطالبة بإنشاء جمعيات لتسويق المنتجات الوطنية سواء البحرية أو الزراعية وإدارتها وتصديرها.
- المطالبة بتوفير الدعم المادي والفني والتقني للمزارعين سواء بشكل مجاني أو بأسعار رمزية حتى تمكنهم من القيام بمهنة الزراعة.
- الإشارة إلى معاناة المزارعين في بعض إمارات ومناطق الدولة من انتشار حيوان سنجاب النخيل والذي يعتبر دخيراً على الدولة وأصبح آفة وخطراً على المحاصيل والمنتجات الزراعية وأهمها النخيل مما يستدعي التدخل العاجل من الوزارة للتعامل معه.

- الاستفسار عن أسباب فرض رسوم صيانة على أجهزة الملاحة البحرية عند تجديد الرخصة بشكل سنوي والتي تقدم للصيادين كدعم من الوزارة.

- الاقتراح بمراجعة التشريعات والقرارات المتعلقة بتحديد أوقات ومواسم وطرق الصيد في الخليج العربي وفي بحر عمان مع مراعاة الفروقات بين المسطحين المائيين.

- وقد جاء رد معالي / عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي - وزير التغير المناخي والبيئة على هذه الاستفسارات والملاحظات كالآتي :

- التنويه إلى أن إيرادات الإنتاج الزراعي في عام 2019 قد بلغت (85) مليون درهم وفي عام 2020م (124) مليون درهم في منافذ البيع، أما بالنسبة لخطط الوصول إلى الأمن الغذائي فهناك مراجعة لها كل ثلاث شهور.

- الإشارة إلى أن هناك تنسيق بين الوزارة والبلديات حول شركات بيع المبيدات الحشرية بالتشديد عليها من خلال الزيارات الميدانية والبلاغات عن المخالفين، وبالنسبة للقوانين والتشريعات فهي واضحة.

- تقوم الوزارة حالياً بتطوير قاعدة بيانات للنحالين في الدولة سواء أفراد أو شركات مع تطوير الخدمات الإلكترونية لاستيراد النحل وفق اشتراطات مبسطة لرفع مستوى جودة المنتج وتسويقه مع عمل مجموعة من الورش للنحالين لدعمهم.

- الإشارة إلى أن التحديات والصعوبات ما زالت موجودة إلا أن الوزارة تعمل على توحيد مواصفات العسل بتحديد أنواعه وكيفية عرضه، بالإضافة إلى دور النحالين في تسويق منتجاتهم والتواصل مع الجهات المعنية لعرض المنتج لديها.

- تقوم الوزارة بدعم الصيادين من خلال دعم المحركات وتحديد نوعية الأسماك للصيد، أما بالنسبة للسوق فالوزارة غير مسيطرة على الأسواق.

- الإشارة إلى وجود العديد من الاتفاقيات وقعت أو طور التوقيع مع مراكز الأبحاث سواء داخل الدولة أو خارجها للقيام بمجموعة من الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير القطاع

الزراعي، وسيكون خلال السنتين القادمتين تطور ملحوظ في مواجهة التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي.

- الإشارة إلى وجود تشريعات ولوائح وقوانين منظمة للثروة الحيوانية وصحتها والأمراض المعدية التي قد تصيبها.

- التنويه إلى قيام حكومة أبوظبي بإطلاق مبادرة أن تكون الأعلاف الحيوانية مدعومة ومراقبة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى إعداد دراسات حول كيفية زيادة إنتاج الأعلاف الحيوانية.

- ستقوم الوزارة بإصدار قرار بشأن تنظيم مهنة صيد النزهة من الجهة المعنية وهي وزارة التغير المناخي والبيئة.

- الإشارة إلى أن الوزارة تشجع على الاستزراع السمكي في الدولة وتنميته، والدور الأساسي للمستثمر في مشروعات الاستزراع السمكي.

- التنويه إلى أن تكلفة المنتج العضوي أكثر من تكلفة المنتج العادي وذلك ليس شأن محلي، فقد تم تشجيع عدد من المزارعين من خلال الاتفاق مع عدد من الجمعيات لعرض منتجاتهم العضوية فيها.

- تم إصدار قرار بخفض رسوم تعنى بها الوزارة لدعم وتشجيع الصيادين.

- الإشارة إلى أن الوزارة تؤيد المقترح الخاص بتوفير حاويات للاستثمار تكون مجهزة للاستزراع المائي أو العمودي، وستقوم الوزارة بدورها في تدريب فريق عمل قادر على تقبل العمل في هذه المهنة وممارستها.

- هناك لجنة عليا اتحادية للثروات الحية تضم في عضويتها جميع الجهات المعنية في الدولة ومن ضمن مهامها رسم السياسة العامة لمهنة صيد الأسماك وتم التطرق لتوطين العاملين في أسواق السمك سواء مهنتي الباعين والدالين.

- هناك برنامج سيتم تنفيذه خلال المرحلة المقبلة لتأهيل المواطنين لمهنة الزراعة وسيكون من ضمن البرنامج استخدام الطاقة المستدامة والأساليب الحديثة التي تتلاءم مع البيئة المحلية الزراعية.

- الإشارة إلى قيام الوزارة بالتنسيق مع بعض الجهات المحلية والقطاع الخاص لتنظيم أسواق محلية لعرض وبيع المنتجات الزراعية المحلية.
- التنويه إلى أنه قد تم التنسيق مع كافة الجهات المعنية لتأمين المنتجات الغذائية أثناء جائحة كورونا وتسهيل استيرادها لتفادي نفاذها من الأسواق المحلية.
- الإشارة إلى أنه يجري حالياً ربط كافة المختبرات الغذائية في الدولة في منصة واحدة، وعملية الربط هذه سينتج عنها بأنه سيكون في الدولة أكبر مختبر لفحص المنتجات الغذائية بالشرق الأوسط.
- الإشارة إلى أنه يتم منح الصياد مهلة لمدة (6) أشهر أو مدة تزيد عن ذلك في حال إثباته أنه توقف عن مهنة الصيد لظرف خارج عن إرادته كالمرض، وفي حال إيقاف رخصته كونه توقف عن ممارسة مهنة الصيد لفترة طويلة يحق له التقدم مرة أخرى للحصول على رخصة مهنة صيد جديدة.
- يجري حالياً توطين مهنة البيطرة الحيوانية والمهندسين الزراعيين من خلال التعاون مع كليات التقنية وجامعة الشارقة بطرح برامج دراسية تؤهل وتخرج مواطنين في هذا المجال.
- الإشارة إلى وجود مواصفات تحددها الوزارة لتمييز أنواع العسل ذات الجودة العالية عن غيره وذلك من أجل تحقيق التنافسية في الأسواق.
- التنويه إلى وجود محاجر في منافذ دخول الدولة يتم من خلالها التعاون مع الجهات المعنية لفحص كافة الشحنات الغذائية التي تأتي من الخارج للتأكد من سلامتها على الصحة العامة.
- الإشارة إلى أنه تم إصدار قرار منع الصيد بالضغوة خلال الفترة المسائية للحفاظ على الثروة السمكية وتحقيق الاستدامة وكذلك أيضاً لأغراض أمنية والحفاظ على سلامة الصيادين.
- التنويه إلى أن أحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2015م بشأن سلامة الغذاء تضمن سلامة الغذاء المتداول ومراقبته والتي من خلالها تم إصدار مجموعة من القرارات لتنظيم الرقابة على المنتج الزراعي وسلامة عرضه في الأسواق.
- يجري حالياً التنسيق مع وزارة شؤون الرئاسة لافتتاح المرحلة الثانية من مشروع حاضنات الأسماك بإمارة أم القيوين والذي سيساهم بتوفير كميات كبيرة من الأسماك غي الأسواق المحلية.
- الوزارة معنية بالتنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية وتقوم بالعديد من الحملات الإرشادية من خلال مفتشين متخصصين في هذا المجال.

- التأكيد على وجود أجهزة تتبع لكافة قوارب الصيد بالإضافة إلى وجود تعاون وتنسيق مع خفر السواحل للرقابة ورصد أي مخالفة، ومؤخراً تم استحداث الإبلاغ عن المخالفات التي يرتكبها الصيادون بمركز الاتصال مع إخفاء هوية المبلغ.
- التنويه إلى أن القانون حدد سن 18 سنة وما فوق للسماح بصيد السمك من خلال رخصة الصيد وبالتالي يمكن للصيادين تعليم أبنائهم الصغار مهنة الصيد من خلال رخصة قارب النزهة.
- الإشارة إلى أن الوزارة أصدرت قرار بالسماح بإنشاء المشاد البحرية ولا يوجد منع حكومي لها، إلا أن تحديد أماكنها ليس من اختصاص الحكومة الاتحادية.
- التأكيد على أن مشروع تطوير البنية التحتية لموانئ الصيادين هو مشروع متكامل بدأت الوزارة فيه منذ عام 2014 على نفقة مبادرات رئيس الدولة، فتم إنشاء وتطوير أكثر من 60 ميلاً بحرياً، إلا أن المرحلة الثانية من التطوير توقفت بسبب جائحة كوفيد19.
- الإشارة إلى ابتعاد الكثير من الصيادين المواطنين عن سوق بيع الأسماك وتسليم هذه المهمة للعمالة الآسيوية، وستعمل الوزارة على ملف توطيد مهنة الصيد بكافة مراحلها.
- التأكيد على أن الوزارة ستسعى للعمل على القضاء على مختلف الآفات الزراعية وتوفير العلاجات اللازمة لها.
- التنويه إلى أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات المحلية على توفير البيانات اللازمة لتحديد المزارعين والمزارع المنتجة والتي هي بحاجة للدعم الحكومي.
- التأكيد على أن الوزارة قامت بتشكيل فريق عمل مشترك بالتعاون مع القوات المسلحة للنظر في رسوم الصيانة التي تفرض على أجهزة الصيادين الملاحية بشكل سنوي.
- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (05:04) مساءً.

- نتائج الجلسة:

- وافق المجلس على مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها"، من حيث المبدأ ثم مادة مادة ثم وافق عليه في مجموعه بعد تلاوة الجدول المقارن وإبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليه.

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية " إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وافق المجلس على تبني الموضوعات العامة الآتية وإرسالها إلى مجلس الوزراء لأخذ الموافقة على مناقشتها وهي :

1. موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب.
(لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

2. موضوع سياسة هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية.
(لجنة شؤون الدفاع والداخلية والخارجية)

- البيان الإجرائي:

- اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من:

1. سعادة / د. حواء الضحاك المنصوري.

2. سعادة / عائشة راشد ليتيم.

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الخامسة المعقودة بتاريخ 2021/01/19 دون إبداء السادة أي ملاحظات عليها.

- أحيط المجلس علماً بالرسالة الآتية الصادرة من المجلس وهي رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية ".

- أحيط المجلس علماً بإحالة مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية بصفة الاستعجال بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.

- البيان الإحصائي للجلسة السادسة:

نسبة حديث الحكومة	نسبة حديث الأعضاء	الزمن الكلي للبند	وقت حديث الحكومة	وقت حديث الأعضاء	البند
53.2 %	40.2 %	(19) دقيقة و(27) ثانية	(10) دقائق و(21) ثانية	(7) دقائق و(49) ثانية	الأسئلة
9.7 %	72.1 %	ساعة و(57) دقيقة و(58) ثانية	(11) دقيقة و(28) ثانية	ساعة و(16) دقيقة و(4) ثوان	مشروع قانون اتحادي في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها .

